جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث

في ميدان : العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع علوم تجارية، تخصص تسويق استراتيجي وابتكار

بعنوان :

محددات تنمية المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية في الجامعة

–دراسة عينة من الجامعات الجزائرية–

من إعداد الطالبة : طيبي رتيبة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :**21 فيفري 2019**.

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/ دادن عبد الغني.....(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا.

أ.د/ إبراهيم بختي.....(أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا.

أ.د/ مقدم عبيرات.....(أستاذ، جامعة الاغواط) مناقشا.

د/حجاج عبد الرؤوف.....(أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة) مناقشا.

د/ شادلي شوقي.....(أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة) مناقشا.

د/ مرزوقي مرزوقي.....(أستاذ محاضر أ، جامعة الوادي) مناقشا.

السنة الجامعية 2019/2018

إهـداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك والآخرة إلا بعفوك والجنة إلا برؤيتك... الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة وور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم".

إلى التي أردت التعبير عن معانيها فلم تستطع كلماتي أن تعطيها حقها لكرامتها التي ميزها

البارئ من بين الخلائق جل شأنه، إلى بلسم يشفي جراحي ويهمني غيثه ويسقي فؤادي ببهائه

يرسم الآمال في روحي ويزكيه في زواياها مناي... أمي "فاطمة"

إلى أخي صلاح

وإلى "سفيان"

إلى كل من كان له الفضل علي وكان سندا لي: أخص بالذكر خالي الغالي صالح وخالتي العزيزة

عائشة، إلى روح الغالية جدتي الحاجة خيرة، إلى جميع عائلة مشراوي، أشكرهم جميعا...

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي

رتيبة

الشكر

«الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات»

الحمد لله نحمده ونشكره على نعمه العظيمة وعلى هذه الساعة التي وفقنا فيها.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف ابراهيم بختي الذي حرص على أن يتم هذا العمل في أحسن مايرام، ولم يدخر الوقت والجهد، وكان لتوجيهه الفضل الكبير في اعداد هذه الاطروحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ بن قرينة محمد حمزة، رئيس لجنة التكوين في الدكتوراه، والذي كان لي نعم المعلم الصادق والمخلص والداعم الكبير لعملي.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى الأستاذ محجر ياسين، الذي لم يدخر جهدا في مساعدتي، خاصة في بناء الإستبيان وتصويبه وتحليله، جزاه الله عني خيرا.

والشكر موصول كذلك إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الاطروحة، وتحملهم عناء قراءتها وإثرائها بتوجيهاتهم السديدة.

كما أنوه بمساعدة مخابر جامعة قاصدي مرباح ورقلة (مخبر اقتصاد المنظمات والبيئة، مخبر هندسة الطرائق، مخبر الجامعة والمؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، مخبر الاشعاع والبلازما وفيزياء السطوح)،

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من كان سندا لي وساعدني خاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التجارية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، وأخص بالذكر الأستاذ قزون محمد العربي والأستاذ هواري سويسي، كما ليسعني إلّا أن أشكر كافة الأساتذة الكرام الذين ساهموا في الاجابة على استمارة الاستبيان أينما وجدوا، كما أشكر أيضا جميع الموظفين والإداريين الذين قدموا لي يد المساعدة والذين ساهموا معي في الوقوف على توزيع الاستبيان بجميع الجامعات الجزائرية خصوصا بجامعة ورقلة.

أشكر كل من ساعدني ولو بفكرة صغيرة من قريب أو من بعيد أو بدعوة صادقة لي بالنجاح.

راجية من الله أن يتقبل مني هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

ملخص الدراسة

ملخص :

يتمحور الهدف الأساسي لهذه الاطروحة حول معرفة مساهمة المحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية، وتم ذلك من خلال التعرف على أهم المحددات الجامعية، من سياسات للتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين الجامعي، وتبيان دورهم في تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية من خلال القيام بدراسة ميدانية، حيث قامت الباحثة بتصميم استبيان طبِّق على عينة من الجامعات الجزائرية.

وبعد التحليل الاحصائي للبيانات الأولية المجمّعة من خلال هذا الاستبيان باستعمال أدوات واختبارات إحصائية مثل معامل الارتباط، معامل ألفا كرونباخ، اختبار التباين المتعدد واختبار "t" لعينة واحدة وكذا لعينتين مستقلتين، بالإضافة إلى تحليل التباين أحادي الطرف واختبار المقارنة المتعددة، بالإستعانة ببرنامج SPSS 22، توصلت الباحثة إلى أن المحددات الجامعية تساهم من خلالها الجامعة الجزائرية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية، حيث أن اكثر المحددات تأثيرا هو البحث العلمي، بينما اقل المحددات تأثيرا هو سياسات التعليم العالي.

وفي الأخير توصلت الباحثة إلى النتيجة النهائية وهي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجاميعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية : سياسات التعليم العالي؛ بحث علمي؛ تكوين جامعي؛ مشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية؛ جامعة جزائرية.

Abstract :

The primary objective of this thesis is to identify the contribution of university determinants in the development and establishment of innovative high-tech projects. This was done by identifying the most important university determinants, higher education policies, scientific research and university training, and demonstrating their role in the development and establishment of innovative high-tech projects by conducting a field study using a questionnaire method on a sample of Algerian universities.

We analyse the collected data from the distributed questionnaire using statistical tools and tests such as correlation coefficient, Cronbach's Alpha, multivariate test and t-test for one sample as well as two independent samples, as well as analysis of single-party variance and multiple comparison test using SPSS 22. The study concluded that the Algerian university through the studied determinants contributes to the development and establishment of innovative projects with high technology. The most influential determinants are scientific research, while the most limiting determinants are the policies of higher education.

Finally, the study found a statistically significant impact on university determinants in the development and establishment of innovative projects with high-tech in the Algerian university.

Keywords : higher education policies; scientific research; university formation; high-tech innovative projects; Algerian University.

الفهارس

أولا : فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
فهرس المحتويات	VII
فهرس الأشكال	VII
فهرس الجداول	VII
فهرس الملاحق	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية	35-01
تمهيد	02
I-1- المشاريع الابتكارية التكنولوجية	02
I-1-1- أساسيات الابتكار	02
I-1-2- ماهية الابتكار التكنولوجي	08
I-2-الجامعة ومحدداتها	13
I-2-1- مدخل لدراسة المحددات الجامعية	13
I-2-2- تشخيص عام للجامعة الجزائرية	22
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني : الأدبيات التطبيقية	78-36
تمهيد	37
II -1- الدراسات المتعلقة بالمحددات الجامعية	37
II-1-1- الدراسات ذات العلاقة المباشرة	37
II-1-2- الدراسات ذات العلاقة غير المباشرة	48
II-2 - الدراسات المتعلقة بالمشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية	56
II-2-1- الدراسات ذات العلاقة المباشرة	56
II-2-2- الدراسات ذات العلاقة غير المباشرة	60

II-3 - الدراسات المتعلقة بالمحددات الجامعية والمشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية	64
II-3-1- الدراسات ذات العلاقة المباشرة	64
II-3-2- الدراسات ذات العلاقة غير المباشرة	70
خلاصة الفصل	77
الفصل الثالث: الطريقة والأدوات	114-79
تمهيد	80
III-1- الطريقة	81
III- 1-1- مشكلة الدراسة	81
III- 1-2- نموذج الدراسة	83
III- 1-3- فرضيات الدراسة	84
III- 1-4- مجال وحدود الدراسة	87
III- 1-5- مجتمع وعينة الدراسة	88
III- 1-6- أسلوب جمع البيانات	90
III- 1-7- أساليب تحليل البيانات	94
III-2- الادوات	94
III- 2-1- صدق وثبات أداة الدراسة	94
III- 2-2- اختبار التوزيع الطبيعي	104
III- 2-3- خصائص عينة الدراسة	105
خلاصة الفصل	114
الفصل الرابع: النتائج والمناقشة	140-115
تمهيد	116
IV-1- النتائج	116
IV -1-1- عرض نتائج الدراسة	116
IV-1-2- اختبار فرضيات الدراسة	116
IV-2- المناقشة	122
IV -2-1- مناقشة نتائج الدراسة	135
خلاصة الفصل	139

الخاتمة	140
قائمة المراجع	144
الملاحق	154

ثانيا : فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تعداد الإبتكارات التكنولوجية حسب طبيعتها في الجزائر	12
(2-1)	المهمتين " التقليديتين " للجامعة وثالث ارتباط للابتكار	25
(1-2)	نموذج لمراحل عملية التثمين عبر المؤسسات المنفصلة	38
(2-2)	مخطط مقدمة الدراسة السابقة	40
(3-2)	منهج البحث العام للدراسة السابقة	41
(4-2)	مكانة البحث الجامعي في نظام الابتكار (اشكالية بحث الدراسة السابقة)	44
(5-2)	المسار النظري (للدراسة السابقة)	65
(1-3)	تقييم المنتوج العلمي بالجزائر من سنة 2000 الى غاية 2016 لجميع التخصصات	81
(2-3)	نموذج الدراسة	84
(3-3)	تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	107
(4-3)	تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب السن	107
(5-3)	تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	108
(6-3)	تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب ميادين البحث العلمي	109
(7-3)	تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب عضوية الباحث بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة	110
(8-3)	تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب عضوية الباحث بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة	111
(9-3)	تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة	112
(10-3)	تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية	113

ثالثا : فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	تقييم الشراكات في التكوين المستمر	53
(3-1)	حالة انجاز الحاضنات بالجزائر	81
(3-2)	مجتمع الدراسة	88
(3-3)	تركيبة أفراد عينة الدراسة	89
(3-4)	اوزان المتغيرات وفق ليكرت الثلاثي –المتوسط الحسابي المرجح للمجال الثلاثي–	93
(3-5)	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الاول (سياسات التعليم العالي) للعينة الاستطلاعية	95
(3-6)	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (البحث العلمي) للعينة الاستطلاعية	96
(3-7)	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي) للعينة الاستطلاعية	97
(3-8)	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع (حيازة المعارف) للعينة الاستطلاعية	98
(3-9)	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الاول (سياسات التعليم العالي) للعينة الاستطلاعية المقارنة	99
(3-10)	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (البحث العلمي) للعينة الاستطلاعية المقارنة	100
(3-11)	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي) للعينة الاستطلاعية المقارنة	101
(3-12)	الصدق البنائي لمحاور الاستبيان	103
(3-13)	الصدق التميزي (المقارنة الطرفية) لـ Spearman-Brown	103
(3-14)	معامل الثبات (معامل آلفا كرونباخ) لمحاور أداة الدراسة	104
(3-15)	اختبار التوزيع الطبيعي لكولمرجوف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov)	104
(3-16)	خصائص عينة الدراسة	105
(3-17)	تحليل للمجالات الكبرى للبحث العلمي بالجزائر	109
(3-18)	الحالة المكانية للموارد البشرية / طلبة الدكتوراه	111
(4-1)	مدى موافقة وإتجاه عبارات المحور الأول (سياسات التعليم العالي)	116
(4-2)	مدى موافقة وإتجاه عبارات المحور الثاني (البحث العلمي)	118
(4-3)	مدى موافقة وإتجاه عبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي)	119
(4-4)	إتجاه محاور الدراسة	120
(4-5)	اختبار الفرضية الجزئية الأولى.	122

(4-6)	اختبار الفرضية الفرعية الأولى.	123
(4-7)	اختبار الفرضية الفرعية الثانية.	125
(4-8)	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.	126
(4-9)	اختبار الفرضية الجزئية الثانية (نتائج اختبار التباين المتعدد للمتغيرات الشخصية)	127
(4-10)	اختبار T لبيانات الجنس	128
(4-11)	اختبار ANOVA لبيانات السن	129
(4-12)	اختبار ANOVA لبيانات المستوى التعلمي.	130
(4-13)	اختبار ANOVA لبيانات ميادين البحث العلمي.	130
(4-14)	اختبار T لبيانات متغير عضوية الباحثين بمخبر او فرقة بحث داخل الجامعة	131
(4-15)	اختبار T لبيانات متغير عضوية الباحثين بمخبر او فرقة بحث خارج الجامعة	132
(4-16)	اختبار ANOVA لبيانات متغير عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة.	133
(4-17)	اختبار ANOVA لبيانات متغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة.	134
(4-18)	اختبار المقارنة المتعددة LSD لفروقات متغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة.	134

رابعا : فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	قائمة محكمي الاستبيان	155
2	الإستبيان	156
3	قائمة المقابلات	160

المقدمة

أ- تمهيد:

تواجه المؤسسات في الوقت الحالي تحديات وصعوبات كبيرة، نظرا للعديد من العوامل، أهمها حدة المنافسة، خاصة في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي، فقد فرضت على الجامعات البحث عن العناصر الأساسية التي من خلالها تستطيع مواجهة هذه التحديات والوقوف بشكل قوي تجاهها، لكي تستطيع البقاء والنمو وتحقيق النجاحات في عملها والتميز فيه.

من هذا المنطلق يظهر الابتكار، الذي يعتبر من الأساليب الإدارية المعاصرة والاتجاهات الحديثة التي تسعى المؤسسات الجامعية من خلاله للتميز بالاعتماد على المعارف العلمية والتكنولوجية خاصة في ظل الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي، والتي تفرض على هذه المؤسسات التواجد ضمن بيئة دائمة التقلب والتغير الحيوي المتسارع، بيئة تتطلب العمل الحثيث على استخدام كل السبل والاستراتيجيات القائمة على الابتكار وخصوصا الابتكار التكنولوجي للتكيف مع هذا التغيير والاستفادة منه.

إن الاعتماد على الابتكار التكنولوجي كآلية للبقاء، وكخيار إستراتيجي بالنسبة للمؤسسات الجامعية لبناء قدراتها التنافسية، إذ يعد عنصرا أساسيا في المنافسة العالمية الحادة، كما أن المؤسسات الجامعية التي تطمح إلى الصدارة والقدرة على المواجهة العالمية هي التي تتميز بقدرتها على خلق الابتكار التكنولوجي، الذي ينصب اولا منها، ويعد من الادوار الحديثة للجامعة، اذ ان الجامعة العصرية هي التي تضطلع بمخرجات علمية مبتكرة ذات مستوى تكنولوجي عالي.

نجد في الجزائر ان للجامعة الجزائرية العديد من المحددات الجامعية تسهم من خلالها في تنمية مخرجاتها العلمية، والمتمثلة اساسا في المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية، فالمادة 17 من القانون التوجيهي للتعليم العالي لسنة 2008 تنص على أنه " يعد الطور الثالث، تكوينا للبحث وعن طريق البحث، مع العمل بصفة مستمرة على إدماج آخر الابتكارات العلمية والتكنولوجية"[1] ،بحيث توضح أن التكوين العلمي يشكل في حد ذاته عمل باعتباره استثمار استراتيجي.

ب- طرح الإشكالية :

وفقا لما سبق نطرح اشكالية هذه الدراسة في السؤال المحوري التالي:

ما مدى مساهمة الجامعة في تنمية المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية؟.

وللإجابة على الاشكالية للدراسة تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

[1] المادة رقم 17 من القانون رقم 08-06 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية رقم 10، سنة 2008.

1- هل يوجد تأثير لسياسات التعليم العالي بالجامعات الجزائرية في تنمية المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية ؟.

2- هل يوجد تأثير للبحث العلمي بالجامعات الجزائرية في تنمية المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية ؟.

3- هل يوجد تأثير للتكوين الجامعي بالجامعات الجزائرية في تنمية المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية ؟.

4- هل هناك فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية ؟.

ت- فرضيات الدراسة :

بغرض الإجابة على هذه الأسئلة يمكننا تحديد الفرضيات التالية كمنطلق للبحث:

1- لسياسات التعليم العالي بالجامعات الجزائرية تأثير في تنمية المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية.

2- للبحث العلمي بالجامعات الجزائرية تأثير في تنمية المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية.

3- للتكوين الجامعي بالجامعات الجزائرية تأثير في تنمية المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية.

4- توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية.

ث- مبررات اختيار الموضوع :

هناك دوافع موضوعية، وأخرى ذاتية، أهمها:

1- توضيح الرؤيا الحقيقية عن دور الجامعة، والوقوف على اهم مخرجاتها المفروضة في الوقت الحالي، ألا وهي المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

2- تطبيق معارفنا النظرية المدروسة ميدانيا، وهذا بدراسة حالة الجامعة الجزائرية ومعرفة كيفية اسهام محدداتها بتنمية المشاريع الابتكارية، خصوصا المشاريع الابتكارية ذات الطابع التكنولوجي العالي.

3- مجال التخصص "التسويق الاستراتيجي والابتكار"، ورغبتنا في دراسة الابتكار ذو الطابع التكنولوجي، وكذا توسيع معارفنا.

4- نقص للدراسات حسب اطلاعنا التي تناولت موضوع علاقة الجامعة بالمشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية.

ج- أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية البحث في:

1- تقديم دراسة جديدة عن المحددات الجامعية، والتعرف على تأثيراتها في تنمية وإنشاء المشاريع المبتكرة خصوصا ذات التكنولوجيا العالية.

2- لفت انتباه القائمين على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وخصوصا الجامعة، بضرورة الوقوف على محدداتها كمدخلات جد مهم للحصول على المخرجات الضرورية من المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

3- توسيع المعارف العلمية لدى الباحثين حول الموضوع.

ح- أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة للوصول إلى الاهداف الرئيسية التالية :

1- تبيان طبيعة العلاقة بين الجامعة والمشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

2- تبيان أثر المحددات الجامعية في تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية، وهو الهدف الرئيسي لدراستنا.

3- المساهمة في وضع توصيات تساهم في تقديم حلول للمشاكل التي من شانها أن تعرقل الجامعة في انشاء وتنمية مشاريع مبتكرة ذات تكنولوجيا عالية.

خ- حدود الدراسة :

- الحدود الزمنية :

انحصرت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة مابين شهر سبتمبر 2017، إلى غاية أوت 2018، وهي الفترة التي تم فيها تطبيق الدراسة الميدانية.

- الحدود المكانية :

تم تطبيق هذه الدراسة على الباحثين داخل اسوار الجامعة الجزائرية، وذلك بحصر جميع الجامعات الجزائرية، ضمن الحدود المكانية الرقمية (الافتراضية)، اما الحدود المكانية الواقعية فهي شملت اتخاذ عينة من

الجامعات الجزائرية، بحيث ضمت الجنوب الشرقي الجزائري، كل من جامعة ورقلة والاغواط والوادي وبسكرة وغرداية، كما تجاوبت معنا جامعتي ميلة وقالمة.

د- منهج البحث والأدوات المستعملة :

يشتمل الموضوع على جانبين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي:

- **الجانب النظري** :تم استخدام المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم و تحليليها، والذي يعتبر ليس مجرد وصف البيانات، و إنما هو يستند على الملاحظة الدقيقة وجمع المعلومات من خلال خطوات منهجية، وكذا المنهج التاريخي في بعض جوانب البحث.

الجانب التطبيقي :تم استخدام منهج دراسة حالة، بحيث تم إستعمال أداة الاستبيان، كما تم الاستعانة ببعض الأدوات الاحصائية لغرض تحليل الاستبيان، مثل بعض مقاييس الاحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية)، وكذا معتمدين على الصدق البنائي، وصدق الاتساق الداخلي (معامل الإرتباط) ، وكذا الصدق التميزي (المقارنة الطرفية) ل(Spearman-Brown)، لقياس صدق اداة الدراسة، أما بالنسبة للثبات إعتمدنا على حساب معادلة ألفاكرونبخ، وعلى اختبار كولمرجوف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) لإثبات التوزيع الطبيعي، واختبار المتوسط الفرضي، وتحليل التباين المتعدد وكذا تحليل التباين احادي الطرف، واختبار (t) لعينة واحدة وكذا لعينتين مستقلتين. وقد تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS22، وبرنامج Excel 2010.

ذ- الدراسات السابقة :

إعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة، وذلك بتخصيص الفصل الثاني لها، بحيث شملت هذه الدراسات على أطروحات دكتوراه أجنبية وأوراق ومقالات بحثية في مجلات علمية دولية محكمة، وملتقيات علمية دولية، مست على الاقل احدى متغيرات موضوع الدراسة أو كلاهما (المحددات الجامعية، المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية). بحيث انجزت هذه الدراسات في سنوات الالفينيات (من سنة 2000 إلى سنة 2017)، ونشرت كلها دوليا (سويسرا، كندا، فرنسا، تونس).

ر- صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في عملية البحث ما يلي:

1- قلة المراجع الخاصة بالمشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية في حدود ما إطلعنا عليه.

2- عدم التعاون الكافي من طرف أفراد العينة، خاصة عند تطبيق الاستبيان الإلكتروني، والذي لم يجد استجابة من طرف الفئة المستهدفة، لذا لجئنا إلى الاستبيان الورقي، والذي هو الاخر لم يجد استجابة كافية من طرف أفراد عينتنا، وهو الأمر الذي شغل واستغرق أغلب وقت دراستنا الميدانية.

ز- هيكل البحث :

و لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، وكل فصل يتناول ما يلي:

- الفصل الأول : تناول الادبيات النظرية للدراسة، بحيث تطرقنا من خلاله إلى عرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بدراستنا، من الابتكار والابتكار التكنولوجي، مرورا بالمحددات الجامعية (سياسات التعليم العالي، البحث العلمي، التكوين الجامعي) وصولا إلى تقديم تشخيص عام عن واقع الجامعة الجزائرية.

- الفصل الثاني : تناول عرض وتقييم الدراسات السابقة (الادبيات التطبيقية)، بحيث تم عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات دراستنا، وتبيان أهم أوجه الاتفاق والإختلاف بينها وبين دراستنا، وكذا تقييمها ومناقشتها، وتبيان ما يميز دراستنا الحالية عنها.

- الفصل الثالث : تناول الطريقة والأدوات المطبقة في الدراسة الميدانية، حيث تم تقديم المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية، ثم قمنا باختبار مدى صدق وثبات واتساق أداة الدراسة، ثم تقديم وتحليل خصائص عينة الدراسة.

- الفصل الرابع : تناول عرض النتائج ومناقشتها، بحيث قمنا في بداية الفصل بعرض النتائج المتوصل اليها من خلال عملية التحليل الاحصائي، وتعمقنا بعدها في اختبار الفرضيات باستعمال الاختبارات الاحصائية المناسبة، لنصل في الاخير إلى مناقشة النتائج المتوصل اليها.

الأدبيات النظرية

تمهيد

تسعى المؤسسات للتفوق والسبق السوقي من خلال اعتمادها عدة طرق وأساليب بصفة عامة، لكن زاد اهتمامها بصفة خاصة تبني الابتكار باعتباره مصدر صمودها ونجاحها.
من بين اهم انواع الابتكار نجد الابتكار التكنولوجي، الذي عادة ما يرتبط بالمنتج وبالعملية الإنتاجية، في نطاق مؤسسات ذات تكنولوجيا عالية، لكن إذا ما أرتبط بالجامعة فإنه يمثل أبرز وأهم مخرجاتها المحققة، ذلك أن الجامعة تلقي على عاتقها مسؤولية تحويل سائر محدداتها الجامعية، من بحث علمي وتعليم عالي وتكوين وتحويلها إلى ابتكارات ومشاريع تكنولوجية عالية.

بدورها الجامعة الجزائرية ليست في غنى عن الابتكار والابتكار التكنولوجي، لأنها تشكل رهانا اجتماعيا واقتصاديا بالغ الأهمية، لتتجاوز بذلك مهامها التقليدية وتمكن المجتمع من الاستفادة من ابتكاراتها ومشاريعها العلمية المنجزة من طرف باحثيها، وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل، الذي ارتأينا تقسيمه إلى جزئين هما : المشاريع الابتكارية التكنولوجية، والجامعة ومحدداتها.

I-1- المشاريع الابتكارية التكنولوجية

إن مفهوم الابتكار هو مفهوم واسع ويشمل كل ما هو جديد ومختلف، ويختصر بمفهوم صناعة المستقبل خصوصا إذا ما أثبت نجاحه من الناحية الفنية أو الناحية التكنولوجية لينتج عنه مشاريع ابتكارية تكنولوجية ذات مستوى عالي، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث والذي تم تقسيمه إلى جزئين أساسيين، تمثل الأول في تقديم موجز لأهم المفاهيم الاساسية للابتكار وكذا التكنولوجيا العالية، فيما تناول الجزء الثاني عرض للابتكار التكنولوجي.

I-1-1- أساسيات الابتكار

من خلال هذا الجزء سنحاول التعرف على أبرز المفاهيم المحددة للابتكار، ومحاولة التمييز بينه وبين الابداع، والتعرف على انواع ومصادر الابتكار وكذا أهميته، لنختمه بتقديم مدخل لمفهوم التكنولوجيا العالية.

الفرع الأول : ماهية الإبتكار

يندرج مفهوم الابتكار في التطوير الخلاق، لذا يذكر كل من (De Ramecourt & pons) ،" ابتكر اليوم ستعيش غد"، (Qui innove aujourd'hui vivra demain) [1].

بالنظر إلى تعريف الابتكار نجد أنه قد عرف من طرف العالم الاقتصادي جوزيف اليو شومبيتر (1883-1950) Joseph alois schumpeter ، بأنه تنفيذ تركيبات جديدة من وسائل الانتاج (اطلاق منتجات جديدة، أو طريقة منتج جديد، أو غزو سوق جديدة، أو مصدر جديد للمواد الأولية، أو تنظيم جديد)[2].

الابتكار هو أيضا تطبيق لأفكار جديدة التي تؤدي إلى تحسين ملحوظ على المنتجات، طرائق الإنتاج، التنظيم والتسويق داخل المؤسسة بكيفية تهدف إلى إحداث أثر إيجابي و ناجح على أداء ونتائج المؤسسة[3]، نلاحظ من خلال هذا التعريف انه قد توافق مع التعريف السابق إلى حد ما، إلا انه اضاف التحسين في التنظيم وكذا التسويق باعتبارهما وظيفيتين اساسيين بالمؤسسة، يعرف الابتكار كذلك بأنه كل ما هو جديد ومختلف يميز المؤسسة عن الأخريين ويمنحها دعما في المركز التنافسي وتحسين الأداء، سواء كان الابتكار في مجال المنتوج أم طرق الأداء الإداري أو المالي أو التسويقي أو الإنتاجي[4]، لقد اضفى التعريف السابق اجماع شامل لكل ما يمكن ان يقدم للمؤسسة دعما في المركز التنافسي وتحسين لأدائها، كما يرى رئيس مجلس إدارة شركة (Procter &Gamble) أن "جوهر الأعمال التجارية هو الابتكار، وأن أي مؤسسة إذا قامت بالابتكار بأسلوب جيد فإنها ستفوز بالنهاية"[5].

يشكل الابتكار ايضا القدرة على خلق الحاجة لتركيبات جديدة من الافكار والموضوعات أو المعلومات أو الطاقات أو خليط من إثنين أو اكثر[6]. كما يعرف بأنه "النمط من التفكير الذي يهدف دائما إلى التطوير والتجديد"[7].

---

[1] N'Doli Guilloume ASSIELOU, "**Evaluation des processus d'innovation**", (Thèse Doctorat, Université de NANCY, INAPL soutenue le 10/12/2008), P.14.

[2] Blandine LAPERCHE , « **l'innovation orchestreé risque et organisation** », (France : l'harmattan, sans édition, septembre 2003).p.7.

[3] بن نذير نصر الدين ،" **الإبداع و دوره في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال**"، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 4، جامعة البليدة، 2010، ص. 227.

[4] علي عبد الرضا الجياشي، "**أثر حالة الابتكار في المنظمة على الابتكار التسويقي و انعكاساته على الأداء**"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد السادس، العدد 2، الأردن، 2003، ص.69.

5 حميد الطائي، بشير العلاق، "**تطوير المنتجات و تسعيرها**"، (الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ط ،2008)،ص.53.

[6] محمد عجيلة، "**الابداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة لصفات ومعوقات ومحفزات الابداع – المؤسسة الاقتصادية للانابيب الناقلة للغاز بولاية غرداية –**" (مذكرة ماجستير : غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2005)، ص.8.

[7] علاء محمد سيد قنديل، "**القيادة الادارية وإدارة الابتكار**"، (عمان : دار الفكر ناشرون والموزعون 2009، ط1، 2010)،ص.123.

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أنهما فصلا في الماهية الحقيقية للابتكار، إذ أنهما اعتبراه انه يمثل تفكير سديد يهدف إلى تقدم المؤسسة، وبالتالي فإن الابتكار يشكل نهج جديد ينظر اليه اولا انه يتأتى من مختبرات الابحاث ليتم استغلاله من قبل مؤسسة أو مجتمع[1].

استخدم البعض مصطلح التجديد عند ترجمته لكلمة innovation وعلى سبيل المثال كتاب بيتر دراكر PETER Drucker، (innovation and entrepreneurship) حيث ترجم إلى العربية تحت عنوان المقاولة والتجديد، في حين أستخدم الابتكار بمعناه الواسع الجذري والتحسيني أكثر مما يعني التجديد[2]، بالإضافة إلى ذلك، هناك تعريف اخر للابتكار يشير إلى أنه "تغيير في ناتج الموارد، وتغيير في القيمة والرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك"[3].

كما أن هناك من يترجم مصطلح innovation إلى كلمة الإبداع، في حين أن المرادف الصحيح لهذا المصطلح في العربية هو كلمة الابتكار[4]، لذا سوف نعتمد في كامل البحث على كلمة الإبتكار وترجمتها هي Innovation بالإنجليزية والفرنسية، ومعناها بالفرنسية حسب القاموس الفرنسي Le Petit Robert هو نتيجة للفعل Innover ومعناه

(Introduire dans une chose établie, quelque chose de nouveau, d'encore inconnu.)

أي تقديم شئ جديد معمول به، غير معروف[5].

يمثل الابتكار كل ماهو جديد، يطال المنتج (سلعة أو خدمة أو فكرة)، أو عملية، أو وظيفة، يهدف إلى تميز المؤسسة ومنحها مركزا تنافسيا في الأسواق، كما أنه يسهم بشكل كبير في تقدم المجتمعات لأنه يشكل أسلوب تنموي شامل.

مما سبق يمكن أن نشير إلى أن إلى الفرق بين الابتكار (Innovation) والإبداع (Creativity) هو ما أشار كل من Garand و carrrier من خلال أن "الإبداع يتعلق باستكشاف فكرة جيدة ومتميزة، أما الابتكار

[1] EUROPEAN COMMISSION, "**Innovative strategies and actions Results from 15 Years of Regional Experimentation"**,http://ec.europa.eu/regional_policy/en/information/publications/evaluations-guidance documents/2007/innovative-strategies-and-actions-results-from-15-years-of-regional-experimentation, October 2006, consulté le 10/10/2016, p.3.

[2] نجم عبود نجم، "**ادارة الابتكار – المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة** –"، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1، 2003)،ص.17.

[3] بن عنتر عبد الرحمان، " واقع **الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–دراسة ميدانية–** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 24 العدد 1 ، 2008، ص.148.

[4] طه عبد الرحمان سويسي، "**استراتيجية الابتكار التسويقي ودورها في دعم القدرات التنافسية للمؤسسة –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية E.N.I.E** "، (مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2012)، ص.17.

[5] Sandrine Fernez-Walch, François Romon, "**Management de l'innovation : de la stratégie aux projets"**, (Paris : Vuibert, 2édition, 2010).p.12.

فيتعلق بوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ على شكل عملية أو سلعة أو خدمة تقدمها المؤسسة لزبائنها، وإذا كان الإبداع متعلق بالأشخاص فإن الابتكار يتعلق بالمؤسسة وبنشاطها الإنتاجي والتسويقي[1].

الفرع الثاني: أنواع الابتكار وأهميته

أولا: أنواع الابتكار

يتضمن الابتكار انواع وتصنيفات متعددة، اذ يصنف وفقا لاستعمالاته، وفقا لمجاله، وفقا للمصادره ،ووفقا لمستوى التغيير[2]، إلا اننا سنكتفي بذكر التصنيف الاكثر شيوعا ألا وهو الابتكار الجذري والابتكار التدريجي.

أ- الابتكار الجذري : الابتكار الجذري يعني أن تقوم الشركة إلى التوصل إلى الفكرة الجديدة والمنتج الجديد لأول مرة بحيث تحقق السبق السوقي بالاعتماد على قدراتها التكنولوجية[3].

ب- الابتكار المتدرج : يقدم تحسينا واضحا للسلعة ويستبدلها بحيث لم تعد تشابه السلع القديمة ،اي ان هذا النوع من الابتكارات يتطلب تغييرا في الاستعمال المحدد للسلعة بشكل طبيعي[4].

ثانيا : أهمية الابتكار

تتجلى أهمية الابتكار في العديد من النقاط ،نذكر اهمها وفقا لما يلي:

- يساعد الابتكار على التطوير المستمر.
- يؤدي الابتكار إلى ايجاد اساليب وطرائق انتاج أو منتجات تجعل المؤسسات متميزة في طرح منتجاتها.
- يعمل الابتكار على تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر ايجاد الاساليب والتقنيات التكنولوجية الملائمة والمدعمة للتنمية[5].

---

[1] بن يعقوب الطاهر، هباش فارس، " **دور الابتكار التسويقي في اكتساب ميزة تنافسية لمنتوجات المصارف الإسلامية**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول : منتجات وتطبيقات الابتكار والمالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، يومي 5 و6 ماي 2014، (الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA)، جامعة فرحات عباس سطيف، ص.4.

[2] مؤيد عبد الحسين الفضل، " **الابداع في اتخاذ القرارات الادارية** "، (عمان : اثراء للنشر والتوزيع ومكتبة الجامعة، ط1، 2009)،ص.30.

[3] ملايكية عامر، "**واقع الابتكار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية : داسة ميدانية لحالة المؤسسة الوطنية للدهن بتسوق أهرس**"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 28/27، نوفمبر 2012، ص.121.

[4] بارك نعيمة، برانيس عبد القادر، "**متطلبات الابداع والابتكار لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمات الاعمال الصناعية بالإشارة إلى المؤسسات الجزائرية**"، بحث مقدم للملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، دون تاريخ، ص.4.

[5] شريف غياط، محمد بوقموم، "**حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر –** "، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، ديسمبر 2009، ص ص. 57-58.

يشكل الابتكار أهمية كبيرة خصوصا من حيث نتائجه، اذ أنه قد أصبح العائد من الابتكار مهم ونتائجه في كثير من أحيان مبهرة (في حالة نجاحه)، حيث أصبح يغري الكثير من المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق أرباح كبيرة ومعدلات نمو عالية، فعلى سبيل المثال من عوائد الابتكار نجد في شركة 3M الأمريكية أن حوالي% 32 من جملة مبيعاتها البالغة عشرة مليارات دولار سنويا نتيجة لابتكارها سلع وخدمات جديدة[1].
ومن بين الاسباب التي يقوم عليا الابتكار نذكر:[2]

1- الابتكار يسمح بتحفيز الطلب.
2- الابتكار يسمح بتحفيز العرض وخلق مصادر جديدة للملكية (الربح).
3- الابتكار يسمح بأفضل فعل نحو المنافسة.

الفرع الثالث : مدخل لمفهوم التكنولوجيا العالية

أولا : مفهوم مؤسسات التكنولوجيا العالية

قدمت عدة تعاريف لمؤسسات التكنولوجيا العالية من طرف عدة باحثين، سنحاول استعراض أهمها ولفترات زمنية متعاقبة :[3]

من أهم التعاريف التي قدمت لسنة 1997 نجد تعريف Jones-Evans الذي عرفها "بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على جائزة الجدارة والاستحقاق في مجال البحث والتطوير من الحكومة"، كما عرفها Tesfaye بأنها "مؤسسات تأسست من قبل الافراد الذين لديهم تعليم اكاديمي، وبحوث مكثفة، بحيث تشير كثافة البحث والتطوير إلى نسبة الموارد المحولة إلى انشطة البحث اثناء عملية تكوين مؤسسة"، من خلال التعريفين السابقين نلاحظ ان الباحثان قد اتفقا على اعتبارها مؤسسات تركز بالدرجة الاولى على نشاط البحث والتطوير.

في سنة 2000 عرفت مؤسسات التكنولوجيا العالية من طرف Markman, Baron et Balkin بأنها تمثل "المبتكرون الذين طوروا براءة الاختراع"، لتقدم وكالة انشاء المؤسسات الفرنسية APCE في نفس السنة مفهوم أنها "تشمل المؤسسات المبتكرة، في مجال النشاط، تجاري، أو لاتزال في وضعية التطوير"، نلاحظ ان التعريفين قد ركزا على اعتبار مؤسسات التكنولوجيا العالية هي مؤسسات مبتكرة، بها مبتكرون يطورون براءة الاختراع.

[1] محمد سليماني، "**الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة– دراسة حالة :مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة–**" (مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007)، ص.32.

[2] Lendrevie et Lévylindon, «**théorie et pratique du marketung** »,(paris : DALLOZ, 7eme édition, 2003),pp.327-238.

[3] Candido Vieira Borges Jr, et autre , « **La création des entreprises de haute technologie (EHT) Examen de la documentation** », la série des cahiers de recherche de la Chaire d'entrepreneurship, ISSN : 0840-853X, HEC Montréal Juillet 2003,p.5.

أما في سنة 2001، قدمت عدة تعاريف من طرف مجموعة من الباحثين لمفهوم مؤسسات التكنولوجيا العالية، ومن بينها تعريف كل من Colombo et Delmastro اللذان اتفقا على اعتبارها "المؤسسات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات (الانترنيت والبرمجيات، والوسائط المتعددة)، وإنتاج المعدات التكنولوجية (معدات الاتصال والمعدات الالكترونية)"، بينما عرفها Audretsch أنها هي "قطاع التكنولوجيا الحيوية" بينما اعتبرها Shane "ببراءات الاختراع التي تم إنشاؤها"، كما عرفها أيضا Christensen, Ulhoi et Neergaard في السنة ذاتها بأنها "تشكل مجموع مؤسسات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلوم الحياة والتكنولوجيا الحيوية"، نلاحظ من خلال ماسبق أن مجموع التعاريف السابقة قد اتفقت على اعتبار مؤسسات التكنولوجيا العالية بأنها تمثل المؤسسات الناشطة في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية، وذلك راجع لتنامي القطاعين في سنوات الالفينيات وخصوصا سنة 2001، باعتبارهما يشكلان قطاعان حيويان يعتمدان بالدرجة الأولى على الابتكار وكذا التكنولوجيا.

ويتطور تعريف مؤسسات التكنولوجيا العالية ويتنامى مع التطور الحاصل، ليعرفها سنة 2002 Gasse باختصار بمفهوم "المقاول-الباحث"، أي أنه دمج بين الجانب المهني الميداني وهو المقاولة وكذا الجانب العلمي وهو البحث (الاكاديمي)، أما سنة 2003 قدم الباحث Autio مفهوما حديثا ومختصرا وشاملا لمؤسسات التكنولوجيا العالية، وهو أنها تشمل "المقاولتية عالية الامكانيات التي تتوافق مع الابتكار التكنولوجي"، وهو التعريف الجامع الذي اعتبر أن هاته المؤسسات هي التي تعتمد المقاولتية بالإمكانيات العالية المرتبطة حتميا بتوظيف الابتكار التكنولوجي، وبالتالي يمكننا تقديم تعريف شامل لمؤسسات التكنولوجيا العالية كالاتي: وهي مجموع توظيف كل من، المقاولتية، البحث، الامكانيات العالية، والابتكار التكنولوجي.

ثانيا : تطور انشاء مؤسسات التكنولوجيا العالية:

يمكننا القول أن مؤسسات التكنولوجيا العالية كانت موجودة دائما وفي كل عصر، حيث تم اقتراح الابتكارات التكنولوجية من قبل الافراد المبتكرين والمغامرين، وهذا هو الحال إبان الثورة الصناعية في ابريطانيا العظمى في القرنين السابع والثامن عشر، كما هو الحال أيضا بالولايات المتحدة الامريكية من القرن التاسع عشر، فعلى سبيل المثال الاحتفاظ على أول مؤسسة ناشئة من طرف اديسون (Edison) في سنة 1878 التي أثمرت المصابيح المتوهجة، هنا نتكلم عن (spin- off) إنشاء مؤسسة من طرف الباحثين، في معهد Massachusetts بأمريكا، إلى أنه في الستينيات 1960 بدأت البحوث المتعلقة بالمشاريع التكنولوجية تصبح أكثر أهمية، وفي سنة 1984 وللمرة الأولى شملت حدود البحث المتعلقة بالمقاوليتة وتنظيم المشاريع قسما مخصصا بالكامل لمؤسسات التكنولوجيا العالية بكلية Babson.

إن أصل مؤسسات التكنولوجيا العالية يتم انشاء معظمها من خلال (spin- off)، أي إنشاء مؤسسة من طرف الباحثين، هذا يعني أن الغالبية من المقاولين هم من الجامعة أو من مراكز البحث أكاديمية، من منظور آخر يشمل مفهوم المقاولتية في الاعمال التجارية أيضا خالات المؤسسات الناشئة بدون دعم مباشر من مؤسسة حاضنة، لأن الموظف –هنا الباحث– ينشئ عمله على أساس المعرفة والمهارات المكتسبة في المنظمة، وعادة ما يجد صاحب المشروع منتجا جديدا أثناء عمله في الجامعة مثلا، أو في مؤسسة ما ومنه يستغل هذه الفكرة الجديدة[1].

I-1-2- ماهية الابتكار التكنولوجي

يتناول هذا الجزء الابتكار التكنولوجي وأهم المصطلحات المرتبطة به، وكذا أنواعه وخصائصه، بالإضافة إلى واقعه بالجزائر.

الفرع الأول : الابتكار التكنولوجي وبراءة الاختراع

أولا : الابتكار التكنولوجي

الابتكارات التكنولوجية هي الابتكارات الناتجة عن التطور التكنولوجي والتقني وتطور العلم والمعرفة، وهي ما تعرف بابتكارات دفع التكنولوجيا (Processes Technology Push)، وتكون جذرية حيث تمثل تجسيدا ملموسا لأفكار جديدة في ميدان العلم والمعرفة المنظمة[2].

فيمكن تعريف الابتكار التكنولوجي بطريقة دقيقة مثل، عملية تنطوي على أي شئ جديد التي تؤثر على مختلف انواع الانتاج[3]، كما يعرف الابتكار التكنولوجي بأنه عبارة عن تحسين يتم إدخاله على منتج موجود بالفعل، حيث تقدم التكنولوجيا للعلم أدوات تسهم في تحقيق طفرة كبيرة في قوته، كما أسهمت العلوم الجديدة في التطور التكنولوجي[4].

وقد ركز التعريف السابق على أن الابتكار التكنولوجي هو كل ابتكار مرتبط بالتكنولوجيا.

---

[1] Ibid, pp.3-6.

[2] عامر ملايكية، "**واقع و أهمية ابتكار المنتجات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية باعتباره عامل لرفع القدرة التنافسية**"، (مذكرة ماجستير، غير منشورة، ، جامعة عنابة ،2006)، ص.13.

[3] OUKILM-said , « **Economie et gestion de l'innovation technologique –recherche et développement** », (Alger: office des publication universitaire, sans édition, 1995),p.17.

[4] عرابة رابح، عماري جمعي، " **دور المعرفة في ابتكار الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، بحث مقدم إلى الملتقى العمي الدولي حول : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 28-27 نوفمبر 2007 ، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، ص.3.

عرف J.Morin سنة 1986 الابتكار التكنولوجي على أنه "وضع حيز التنفيذ أو الاستغلال تكنولوجيا موجودة، التي تتم في شروط جديدة وتترجم بنتيجة صناعية"[1].

ويكتمل الإبتكار التكنولوجي عندما يتم إدخاله إلى السوق (إبتكار المنتج) أو استعماله في أساليب الإنتاج (إبتكار أساليب)، وذلك بتدخل كل أشكال النشاطات العلمية، التكنولوجية، التنظيمية، المالية والتجارية[2]، أضاف هذا التعريف اكتمال الابتكار التكنولوجي بإدخاله إلى السوق.

الابتكار التكنولوجي هو "تلك العمليات التي تتعلق بالمستجدات الإيجابية، والتي تخص المنتجات بمختلف أنواعها، وكذا اساليب الانتاج"[3]، كما عرفه Jean Paul Flipo (2001) بأنه "عملية تكون نتائجها غير مؤكدة لكن التحقيق فيه يكون أصلي، ويحتوي على خصائص تكنولوجية تخلق قيمة في المنتج أو العملية"[4].

بناءً على ماسبق نلاحظ أن مصطلح الابتكار التكنولوجي يتكون من جزئين، وهما الابتكار والتكنولوجيا، أي انه كل تطبيق تبديلي في التكنولوجيا والذي يمثل كل ماهو جديد يعتمد على معدات وأدوات وتقنيات وطرائق وقواعد، يؤدي إلى تغييرات في المنتج، وفي أساليب الانتاج وكذا التنظيم، ويكتمل بإدخاله إلى السوق.

ثانيا: براءة الاختراع

لكي تقوم المؤسسات بحماية إبتكاراتها التكنولوجية تستعمل ما يعرف بحقوق الملكية الصناعية والتي تعتبر نوع من أنواع حقوق الملكية الفكرية وهي "كافة الحقوق القانونية الناشئة عن أي نشاط أو جهد فكري يؤدي إلى ابتكار في المجالات الصناعية، العلمية، الأدبية والفنية[5]"، بحيث تعد براءات الاختراع من أكثر أنواع الحقوق الفكرية إثارة للجدل لارتباطها المباشر بحماية التكنولوجيا المتطورة التي تدخل في مختلف الصناعات[6].

---

[1] Bouquet valérie, **« système de veille stratégique au service de la recherche et de l'innovation prise de l'entreprise : principes -outils- applications »**, thése de doctorat (non publié), université de droit de d'économie et de sciences d'aix , marseille 3, 1995, p.56.

[2] الجوزي جميلة، " **دور الابداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية** "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011.ص.276.

[3] حجاج عبد الرؤوف ، " **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الابداع التكنولوجي في تنميتها– دارسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي** –"،(مذكرة ماجستير : غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 55 بسكيكدة، 2007)، ص.70.

[4] Jean paul flipo , **« l'innovation dant les activités de service une démarche à rationaliser »**, édition d'organisation , paris , France, 2001, p.17.

[5] عبد السلام مخلوفي، " **اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة – TRIPS** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، 2005، ص.116.

[6] علي همال، ليلى شيخه، "**انعكاسات حماية براءات الاختراع على هيكل قطاع المواد الصيدلانية : حالة المغرب**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، 2010 ، ص.24.

يمكن تعريف البراءة من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية على أنها "حق استئثاري، يمنح نظير اختراع يكون منتجا أو عملية، تتيح طريقة جديدة لإنجاز عمل ما أو تقدم حلا جديدا لمشكلة ما، وهي تشكل لمالكها حماية اختراعه وتمنح لفترة محدودة (عشرون سنة على العموم) تتمثل هذه الحماية بموجب البراءة في أنه لا يمكن صنع أو الانتفاع من الاختراع أو توزيعه أو بيعه لأغراض تجارية دون موافقة مالك البراءة"[1].

براءة الاختراع هي شكل ممكن لحماية المخترع، فهي مجهز من طرف حفظ رسمي للمخترع من طرف هيئة رسمية (المعهد الوطني للملكية الصناعية)[2].

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرف براءة الاختراع بأنها سند تخول لصاحبها صنع المنتج موضوع البراءة واستعماله وتسويقه أو حيازته لهذه الأغراض، واستعمال طريقة الصنع موضوع الاختراع الحاصلة على البراءة وتسويقها واستخدام المنتج الناجم مباشرة عن تطبيقها وتسويقه وحيازته لهذه الأغراض، مما يؤدي إلى منع أي شخص من استغلال الاختراع، موضوع البراءة صناعيا، دون رخصة من المخترع؛ وأشترط المشرع كذلك أن تكون كافة هذه الأعمال مؤدية لأغراض صناعية أو تجارية لكي تشملها الحقوق المنجزة عن براءة الاختراع[3].

الفرع الثاني : أنواع وخصائص الابتكار التكنولوجي

أولا : أنواع الابتكار التكنولوجي

هناك عاملين أساسيين يتم الاعتماد عليهما في تحديد أنواعه، وهما على النحو الآتي:

-العامل الأول : يتمثل في طبيعة الإبتكار التكنولوجي في حد ذاته، يقودنا إلى التمييز بين الإبتكار التكنولوجي للمنتج التكنولوجي لأساليب الإنتاج أو الإبتكار التكنولوجي للعمليات.

-العامل الثاني : فهو درجة الإبتكار التكنولوجي، إذ يتم التمييز بين الإبتكار التكنولوجي الجزئي أو الطفيف والإبتكار التكنولوجي الجذري أو النافذ[4].

ويمكن أيضا إلى أن نشير إلى أن الابتكار التكنولوجي الجزئي والابتكار التكنولوجي الجذري يمكن أن يندرجا أيضا حسب تصنيف أثر الابتكار في حد ذاته[1].

---

[1] إبراهيم بختي، محمد الطيب دويس،" **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية اقتصاديات الجزائر والدول العربية**"، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ص.149.

[2] Géraldine benoit cervantes , " **La boite .A. outils de l'innovation** ", (paris : DUNOD, sans édition, 2008),p.160.

[3] محمد الطيب دويس ،إبراهيم بختي ،" **تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 1996-2007**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2010،ص.287.

[4] بن نذير نصر الدين، "**دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالة الجزائر**"، (اطروحة دكتوراه : غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012)، ص.147.

ثانيا : خصائص الابتكار التكنولوجي

يمكن إبراز مجموعة من الخصائص التي يتميزها الابتكار التكنولوجي، أهمها:

– الإبتكار التكنولوجي هو تطبيق معارف تكنولوجية فنية جديدة معترف بها أي مقبولة في السوق؛ معناه كل جديد يقوم على معلومات غير دقيقة يؤدي إلى نتائج غير فعالة رغم جاذبيتها من حيث الجمال أو غير ذلك، لا يعتبر إبداعا تكنولوجيا؛

– الإبتكار التكنولوجي هو عملية تفاعل مركبة، في المستوى الأول هي داخلية حيث تتداول المعلومات بين مختلف الأقسام البحث والتطوير، الإنتاج والتسويق، أما في المستوى الثاني هو عملية تربط المؤسسة بالمحيط الخارجي مع المنافسين الموجودين والمحتملين، مع الزبائن والموردين وكذلك مع مراكز إنتاج العلم والتكنولوجيا؛

– يتطلب الابتكار التكنولوجي توفير موارد معتبرة سواء موارد مالية يحتاجها في مخابر البحث والتطوير والتنظيمات الفعالة للتسويق، كذلك موارد بشرية، حيث يحتاج إلى مجموعة معتبرة من الكفاءات المتخصصة من حيث تكوينهم ومعرفتهم الفنية[2].

– أن يكون مرتبطا بالإنتاج والإنتاجية، أي أن كل ابتكار لا يؤدي إلى تحسين عملية الإنتاج أو استخدام عناصر الإنتاج ولا حتى في توفير منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية لا يعد إبداعا تقنيا بالمعنى الصحيح؛

–لا ينبغي أن يكون له انتشارا في الأسواق، أي غير محدود الفعالية والكفاءة لأنه يعتبر عامل أساسي في المنافسة[3].

الفرع الثالث : الابتكار التكنولوجي بالجزائر

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه الابتكار خاصة من حيث تطوير التنافسية، إلا أنه حسب CHETTAB NADIA يمثل آخر الاهتمامات L'innovation parent pauvre، في معظم مؤسسات الدولة الجزائرية[4]، إذ أن الأخيرة لم تضع نظام طبيعي للإبتكار التكنولوجي يسمح للمؤسسات باللجوء إلى التطور العلمي

[1] بن مويزة مسعود، "**الابداع التكنولوجي لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة : مجمع صيدال** "،(مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2005)، ص.58.

[2] بوسلامي عمر، " **دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء الجزائر العاصمة–**"،(مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2013)، ص.06.

[3] حجاج عبد الرؤوف، " **دور الإبداع التكنولوجي في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية –دارسة مقارنة بين وحدات مؤسسة كوندور ببرج بوعريريج باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات خلال الفترة 2013–2014**–"،(أطروحة دكتوراه : غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015)، ص.23.

[4] CHETTAB NADIA ," **l'innovation est le parent pauvre**", L'Eco N °17 du 1er au 15 mars 2015, p .28.

والتكنولوجي، خاصة مع عدم ملائمة المناخ التنظيمي للقيام بأي عمل إبتكاري، مما جعل النظام الوطني للإبتكار التكنولوجي في حالة ركود كما يوضح الشكل أدناه :

الشكل رقم (1-1) : تعداد الابتكارات التكنولوجية حسب طبيعتها في الجزائر

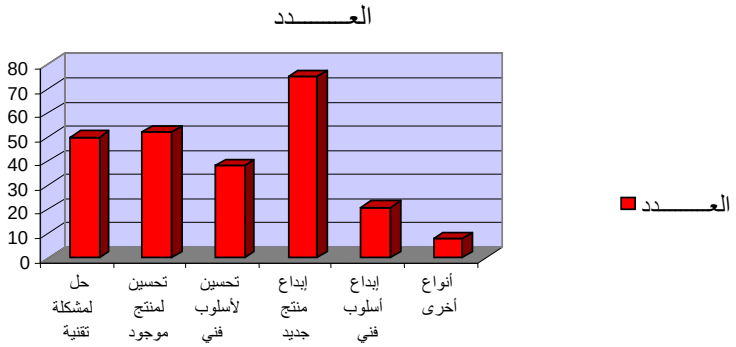

المصدر : رقايقية فاطمة الزهراء، بومنجل السعيد، "**مساهمة براءة الاختراع في دعم و حماية الإبداع التكنولوجي وتحقيق التميز التنافسي المستديم في منظمات الأعمال، واقع الجزائر**"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول : الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 12 و13 ماي 2010، جامعة سعد دحلب البليدة، ص.13.

على اعتبار أن معظم الإبتكارات التكنولوجية سطحية وهامشية، خاصة وأن الدولة تفتقد لثقافة تقييم الابتكارات التكنولوجية وقياس التطور المسجل وإفرازاته، فالنظام الوطني للإبداع التكنولوجي في الجزائر يقوم على سلسلة من العمليات والمجهودات التي تنصب اولا على استيعاب التكنولوجيا المستوردة، فتكييفها وملائمتها مع المعطيات والظروف المحلية، مما يؤدي إلى تطويرها والابتكار التدريجي فيها، وهذا يستلزم هياكل استقبال ونشر ومتابعة، وكذا شبكة ترابط وتفاعل وثيقة[1]. اذ يضطلع النظام الوطني للابتكار للعديد من الوظائف، من بينها:

- خلق معرفة جديدة، وتوجيه عملية البحث؛
- تسهيل تبادل المعلومات والمعارف مع الاطراف الخارجية؛
- تسهيل الاسواق الجديدة للتكنولوجيا؛
- عرض المواد وتوفيرها كراس المال وكالكفاءات؛
- البحث (البحث الأساسي، التطوير والهندسة)؛
- الإنشاء(التصنيع)؛
- الاستعمال النهائي(مستهلك المنتج، ومخرجات العملية)[2].

[1] عماري عمار ،بوسعدة سعيدة، "**الابداع التكنولوجي في الجزائر: واقع وافاق** "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 03، 2004، ص.63.

[2] سمية بروبي، "**دور الابداع ولاابتكار في ابراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي**-"، (مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس-سطيف ، 2011)، ص ص.127-128.

أما بالنسبة لبراءة الاختراع في الجزائر فانه تشير المعطيات المتوفرة إلى أن طلبات براءات الاختراع المقدمة للمكتب الوطني للملكية الصناعية خلال سنوات الستينات بلغ 117 طلب في المجموع، منها 99 طلب تقدم به أجانب و18 طلب تقدم به جزائريون، أما عملية إيداع طلبات براءة الاختراع فلم تنتظم إلا بعد إنشاء المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية سنة 1973، لذلك نجد أن المعطيات المتوفرة حول تعداد براءات الاختراع وكذلك الممنوحة تعود إلى سنة 1975، عند تفحص المعطيات الإحصائية والمتعلقة بطلبات براءة الاختراع المودعة لدى المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية خلال فترة تمتد على 29 سنة من 1975 وإلى غاية 2003، تبين أن معدل الإيداع السنوي يساوي 282 طلب كل سنة، الغالبية العظمى منها تقدم بها أجانب بمتوسط 267 طلب في السنة، أما الجزائريون فلا يتقدمون إلا بمتوسط 15 طلب في السنة، مع ضرورة الإشارة إلى أنه في العديد من السنوات لم يتم إيداع أي طلب من طرف الجزائريين (سنوات 77-81 و83)[1].

I-2-الجامعة ومحدداتها

إن الحاجة للتعليم العالي والبحث العلمي وكذا التكوين أصبحت من الضروريات الاساسية الملحة في الحياة، ولم تعد مظهرا من مظاهر الترف العلمي أو البحثي، اذ تعد الجامعة أعلى قمة في الهرم الاكاديمي وتشكل معيار تقدم ورقي أي مجتمع، من خلال ما تقدم من متطلبات للوصول إلى مراتب عالية في ابتكار التقدم التقني والتكنولوجي وهو ما تسعى اليه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها إلى غاية اليوم، هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا المبحث، لذا قمنا بتقسيمه إلى جزئين أساسيين أولهما يتناول المحددات الجامعية والثاني يتناول تشخيص عام عن الجامعة الجزائرية.

I-2-1- مدخل لدراسة المحددات الجامعية

تؤدي الركائز ومحددات الجامعية دورا مهما في تنمية خلق مشاريع ابتكارية، سنتعرف في هذا الجزء على أهم المحددات، والمتمثلة في التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين الجامعي.

الفرع الأول : التعليم العالي.

يشير كل من ترومباش وآخرين (Trumbach et.al) أن مؤسسات التعليم العالي تلعب دورين رئيسيين في عملية التنمية، أولهما أن تنتج البحوث التي تتماشى مع الاحتياجات المحلية، وذات الصلة للاقتصاد المحلي، وثانيهما قدرتها على نقل نتائج الدراسات والبحوث المبتكرة من الجامعة إلى المجتمع[2]، ويتشكل ذلك عموما في

[1] دويس محمد الطيب، "**براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول – حالة الجزائر**-"، (مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005)، ص ص.107-108.

[2] عثمان بن عبد الله الصالح، "**تنافسية مؤسسات التعليم العالي : إطار مقترح**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص. 301.

شكل مشاريع مبتكرة ملموسة، إلا انه في العالم العربي تمثلت صادرات الدول العربية من التكنولوجيا العالية دون ما هو متوسط 0.3% من اجمالي الصادرات، في حين يبلغ هذا المتوسط لدى الصين 12%[1]، لذا وجب الاهتمام بقطاع التعليم العالي بصفة عامة وبالجامعة خصوصا للتمكن من تثمين نتائج مخرجاتها والاستفادة منها.

أولا : ماهية التعليم العالي

أ- تعريف التعليم العالي

يعرف التعليم الجامعي على أنه " تزويد الطلبة بالمعلومات وإكسابهم المعارف وصقل مواهبهم وبناء شخصيتهم وتنمية قدراتهم ومساعدتهم على استثمار كل مالديهم من إمكانات في التجديد والتطوير بما يؤدي إلى تكيفهم مع الحياة المعاصرة والتفاعل معها بثقة عالية"[2]. كما انه " ذلك التعليم الذي يحتوي كل شكل من التدريس أو التكوين أو التأهيل للبحث، والملقن فى مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسة جامعية أو غيرها من مؤسسات التعليم المعترف بها من طرف السلطات المختصة في الدولة"[3].

أما (نابليون برونا) يعرف التعليم العالي على أنه ذلك المسار الذي يفصل الثانوية على الحياة العملية مرورا بالتعليم العالي الذي يلي مباشرة مرحلة التعليم الثانوي لغرض الالتحاق بالمناصب العليا والمكانة الراقية من أطباء ومهندسين ومحاسبين ورجال قانون ومعلمين[4].

يمكننا تقديم تعريف شامل للتعليم العالي بأنه مرحلة من التخصص العلمي يشمل كل تعليم رسمي تقدمه مؤسسات علمية، كالجامعة مثلا، اذ يضطلع اساسا بعملية التنمية المجتمعية الشاملة.

ب- أهمية التعليم العالي

تعد مؤسسات التعليم العالي من بين اهم المؤسسات في المجتمع التي يقع على عاتقها تحقيق أهداف الأنظمة التربوية، حيث تتزايد هذه الاهمية خاصة في ظل الظروف الراهنة، التي تتميز بتغيرات العصر السريعة، وأهمية

[1] بشير مصيطفى، "**الابتكار التكنولوجي قياسه ودوره في التنمية الاقتصادية –حالة الدول العربية –**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 7، 2006، ص. 74.

[2] عمار بن عيشي، " **إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية– دراسة حالة جامعة بسكرة**–"، مجلة الباحث، العدد 14، 2010، ص.398.

[3] محمد بريش ، "**تفعيل التعليم العالي في خدمة الامة** "، مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي، العدد 03، 2002، ص.122.

[4] الداوي الشيخ، بن زرقة ليلى، "**تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2004** "، مجلة المؤسسة ،العدد 4، 2015، ص.11.

التطوير والمسايرة المستمرة على مستوى كل جوانب النظام التعليمي، ومنها إداراتها وهياكلها والإعلام بمؤسساتها، جنبا إلى جنب مع التكوين والبحث العلمي[1].

بحيث يعد الاهتمام بالتعليم العالي في العصر الحديث من بين أهم المؤشرات التي توضح تقدم الدول ورقيها نظرا لبلوغه الأهمية الآتية[2]:

– يعتبر التعليم العالي الاستثمار الأصيل الذي يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار آخر، فهو الدعامة الأولية للأمن القومي وجوهر المنافسة العالمية نظرا لقدرته على تخريج متخصصين قادرين على فهم ومعرفة التقدم العلمي الهائل والانجازات التقنية وقبول التغيرات الهائلة في مختلف مجالات الحياة .

– تزويد المجتمع باحتياجاته من المهارات والقدرات التي تتطلبها عملية التنمية والتي تساهم مساهمة فعالة في تطوير المعرفة العلمية والتكنولوجية في المجتمع، كما يسمح بظهور واكتشاف القدرات والطاقات البشرية الخلاقة والمبدعة التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية التعليم العالي والبحث العلمي، على وجه الخصوص يعمل على زيادة معدلات النمو، الأمر الذي أكد عليه Denison أن حوالي 18% من معدل زيادة النمو في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1929 و1957 يعود إلى تقدم التعليم العالي والبحث العلمي.

– يمكن التعليم العالي من اكتساب معلومات وتوظيفها وتطبيقها وبالتالي كيفية التوصل إلى المعرفة وتقبل الجديد واكتساب مهارات متنوعة عقلية ويدوية من خلال استخدام الأسلوب العلمي في التفكير والقدرة على الابتكار.

ثانيا: مهام التعليم العالي

ينصح فريقا من الخبراء بان من مهام التعليم العالي الدفع إلى انشاء المقاولات القوية وطنيا ودوليا، خاصة وأن الصناعة الحديثة اصبحت تستلزم من الذكاء حظا أوفر بكثير مما كانت عليه الصناعة قديما، حيث كان التركيز فيها أساسا على المواد الخام. ولهذا ينبغي أن تتطور القوانين والاجراءات الإدارية بحيث تسمح للجامعات والمعاهد الكبرى بأن تنشئ مقاولات وشركات للبحث العلمي والصناعة التكنولوجية، وأن تكون ممن يتنافس في تسجيل الابتكارات وإعداد المهارات في شتى العلوم والفنون[3].

بصفة عامة يمكن القول أن تعزيز مهمات التعليم العالي ليساهم بشكل ملموس في التنمية المستدامة وفق تحسين المجتمع بمجمله من خلال، التركيز في مضامين برامج التعليم العالي، ومنهجياته ومقارباته وممارساته ووسائل نقل المعارف على تحقيق الأهداف الآتية:[4]

[1] شهرزاد دهيمي، "**تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي –التكوين، البحث العلمي، الإعلام والهياكل –**"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 36، 2011، ص. 192.

[2] الداوي الشيخ ، بن زرقة ليلى ،مرجع سبق ذكره، ص ص. 12-13.

[3] محمد بريش، مرجع سبق ذكره، ص.134.

[4] بن أعمارة منصور، " **الإبداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي**"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول : الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 18 و19 ماي 2011، جامعة باجي مختار عنابة، ص ص.6-7.

– تزويد المتخرجين بكفايات محددة من معارف ومهارات واتجاهات تتيح لهم الانخراط بالمجتمع والمشاركة الفاعلة في قطاعات النشاط البشري المختلفة.

– تكوين مواطنين مثقفين يمتلكون الكفاءات المتعلقة بالاتصال والتحلي بالتفكير الحر وما إليها من كفاءات فكرية عليا.

– تكوين مواطنين ملتزمين بقضايا الناس والمجتمع والعالم، يتمتعون بروح النقد وقادرين على العمل ضمن فريق لتحليل المشكلات الاجتماعية والبيئية وغيرها، وتقديم الحلول لها بخاصة تلك التي تواجه الدول النامية.

– تعزيز العلاقات مع عالم الشغل وإنشاء شراكات مع المعنيين به وتحليل احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها مع أخذ التطورات العلمية، والتقنية والاقتصادية بعين الاعتبار من جهة، ومن خلال تأمين التدريب في أثناء الخدمة والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة من جهة أخرى.

الفرع الثاني: البحث العلمي.

يمثل البحث العلمي كل ما يعبر عن فكر منظم يقوم به الباحث لتقصي الحقائق العلمية وتدوين الملاحظات وكذا تحليلها بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للتوصل إلى قوانين ونظريات وكذا مشاريع ابتكارية علمية.

أولا : ماهية البحث العلمي

أ- تعريف البحث العلمي

البحث العلمي هو "الاستعلام عن صورة المستقبل من خلال اكتشاف الحقائق والعلاقات الجديدة والتحقق من صحتها، أو هو وسيلة للدراسة يمكن الوصول من خلالها لحل المشكلات المختلفة عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق للظواهر والمتغيرات والأدلة التي ترتبط بمشكلة البحث"[1].

البحث العلمي هو أيضا "عملية تقصي منظمة بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها، فالبحث العلمي يعتمد على الطريقة العلمية والتي تعتمد بدورها على الأساليب المنظمة واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات وتسجيل المعلومات ووصف الأحداث وتكوين الفرضيات"[2].

كما عرفه (Norman 1970) بأنه البحث والسعي المنتظم الهادف إلى زيادة نطاق المعارف الحالية أو الاجراءات الرتيبة والمنظمة الملتزمة لغرض كسب المعارف.

---

[1] بوعيسى كريم، "**الابداع ادارة الابداع والبحث والتطوير في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة : مجمع صيدال** "، (مذكرة ماجستير:غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2010)، ص.154.

[2] بن بعطوش احمد عبد الحكيم، "**إشكالية صعوبات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية وآفاق المستقبل**"، ورقة بحثية مقدمة لأشغال الملتقى الوطني الاول حول اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وأفاق، 08/07 مارس 2012، جامعة صادي مرباح بورقلة، ص.2.

أما بالنسبة لتعريف (Rummel and Ballaine 1976 -1970) هو التطبيق المنتظم لعدد من الوسائل والطرق بقصد ايجاد حلول مناسبة لمشكلات معينة[1].

البحث العلمي باختصار يمثل كل ما هو استقصاء دقيق ونظم ودراسة متخصصة في موضوع معين، وذلك حسب أصول ومناهج معينة، يقوم به الباحث بغرض اكتشاف الحقائق والمعلومات وفقا لقواعد علمية دقيقة.

تجدر الاشارة إلى أنه يتسم البحث العلمي بعدة سمات نذكر منها مايلي:[2]

– يستهدف البحث العلمي اكتشاف العلاقة العلية أو السببية بين المتغيرات بما يساعد على التواصل إلى تعميمات أو مبادئ أو نظريات تساعد على فهم الظواهر والى توسيع أفاق المعرفة؛

– يسند البحث العلمي إلى التجريب في المواقف التي تسمح بذلك مع الالتزام بالمنطق لإثبات صحة فرضياته، والاستفادة من جمع المعلومات من المصادر الأولية والثانوية؛

– يتطلب البحث العلمي صبرا ومثابرة من القائمين عليه، بالإضافة إلى إلمامهم بأدبياته ومصطلحاته ومفاهيمه والقدرة على حلها.

ب– أهمية البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي ومدى تطوره والاهتمام به هو الفاصل والفارق بين التقدم والتخلف، وتبرز أهميته خاصة كميدان سبق وتفوق بين الدول المعاصرة، خاصة في تفعيل ورفع كفاءة أرس المال البشري وأمثلية استغلال الموارد المادية، وكيفية تخصيصها في إطار التطورات التكنولوجية المستندة إلى التطبيق الابتكاري لنتائج البحوث العلمية، بالإضافة إلى دور البحث العلمي في تفعيل التعاون بين الدول والشعوب في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية وتكاتف الدول في مواجهة المعضلات الإنسانية، ولمواجهة المشكلات التي تواجه مختلف المؤسسات في المجتمع أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، لذلك فالباحث يحتاج إلى البحث العلمي وصولا به إلى:

– تقديم المعرفة من أجل توافر ظروف أفضل لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته؛

– إحياء بعض المواضيع القديمة وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا؛

– اكتشاف حقائق لم يسبق إليها أي باحث من قبل؛

[1] هشام فوزي دباس العابدي واخرون، " **ادارة التعليم الجامعي –مفهموم حديث في الفكر الاداري المعاصر–** "، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2008)،ص.555.

[2] الطيب بالولي، "**دراسة انشطة البحث والتطوير على الابتكار في المؤسسات الصناعية –حالة عينة من المؤسسات في الجزائر –**"، (اطروحة دكتوراه الطور الثالث : غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2016)ص.107.

– فهم جديد للماضي وبحث جديد للحاضر[1].

كما تتمثل أهميته في كونه الإطار الهادف لتمكن المجتمعات والمؤسسات في البحث عن المعرفة، والتعرف على مسببات الأشياء وإيجاد الحلول الكفيلة وسبل معالجتها، فهو عملية مستمرة يواصل فيها الباحثون من خلالها الإجابات الحقيقية التي يطرحها الواقع العلمي، لديهم لإثبات ظواهر إنسانية واقتصادية واجتماعية بغية تفسيرها، بدلائل ومؤشرات تتسم بالدقة بعيدا عن السبل التقليدية للفكر الكلاسيكي التي تعتمد على منهجية الحدس والتخمين في رصد العديد من الظواهر الإنسانية[2].

ج– أهداف البحث العلمي

يمكن النظر للبحث العلمي بأنه يهدف إلى حل المشكلات ووضع التعميمات بعد التنقيب الدقيق عن جمع الحقائق المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها، بالإضافة إلى تحليل جميع الأدلة التى يتم الحصول عليها، وتصنيفها تصنيفا منطقياً، فضلا عن وضع الإطار المناسب لتأييد النتائج التى يتم الوصول اليها[3]. ويمكن التطرق إلى اهم اهدف البحث العلمي وفقا لما يلي:[4]

– تشجيع اجراء البحوث داخل مؤسسات التعليم العالي وخارجها مع نشر الثقافة والمعرفة بين الجماهير.
– العمل على سد حاجيات المجتمع من الكفاءات المتخصصة والمدربة.
– النظر في مشكلات المجتمع ومحاولة فهمها وتحليلها والبحث عن الحلول المناسبة لها.
– إعداد الخطط وبرامج البحث والتوسع في الدراسات العليا.
– فتح المجال بشكل واسع امام الأساتذة والمؤتمرات والندوات العلمية وتشجيعهم بنشر بحوثهم والانفتاح على المجتمعات الاخرى.
– تشجيع إنتاج المعرفة وتطويرها من خلال نقلها.
–يساهم في تدعيم القطاع السوسيو–اقتصادي وذلك بإنشاء مراكز بحثية متخصصة، ومجهزة مشتركة مع مؤسسات التعليم العالي.

[1] نادية ابراهيمي، "**دور الجامعة في تنمية راس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة جامعة المسيلة–**" ،(مذكرة ماجستير : غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس– سطيف 01،2013)، ص ص. 49–50.

[2] حرنان نجوى، "**مساهمة ادارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي –عينة من الجامعات الجزائرية–**"، (أطروحة دكتوراه الطور الثالث : غير منشورة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، 2014)، ص.6.

[3] مصطفى عبدالعظيم الطبيب، " **ضمان جودة البحث العلمي فى الوطن العربي– دراسة تحليلية –ميدانية** "، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،المجلد الخامس، العدد 13، 2013، ص. 103.

[4] حرنان نجوى، مرجع سبق ذكره، ص.7.

– يساهم فى وضع استراتيجية واضحة المعالم للإنتاج المعرفي للجامعة، من خلال تحقيقه للتنمية داخل المجتمع.
كما يهدف البحث العلمي إلى:[1]

1– الفهم : حيث يوصف العلم بأنه يهدف إلى جمع البيانات والإحصاءات وتصنيف المعلومات وتحديد الظواهر، بل وإيجاد تفسير أو فهم محدد لها و كيفية تلازم الأحداث المدروسة، ومن خلال ذلك يتم التوصل إلى إطلاق التعميمات مما يؤدى إلى صياغة نظرية علمية.

2– التنبؤ : وهو الصياغات الناتجة فى ضوء الفهم الجديد المنبثق فى الأصل من التعميمات المستحدثة، وبذلك فإن التنبؤ تصور انطباق القانون أو القاعدة فى مواقف أخرى غير تلك التى نشا عنها أساساً.

3– التحكم : وهو يعد نتيجة من نتائج العلاقة الناجمة بين الفهم والتنبؤ، فهو يعنى سيطرة أكبر على الظواهر من خلال المعرفة الدقيقة للأحداث والظواهر.

4– البحث عن المعلومات والحقائق ومن ثم اكتشافها.

5– إيجاد معرفة وتكنولوجيا جديدة.

6– استنباط مفاهيم ونظريات وكذلك أجهزة علمية جديدة لدراسة الظواهر المختلفة.

ثانيا : خصائص البحث العلمي ودواعي القيام به.

أ– خصائص البحث العلمي

من أهم خصائص البحث العلمي الاعتماد على الحقائق وليس الخيال والتخمين، من خلال استخدام الفروض العلمية في البحث، وهذا بتصحيح النتائج المتوصل إليها، حيث أن الحقيقة العلمية ليست مطلقة إنما هي حقيقة نص اليها بأسلوب علمي، تميز البحث العلمي بأنه منظم ومظبوط، نتيجة اعتماده على مناهج دقيقة ومخططة، كما انه بعيد عن الذاتية لأنه حركي وتجديدي يحاول مقاربة الحقيقة[2]، كما أنه يتسم بالخصائص التالية:

1– الموضوعية : وتعني أن الباحث يلتزم في بحثه المقاييس العلمية ويقوم بإدراج الحقائق والوقائع التي تدعم وجهة نظره وكذلك التي تتضارب مع وجهة نظره، فعلى الباحث أن يعترف بالنتائج المستخلصة حتى لو كانت لا تنطبق مع تصوراته وتوقعاته.

2– استخدام الطريقة الصحيحة والهادفة.

3– الاعتماد على القواعد العلمية، أي تبني الأسلوب العلمي في البحث من خلال احترام جميع القواعد العلمية المطلوبة لدراسة الموضوع .

4– الانفتاح الفكري، يعني ذلك أن على الباحث ان يتمسك بالروح العلمية والتطلع دائما إلى معرفة الحقيقة

[1] بن بعطوش احمد عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص.2-3.
[2] حرنان نجوى، مرجع سبق ذكره، ص.7.

والابتعاد قدر الإمكان عن التزمت والتشبث بالرؤية الأحادية المتعلقة بالنتائج التي توصل إليها.

5- الإبتعاد عن إصدار الأحكام النهائية، بحيث يجب أن تصدر الاحكام استنادا إلى البراهين والحجج والحقائق التي تثبت صحة النظريات[1].

ب- دواعي القيام بالبحث العلمي

هناك العديد من الاسباب والدواعي للقيام بالبحث من طرف الجامعات ،يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

- دعم الصبغة الفكرية والمهنية لدى اقتصاد المعرفة.
- ملائمة النشاط الجامعي مع التطور الاقتصادي للمنطقة.
- اقتراح كفاءات اقتصادية ضرورية، من المرجح ان تجلب اهتمام المؤسسات.
- اعداد نشاطات التعليم والتكوين المستندة على البحث في ما بعد التدرج.
- التميز الاكاديمي في اطار مهني.
- الوصول إلى بعض صيغ التمويل.
- المحافظة وتحسين وضعيتها.

وتجدر الاشارة إلى أن عالما واحدا فقط من أصل أفضل 100 عالم من حيث عدد الاقتباسات على المستوى العالمي ينتمي إلى المنطقة العربية، كما أن هاته المنطقة لم تقدم سوى شخص واحد حائز على جائزة نوبل هو العالم المصري احمد زويل الذي نال جائزة نوبل للكيمياء سنة 1999م، عندما كان يعمل لدى معهد كاليفورنيا للتكنولوجيات في الولايات المتحدة الامريكية[3].

إن عدم تثمين نتائج البحث العلمي وعدم تسويقها ونقلها للجهات المعنية التي تحتاجها لاستغلالها واستثمارها فيما يفيد التنمية وحل مشاكل المجتمع، وهذا بسبب عدم وجود هيئات متخصصة في تسويق وترويج نتائج البحث العلمي ونقلها إلى المستثمرين والمهتمين، أي هيئات وسيطة بين قطاع البحث ومختلف القطاعات (القطاع الاقتصادي والصحي والتربوي وغيرها)، وهذا سبب آخر جعل نتائج البحث تبقى حبيسة المخابر والكتب والرفوف، وهذا ما كشف عنه تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003، حيث جاء فيه : "تواجه عملية ترويج نتائج البحث والتطوير صعوبات وعقبات أساسية بسبب ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الإنتاجية وقصور ملحوظ في ممارسة النشاطات الابتكارية، وبقي الجزء الأكبر من الإنجازات

[1] بن بعطوش احمد عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره، ص.2.

[2] دويس محمد الطيب، "**محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكارفي الجزائر**"،(اطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدى مرباح-ورقلة-، 2012)، ص ص.23-22.

[3] مصطفى عبد العظيم الطبيب، مرجع سبق ذكره، ص.103.

البحثية والتطويرية والإبتكارية الي تتم في مؤسسات البحث والتطوير العربية غير مكتمل من حيث الوصول إلى حيز الاستثمار"، إن تثمين نتائج البحث العلمي قد مكن دول نامية مثل الهند من الدخول بقوة في سوق تقنية المعلومات، حيث ارتفعت صادراتها في هذا المجال من 150 مليون دولار عام 1990 إلى 4 مليارات دولار عام 1999[1].

الفرع الثالث : التكوين الجامعي

يشكل التكوين الجامعي أحد أهم المرتكزات والمحددات الأساسية التي توفرها الجامعة لباحثيها، إذ يعد مطلبا استراتيجيا لتكوين راس المال البشري المؤهل، لذا كان من الضروري تنميته من أجل استخلاص مشاريع ابتكارية.

أولا : تعريف التكوين الجامعي

يعرف Ferry.G التكوين الجامعي بأنه يدل على فعل، منظم يسعى إلى إثارة عملية، لإعادة بناء متفاوتة الدرجة، في وظائف الشخص.

أما حسب De Montomollin فإن التكوين يدل على إحداث تغير إداري في سلوك الراشدين، في أعمال ذات طبيعة مهنية. ووافقه كل من Otref G & al، وأعتبراه تعديل ايجابي، ذو اتجاهات خاصة، تتناول سلوك الفرد في الأداء، بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة، لإتقان العمل، أي أن التكوين وسيلة، لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل الناجح[2].

كما يعرف مراد بن أشنهو التكوين الجامعي "بأنه التكوين التدريجي، ويشتمل على حجم من المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب، ويهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد، وينقسم هذا التكوين عند الضرورة إلى برامج وطرق تعليمية"[3].

ويمكن مما سبق اعطاء تعريف شامل للتكوين الجامعي، فهو عبارة عن عمليات تعليم مبرمج وبرامج متخصصة، تعد وتصمم من أجل إعداد وتحضير وإكساب الباحثين معارف ومهارات و أنماط سلوكية جديدة، تعود بالإيجاب عليه وعلى الجامعة وعلى المجتمع ككل.

ثانيا : أهداف ووظائف التكوين الجامعي

أ- أهداف التكوين الجامعي

[1] لعلى بوكميش، "**معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي**"، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 12، 2014، ص. 8.

[2] الطيب بالولي، مرجع سبق ذكره، ص ص.75-76.

[3] نادية ابراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص.46.

للتكوين الجامعي أهداف مستخلصة من المهنة الأساسية والمتمثلة في إنتاج ونشر المعرفة، وتتمثل في النقاط التالية:[1]

- الحفاظ على الحضارة الإنسانية، وتنميتها لنشر المعرفة.
- تكوين الإطارات وتهيئتهم للإضطلاع بمسؤولياتهم وفق مقتضيات التنمية.
- العمل على توثيق الروابط الثقافية بين مختلف الجامعات.

ب- وظائف التكوين الجامعي

1- وظائف إنمائية تكوينية : إن التعليم الجامعي يعمل على تكوين الطلاب وتحويلهم من مجرد موارد بشرية مجمدة، إلى طاقات فعالة مستعدة للعطاء، لنؤكد في الأخير أن مخرجات التعليم الجامعي هي في الحقيقة من أهم عناصر المدخلات في (العملية الإنمائية).

2- الإعداد الأمثل للمهارات المختصة : حتى تؤدي الجامعة دورها كما يجب، عليها مراعاة احتياجات المجتمع الفعلية من التخصصات المطلوبة عن طريق الموازنة بين قوة العمل وسوق العمل، حتى لا تبقى الجامعة مقتصرة على مجرد التكوين النظري، بعيدة عن واقع واحتياجات المجتمع، هذا الأخير الذي يخصص ميزانية هامة للتعليم والتكوين الجامعي على وجه الخصوص، كوجه من وجوه الاستثمار البشري.

3- تطوير البحث العلمي : على التكوين الجامعي تنمية وتطوير البحث العلمي الذي يعد من المقومات الأساسية للجامعة[2].

I-2-2- تشخيص عام للجامعة الجزائرية

قامت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة باتخاذ أساليب وطرق عديدة لعصرنة جامعاتها من أجل مواكبتها للتطورات العلمية الراهنة من جهة، ومن أجل تنمية مخرجاتها وتفعيل دورها بالمجتمع من جهة أخرى، فمن خلال هذا العنصر سنتعرف على الجامعة عموما، والجامعة الجزائرية خصوصا.

الفرع الأول : ماهية الجامعة

لقد أصبحت الجامعة إحدى المؤشرات الأساسية الفاعلة التي يقاس من خلالها نمو وتطور المجتمعات، ففي أوربا مثلا لم تعد الحكومات تعترف فقط بأن الجامعات قادرة على مساعدة الدولة في المجالات الحاسمة ضمن التنافس الدولي، بل قامت باتخاذ خطوات مؤثرة لتضمن أن الجامعات موجهة بشكل أفضل لفعل ذلك، فإذا كان

[1] المرجع السابق، ص.47.
[2] نفسه.

الاهتمام بالجامعات اليوم أمر لا جدال فيه في المجتمعات المتقدمة، فإن هذه المسألة بالنسبة للكثير من الدول التي لم تحتل بعد المكانة التي تستحقها ضمن استراتجياتها أمر أكثر لزوما وإلحاح[1].

أولا : مفهوم الجامعة

أ- تعريف الجامعة

إن اصطلاح جامعة : "university" مأخوذة من كلمة "universitas" وتعني التجمع والتجميع، وهذا المفهوم يعود فى الاصل إلى كلمة "college" ذات المصدر اللاتيني "collegio" وتشير إلى التجمع والقراءة معا، وقد استخدمت الكلمة في القرن (13) من قبل الرومان للتدليل على مجموعة حرفيين وتجار في القرن (18) اطلقت كلمة كلية على "اكسفورد" لتدل على مكان يجمع المجتمع المحلي للطلاب متضمنا مكان الاقامة المعيشية والتعليم[2].

يعرفها (م. بن أشنهو) على أنها : "مؤسسة أوجدها أناس لتحقيق أهداف ملموسة، ومتعلقة بالمجتمع الذي ينتمون إليه، ويؤسس كل مجتمع جامعته بناءا على مشاكله الخاصة، وتطلعاته، وإتجاهاته السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، ومن تم تصبح الجامعة مؤسسة تكوين، لا تحدد أهدافها وإتجاهاتها من جانب واحد ومن داخل جهازها بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع الذي تقوم على أسسه والذي يعطيها هو وحده حياة ومعنى ووجودا". ويضيف "محمد العربي ولد خليفة" تعريفه للجامعة على أنها " تعتبر في مختلف الأنظمة، الإجتماعية المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية، والتطبيقية، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقته في الميادين الأخرى"[3].

ونجد التعريف نفسه تقريبا في اللغة الفرنسية، إذ تعني كلمة جامعة أنها (مجموعة مدارس) (groups d'écoles)، أو مجموعة معاهد، أو كليات تتولى مهمة التعليم العالي[4]، كما تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة، ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وأعراف وتقاليد اكاديمية معينة[5].

[1] شهزاد دهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 192.
[2] راضية بوزيان، "**ادارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي**"، (عمان : مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة 1، 2013)، ص ص .63-64.
[3] بوساحة نجاة، ثلاثيجية نورة، مرجع سبق ذكره، ص ص.2-3.
[4] Etienne Gillon et autres, " **petit la rousse**",(paris : édition SNF, 1972) .p.957.
[5] زرزار العياشي ، سفيان بوعطيط، " **الجامعة والبحث العلمي من اجل التنمية : اشارة إلى الحالة الجزائرية** "، مجلة المستقبل العربي، العدد 396، 2012، ص.111.

في الأخير نستنتج أن الجامعة مؤسسة إجتماعية إنتاجية ومركزا للإشعاع الفكري والمعرفي، وتنمية المهارات العلمية والفكرية والمهنية، وجدت بدافع حاجة إنسانية لتحقيق أهداف إجتماعية وعلمية وتنموية محددة، فهي تمثل الحجر الأساسي لعمليات التنمية الوطنية، تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي توجد به، وهي من صنع المجتمع، وأداته في صنع قيادته الفنية، والمهنية والفكرية.

ب- وظائف الجامعة

تتمثل الوظائف الرئيسية للجامعة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع[1]، بينما تتمثل باقي الوظائف في مايلي:[2]

1- إعداد الطلاب للبحث العلمي والتعليم.
2- توفير الاعداد في مجالات شديدة التخصص ومكيفة لاحتياجات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
3- الانفتاح للجميع استجابة للجوانب المتعددة لما يسمى بالتعليم المستمر بمعناه الاوسع.
4- التعاون الدولي.

ثانيا : خصائص وسمات الجامعة

تتمثل خصائص وسمات الجامعة وفقا لما يلي:[3]

- يتسم محور نشاط المؤسسة الجامعية بأنه ذو سمة اكاديمية بالدرجة الاولى مضمونها التعليم والبحث العلمي والذي يتطلب ادارة ابتكارية.

- تعد المؤسسة الجامعية الحلقة المجتمعية الاكثر تماسا مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في ميادين اختصاصاتها واهتماماتها.

- تعد المؤسسة الجامعية الموقع الاكثر حساسية في رسم معالم المستقبل موطنها الذي تمده بالأطر البشرية والكفاءات والمهارات من خلال مخرجاتها.

- تضم المؤسسة الجامعية كما نوعيا من الأطر البشرية المؤهلة لنقل المعارف والمهارات لغيرها، والتي يتسم عرضها في الغالب بمرونة متدنية قياسا بمرونة الطلب المرتفعة عليها.

- تضم المؤسسة الاكاديمية إلى جانب العاملين فيها المستفيدين من خدمتها المباشرة وهم الطلبة الذين يعدون ثروة بشرية ثمينة عليها بذل عناية شديدة في اعدادهم علميا وتربويا.

[1] عيسى صالحين، مصطفى عبد الله محمود الفقهي، " **تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي واقع تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي** "، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 6، العدد 14، 2013.ص. 159.

[2] راضية بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص. 86.

[3] بسمان فيصل محجوب، "**ادارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية**"، (القاهرة : المنظمة العربي للتنمية الادارية بحوث ودراسات، الطبعة 2، 2007)، ص ص. 20.19.

– يعد الانتاج المباشر للمؤسسة الجامعية فكرا ومعارف ومهارات، خاضعا لأصول مختلفة في تسويقه وقبل ذلك انتاجه عند المقارنة مع مؤسسات اخرى.

– تعد علاقة المؤسسة الجامعية بالبيئة ممثلة بمراكز التأثير فيها من أكثر الحلقات حساسة في مهام إدارتها، وبالتالي فان الادارة معنية بخلق أجواء إيجابية تتمكن من خلالها في تحقيق أقصى استفادة من مراكز التأثير تلك، لصالح أهدافها ومهامها.

*– أما بالنسبة لعلاقة الجامعة بالابتكار فإنها تتمثل وفقا للشكل التالي:

الشكل (1-2): المهمتين " التقليديتين " للجامعة وثالث ارتباط للابتكار

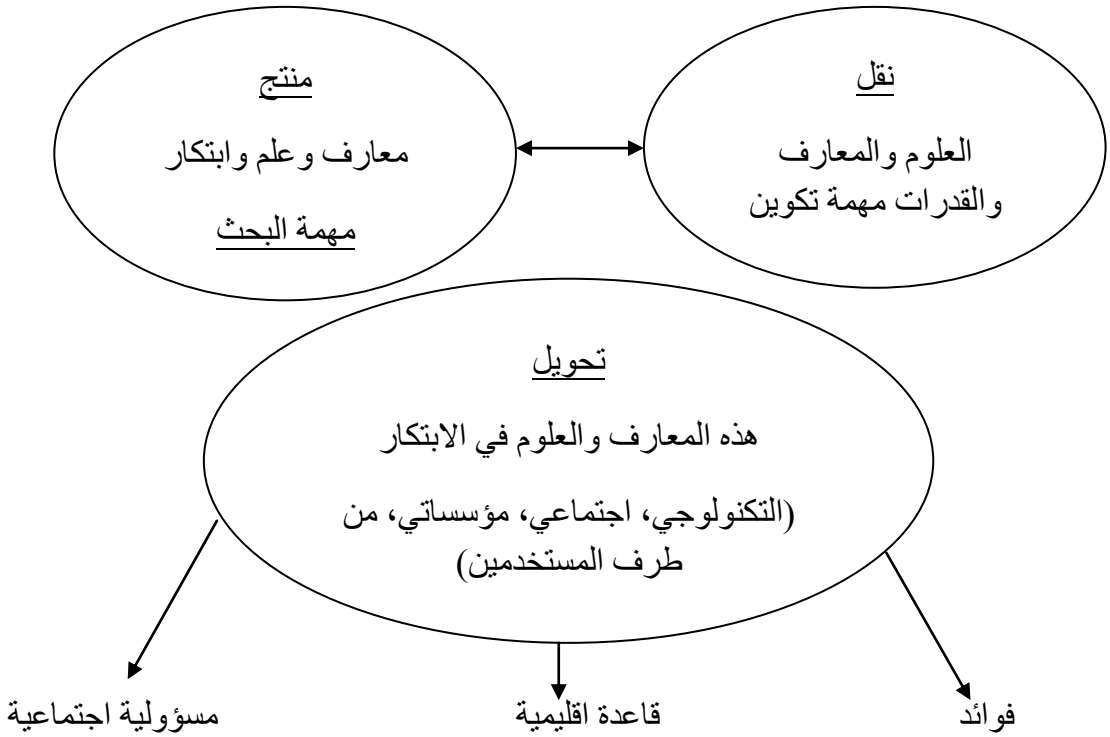

Source : Alain Storck ," **Le rôle de l'université dans l'innovation et le développement territorial Forum Franco mexicain** ", www.ctifranciamexico.com/images/eventos/Presentations_Forum2015/.../7UTCb.pdf, consulté le 11/11/2015,p.2.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه لم تقتصر مهام الجامعة في المهام التقليدية فقط من إنتاج للعلوم والمعارف والقدرات البحثية والتكوينية ونقلها، بل تجاوزت ذلك برابط الابتكار، لتتمكن من تحويل كل ماسبق إلى ابتكار يخدم الجانب التكنولوجي والجانب المؤسساتي والاجتماعي.

الفرع الثاني : الجامعة الجزائرية

أولا : الجامعة الجزائرية ونشأتها

ينص التشريع الجزائري في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في اوت 2003 على أن الجامعة هي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وحدد لها بوضوح في المادة الرابعة من نفس المرسوم مهامها بالقول أن الجامعة تتولى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المهمة الثانية ويقصد بها المشرع الجزائري إنتاج المعرفة والمهمة الاولى نشر المعرفة المنتجة[1].

وهذا ما صرح به المجلس الأعلى للتربية حينما اعتبر الجامعة، ومؤسسات التعليم العالي أنها "المكان الأمثل لتكوين النخبة، وهي مكلفة بمهمة ريادية في دفع ديناميكية التنمية العلمية، والتقنية والاجتماعية، والاقتصادية، وفي صدارة تلك المهام إنتاج المعرفة، ونقلها المنهجي، والتكيف المستمر لخريجيها وفق تغيرات عالم الشغل، وهي نظام مفتوح يسمح بالتبادل، والاتصال، ولا يمكنها أن تتطور في عصر العولمة بصفة منعزلة"[2].

أرست معالم الجامعة، في الجزائر في عهد الإستعمار الفرنسي مع إنشاء المدرسة الأولى للطب (سنة 1832)، والتي إكتملت مع تأسيس الأربع مدارس العليا (الطب، الأدب، الحقوق، العلوم) عام 1909، وتم إنشاء هذه المدارس العليا مبدئيا لتلبية الإحتياجات الإستعمارية، واحتياجات العملاء الذين كانوا يتوسطون بين الاستعمار والأهالي[3]، بينما شهد التطور التاريخي للجامعة الجزائرية عدة مراحل، تتلخص فيما يلي:[4]

أ- الجامعة الجزائرية في العهد الاستعماري

تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي، فبذورها الأولى ترجع إلى سنة 1877 ،وقد تخرج منها أول طالب سنة 1920 من معهد الحقوق كمحام، وكانت منذ تأسيسها تابعة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية وخاضعة لقوانين التعليم العالي الفرنسي، أي أنها كانت فرنسية المنشأ والنمط، لقد كان لهذه الجامعة هدفان رئيسيان أنشأت لأجلهما وهما تثقيف وتعليم أبناء الفرنسيين والمعمرين الأوروبيين المتواجدين في الجزائر آنذاك، ثم محاولة تكوين نخبة من المثقفين الجزائريين، من أجل استخدامهم والاستعانة بهم في تنفيذ السياسة الاستعمارية.

ب :الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال

1- مرحلة (1962-1970)

ورثت الجزائر عند فجر الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي هياكل جامعية محدودة جدا، وأغلبها غير صالح للدراسة، وكانت متمركزة في الجزائر العاصمة كجامعة الجزائر ،والمعهد الفلاحي بالحراش، فلم توجد للجامعة

[1] دويس محمد الطيب، "**محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكارفي الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص ص.19-20.
[2] رئاسة الجمهورية، "**نحو رؤية جديدة للتعليم العالي (تقرير أولى)**"، المجلس الأعلى للتربية، نوفمبر1999، ص.02.
[3] Djamel Guerid , « l'université d'hier et aujourd'hui »,(oran : 8 édition crase, 1998) pp.7-8.
[4] نادية ابراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 69-70.

الجزائرية بعد الاستقلال أي قاعدة متينة للانطلاق العلمي على مستوى هيئة التدريس والمرافق والإداريين المتخصصين في شئون التسيير الجامعي، فقد واجهت هيئة التدريس هذه المعضلة وحملت على عاتقها مهمة التدريس والتسيير الإداري معا، لكنه كان بمثابة الحل الاضطراري المؤقت ولم تكن هناك وزارة خاصة بالتكوين العالي، بل كانت إدارة الجامعة تابعة لوزارة التربية الوطنية، حتى سنة 1970، أين تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

2- مرحلة (1971-1980)

عرفت الدولة الجزائرية عدة انجازات متتالية في ميدان التصنيع والتأميمات المتتابعة في مختلف القطاعات، وكان المشروع التنموي ذو الأبعاد الثلاثة (ثقافي، فلاحي، صناعي)، حيث ركز على استرداد التكنولوجيا بشكل رئيسي من أجل تغيير البني الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري، ونظرا للنقص الكبير في الاطارات التي يقوم عليها هذا المشروع، فقد أقحمت الجامعة مباشرة كطرف فاعل وضروري لإنجاز هذه السياسة التنموية.

3- مرحلة الخريطة الجامعية (1981-2000)

تطابقت هذه المرحلة مع تنفيذ المخطط الخماسي الأول للتنمية في الجزائر (1980-1984) حتى آفاق سنة 2000، وتهدف الخريطة الجامعية التي تم وضعها سنة1983 إلى تخطيط التعليم العالي، معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، وتحديد هذه الاحتياجات من أجل العمل على توفيرها، وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، كالتخصصات التكنولوجية، والحد من توجيه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق والطب، التي وجد فيها فائض من الطلبة فوق احتياجات الاقتصاد التنموي الوطني، امتد هذا التخطيط إلى آفاق 2000، اعتمادا على احتياجات الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة، وذلك بمراعاة اللامركزية في التكوين، وتحقيق التوازن الجهوي، والقضاء على الفوارق وتحريك الاقتصاد، على الرغم من هذه الأهداف، إلا أنها لم تمس أرض الواقع في جميع الأطر الجامعية في سوق العمل، لعدم توفر مناصب العمل.

4- مرحلة 2003 إلى يومنا هذا (إصلاح التعليم الجامعي في الجزائر من خلال تطبيق نظام (LMD)

وتميزت بإدخال إصلاحات على نظام الدراسة الجامعية، حيث استحدث نظام (LMD) (ليسانس- ماستر- دكتوراه) الذي يمثل هيكلا تعليميا مستوحى مما هو سار في الدول الانجلوسكسونية، وأخذ هذا النظام مكانته في بلادنا تدريجيا ابتداء من السنة الجامعية 2004 -2005.

ثانيا : مهام الجامعة الجزائرية والتحديات التي تواجهها

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في أوت 2003 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، العدد 51، ص4 ، (المادة 2-3، ص5) فإن الجامعة تضطلع بمهام التكوين العالي من جهة، ومهام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من جهة أخرى.

*- مهام الجامعة في مجال التكوين العالي :

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.
- تلقين الطلبة مناهج البحث، وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث.
- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.
- المشاركة في التكوين المتواصل .

*-المهام المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها.
- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية.
- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني.
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها[1].

وبالتالي فإن الجامعة الجزائرية تواجهها مجموعة من التحديات، ملزمة إياها على التغير من طبيعتها وأسلوب عملها التقليدي، سواء من ناحية الإدارة أو التعليم أو أساليب والتقنيات أو الأهداف وحتى طرق التدريس...الخ، ومن أبرز التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية مايلي:

- الانفجار المعرفي وثورة التكنولوجيا اللذان أديا إلى ظهور مجتمع المعلومات، حيث أصبح الحاسوب والانترنت والبريد الالكتروني...الخ، جزأ لا يتجزأ من حياتنا اليومية فحسب، بل تعدته إلى كافة مناحي الحياة اليومية في جميع الميادين، سواء في اماكن العمل أو التعليم أو النواحي الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع؛
- أدت تكنولوجيا المعلومات إلى تغيير طبيعة الحياة وشكل المؤسسات بشكل جذري، فكان لمؤسسة التعليم العالي نصيبها، حيث تخطت عصر الصناعة نحو عصر المعرفة؛

[1] بوحنية قوي، "**ادارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية – حالة الاستاذ الجامعي الجزائري –**"، (اطروحة دكتوراه : غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص.298.

– صعوبة استيعاب الأعداد الهائلة من الطلاب، الذين يتدفقون على الجامعات، طلبا للعلم أو الشهادة، مما يجعلها تتحول إلى مصانع لإصدار الشهادات؛
– أزمة الثقة التي تعاني منها الجامعة في قيادة عملية الاصلاح الاجتماعي والتنمية الإقتصادية[1].

الفرع الثالث: التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

أولا : مسار التعليم العالي في الجزائر

1– التعليم العالي في فترة الاستعمار : امتاز التعليم العالي قبل الاستعمار بطابعه الديني، حيث اقتصر على تعلم أصول الدين والشريعة واللغة العربية، إذ كان يزاول في المساجد والزوايا والمعاهد، لكن مع دخول الاستعمار قام مباشرة بالقضاء على الثقافة الإسلامية في سبيل دمج الجزائر بفرنسا، أين عملت السياسة الاستعمارية على غرس الثقافة الفرنسية بين الاهالي وخلق فئة تقوم بالدور الوسيط بين السلطات الفرنسية والبيئة الاجتماعية الجزائرية، بلغ عدد الطلبة الجزائريين 557 طالب مقابل 4589 طالب اوروبي.

2– التعليم العالي بعد فترة الاستعمار : قسمت هذه الفترة إلى عدة مراحل اهمها مايلي:

أ– المرحلة الأولى 1962–1970 : شهدت هذه الفترة تغيرات في مختلف الميادين، فكان من المستلزم عليها تأسيس نظام تعليمي، يتيح فرص التعلم لكافة أبناء الجزائر والقضاء على سياسة التجهيل الفرنسية، حيث تميزت بمواجهة التشوهات الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، فبعد الاستقلال مباشرة بقية الجامعة بنفس الأسلوب الذي تركه الاستعمار الفرنسي في برامج التعليم وهيئة التدريس حتى أساليب وأنظمة الامتحانات والشهادات، إلا بعد صدور ميثاق الجزائر في 1964 الداعي ليكون التعليم شاملا، وبهدف استعجالي عمدت الدولة إلى تأسيس جامعات لتغطية العجز لمباشرة التنمية، فقد تم فتح جامعة وهران سنة 1965 ثم جامعة قسنطينة 1967، بعدها جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران، ثم جامعة عنابة بينما الجامعة الإسلامية للأمير عبد القادر كانت سنة 1984.

ب– المرحلة الثانية 1971 – 1980 : نظرا للانجازات المتتالية التي شهدتها الدولة في ميدان التصنيع كالتأمينات في مختلف القطاعات، مع تزامن مرحلة في إصلاح التعليم العالي عموما والجامعة خصوصا، مع بداية المخطط الرباعي الاول الذي بدأ من (1970–1974) حتى نهاية المخطط الرباعي الثاني(1974–1977)، ترسخت فكرة الإصلاح وفقا لما تقتضيه الخصوصية الاجتماعية والمحاور الكبرى للسياسة التنموي، من هذا المنطلق جاءت إصلاحات التعليم العالي في شهر جويلية 1971، بعدما تم فصل الوزارت وقيام وزارة بمهامها منفردة عن غيرها،

[1] الطيب بالولي، مرجع سبق ذكره، ص. 117.

أين تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتأخذ على عاتقها مهمة إصلاح الجامعة سواء تعلق الأمر بالهياكل التنظيمية أو الإدارية أو البيداغوجية.

ج-المرحلة الثالثة 1981-2003 : لم تشهد فترة نهاية السبعينيات، وبداية الثمانينيات أي تطور إصلاحية على مستوى التعليم العالي تبعا لسياسة التقييم الشاملة، التي عرفتها الدولة على مستوى الجامعة، فقد تم التأكيد على الاستمرار والإصلاح، جاءت فترة المخطط الخماسي الاول (1980-1984) ، لتدعو بنود إصلاح الجامعة حيث تمثلت سنة 1983 نقطة تحول في مشروع الخريطة الجامعية.

د – المرحلة الرابعة : من 2003 إلى يومنا هذا، الجامعة نظام مفتوح على جميع المتغيرات والتطورات الحاصلة على المستويين القومي والدولي، حيث وجدت نفسها أمام تحدي علمي وبيداغوجي، مما جعل الإصلاح ضرورة لابد منها خاصة على مستوى المناهج البيداغوجية المتبعة لتكوين الطلبة، فعمدت إلى إدراج الهيكلة الجديدة نظام ل م د (LMD)، حيث شرع تطبيقه مع بداية الموسم الجامعي 2004 - 2003 على مستوى 10 جامعات، ثم بدأ تعميمه تدريجيا، وتم الشروع الفعلي في تطبيق هذه الإصلاحات خلال العشرية 2004-2013 لإصلاح التعليم العالي.

فالهدف من هذا البرنامج الجديد هو تطوير وتجديد البرامج وتنظيم البيداغوجي من جهة، والاندماج في النظام العالمي للتعليم العالي من جهة أخرى، مع تحسين نوعيته وتشجيع البحث العلمي وفق مقاييس عصرية من أجل المحافظة على مكانة المجتمع[1].

وقد تأثر خلال تطوره بمختلف السياسات والخطط التي عرفتها الجزائر خلال مسيرتها وتحولاتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تخرج عن نطاق المبادئ التالية:

أ- ديمقراطية التعليم العالي:

استطاعت الجامعة خلال السنوات الست التي عقبت إصلاح عام 1971، مضاعفة عدد طلابها، وقد تعزز هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية وانتشار عدد من مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن، فبالإضافة إلى الجامعات الثلاثة : في العاصمة ووهران وقسنطينة وأنشئ عدد من المراكز في عنابة وتلمسان ومستغانم وتيزي وزو وباتنة وسطيف، حسب ما ينص عليه الميثاق الوطني، فإن الجزائر ينبغي أن تحقق مشروع جامعة أو معهد جامعي في كل منطقة.

ب- جزأرة الهياكل والمناهج والإطارات:

[1] حرنان نجوى، مرجع سبق ذكره، ص ص.17-23.

يعتبر الإصلاح خطوة حاسمة لوضع المؤسسة الجامعية في مسارها الطبيعي، وهو خدمة التنمية الوطنية والتكيف مع متطلبات التغير السريع الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، فقد كان الإصلاح ضرورة ملحة لإخراج الجامعة من غربتها وعزلتها، وتجديد هياكلها التي صممها الاستعمار منذ حوالي خمسين عاما لتلبي أغراضه وتخدم مصالح قلة من المستوطنين فيما كان يسمى ب "ممتلكات ما وراء البحر".

وتمثلت الهيكلة الجديدة في إلغاء نظام الشهادات والسنة التحضيرية وتوزيع الاختصاصات على فروع (Filière) تجمعها أقسام (Départements)، وتأسيس معاهد (Instituts) من مجموع تلك الأقسام التي كانت تضمها في السابق كليات والعمل على تحقيق نوع من التكامل والتعاون العلمي والإداري بين مختلف المعاهد. أما بالنسبة للمناهج فقد أحدث الإصلاح انقلابا في الطرق التقليدية الموروثة وعرضها بأساليب تربوية جديدة والمراقبة المستمرة للمعارف وتدعيم حصص الأعمال التطبيقية والموجهة داخل كل وحدة، والتخلي عن الأسلوب التلقيني والإلقائي واعتبار الوحدة الدراسية مجموعة متناسقة من المعارف والمهارات، وبالنسبة للتأطير فإن جزأرة الإدارة ومراكز الإشراف ابتداء من الجامعة ومراكز البحث حتى الوزارة قد تحققت بسرعة وقضت على الوصاية المباشرة التي كان يمارسها الأجانب على تعليمنا العالي وأنشطة البحث المختلفة، إلا أن هذه العملية لم تستكمل في عدد من المعاهد والاختصاصات بجزأرة هيئة التدريس فقد تطلب الإصلاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية بأعداد كبيرة جدا، خاصة من الدول العربية.

ج- التعريب :

إن الجامعة التي كانت تقتصر قبل الإصلاح على استخدام لغة واحدة وهي الفرنسية في جميع الاختصاصات باستثناء الآداب العربية وبعض الاختصاصات في العلوم الاجتماعية، قد شهدت بعد الإصلاح تحولا كبيرا في الاتجاه نحو التعريب وتمثل ذلك في الاجرائين التاليين:

- تدريس العربية كلغة في الاختصاصات التي تدرس باللغة الفرنسية؛
- إنشاء فروع تستعمل العربية في التدريس، لقد حدد الهدف من تعليم اللغة الوطنية لمن يتلقون تعليمهم أساسا بلغة أجنبية في اتجاهين:
- إدماج هؤلاء الطلاب في السياق العام لعملية التعريب؛
- تمكينهم من استخدام اللغة الوطنية بعد التخرج كأداة للعمل وخاصة بعد إتقان المصطلح الفني المرتبط بالمهنة.

د- مردود التعليم العالي وتدعيم التعليم العلمي والتقني:

تخريج أكبر عدد ممكن من الاطارات الكفأة في أقصر مدة ممكنة بواسطة عدد من الاجراءات التنظيمية والبيداغوجية التي تؤدي إلى الحد من الإخفاق والتسرب، والعمل على تدعيم وتوسيع التعليم العلمي والتقني، وقد

تنبهت الوزارة المعنية إلى هذه الوضعية، فأشارت إلى الخطورة التي يشكلها الاختلال في التوازن بين الاختصاصات وعدم تطابقها مع حاجات البلاد الراهنة والمستقبلية وانعدام التوجيه والاعتماد على الاجراءات الإدارية لمواجهة المشاكل بعد أن تستفحل وعدم الاسراع بوضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة ومؤسساتها التعليمية[1].

ثانيا : تطور البحث العلمي في الجزائر

1- قبل الاستقلال :

عشية الاستقلال، إعتمدت أنشطة البحث مختلف مؤسساتها بموجب الحضارة الاستعمارية، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين، المعاهد المتخصصة والجامعة، هيئات البحث المحددة بـ CNRS، لجنة الطاقة الذرية، المركز الوطني للدراسات القضائية، ومكتب البحث العلمي والتقني عبر البحث، تمركز البحث الجامعي في جامعة الجزائر الوحيدة، وشملت مجموعة من المعاهد، كمعهد الدراسات الشرقية الذي انشئ سنة 1933، معهد الدراسات الفلسفية في سنة 1952، معهد الانثروبولوجيا، في سنة 1956، معهد البحث الصحراوي في سنة 1937، ومعاهد أخرى تواجه مهنة البحث تعايشت في جامعة الجزائر-3-[2].

2- بعد الاستقلال:

ا- البحث العلمي خلال عقد الستينيات: إن الاهتمام به خلال هذه الفترة كان محدودا لاعتبارات عدة منها ثقل الإرث الاستعماري المهين، على مختلف العلوم في محتواها ومناهجها إضافة إلى ندرة الإطارات المؤهلة فيه، فمع تواجد الأولويات المرتبطة بتشكيل الدولة الناشئة ومؤسساتها، وبعد 1962 لمدة معينة، لم تكن هناك سياسة واضحة معلنة عن البحث العلمي، حيث كان جل الاستثمار موجه إلى تكوين المكونين إضافة إلى المرافق المادية التي لم تلبي الحاجة وديمقراطية التعليم، ففي 1963 تم إنشاء" هيئة البحث العلمي "CRS"، التي هي عبارة عن اتفاق بين الجزائر وفرنسا وكانت بمثابة بدايات أشكال التعاون العلمي بين البلدين، فخلال 1968 تم تعويض هذه الهيئة بإنشاء هيئة التعاون العلمي والتقني، التي تعبر عن التعاون بين الحكومة الجزائرية والفرنسية من أجل تثمين التعاون والتبادل بين تنظيمات البحث العلمي للبلدين.

[1] نوال نمور، "**كفاءة اعضاء هيئة التدريس واثرها على جودة التعليم العالي –دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة منتوري بقسنطينة** –"، (مذكرة ماجستير : غير منشورة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري –قسنطينة- ،2012)، ص ص.113-115.

[2] Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, «**L'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie**» , https://www.mesrs.dz/documents/12221/189730/50-fr.pdf/, consulté le 01/05/2017,pp.85-86.

ب- البحث العلمي في السبعينيات: لقد أدى تأخير إنشاء وزارة التعليم العالي إلى غاية 1970 أثر على حركة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبعدها تم انشاءها بقرار إصلاح التعليم العالي وهذا بهدف رفع مستولى البحث العلمي، وفتح الجامعة على اهتمامات القطاع السوسيو- اقتصادي، تميزت أساسا في الأول بالاهتمام بمكانة البحث العلمي، في 1973 استطاعت الجزائر بإنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي، الذي تمثلت مهمته الأساسية في تكوين هيئة تجمع بين الباحثين والجامعيين، في كل الاختصاصات والقطاعات التي يعنيها البحث العلمي مع تحديد الخطوط العريضة لسياسته على المستوى الوطني ووضع التوجهات وضبط القطاعات ذات الأولوية.

ج-عقد ثمانينات البحث العلمي: في سنة 1982 تبنت الدولة سياسة جديدة لتنمية القطاع، هذا بعد التطورات في التنظيمات البحثية، فتم إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني، أين اهتم بضبط الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية الخاصة بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتنسيق استخدامها وتقييم تنفيذها. خلال سنة 1983 تم حل الهيئة الوطنية للبحث وتحويل اعمالها واختصاصاتها، في 7 يوليو 1984 أنشئت محافظة البحث العلمي التقني، التي تمثلت مهمتها العامة في المحافظة والمساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتقني، ودعم الاستقلال التكنولوجي. في سنة 1986، على ضوء المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، والارتفاع المتواصل في عدد الباحثين سواء من خريجي الجامعات أو العائدين إلى الوطن، بعد تكوينهم في الخارج، تم إنشاء هيئة المحافظة السامية للبحث العلمي مهمتها تطبيق السياسة الوطنية للبحث من جهة وتطبيق السياسة الوطنية في مجال الطاقة البديلة من جهة أخرى.

فمع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، تطور عدد الأطروحات لمختلف فروع العلوم حيث بلغت 509 أطروحة تعالج موضوعات متعددة مرتبطة بمشكلات التنمية، وعليه تأكدت السلطات العليا أن التحكم في التنمية مرتبط بالعلوم والتكنولوجيا، فمنذ 1982 تغير مجرى البحث العلمي، من أجل تقريبه بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة غياب الطرق التي تحقق الهدف في القطاعات الاقتصادية، ظلت تنظيمات البحث تعاني من مشاكل نتيجة سوء التسيير وعليه انحصرت الأبحاث على مستوى مؤسسات التعليم العالي في إطار بحوث أكاديمية.

د- سياسة البحث العلمي خلال 1990 – 1998: في 1990 لم تستطيع المحافظة السامية للبحث، أن تحقق كل الاهداف التي سطرتها بالنظر إلى التوسع التي عرفته الجامعة خاصة مع الدور الجديد في عالم جديد، لذلك تحولت المحافظة السامية للبحث إلى الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة، ثم اوكلت مهمتها سنة 1992 إلى وزارة التعليم العالي في شكل أمانة الدولة اين تم إنشاء جهازين هما:

- لجنة قطاعية لترقية وتقدير البحث العلمي والتقني وتقويمه.
- المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.

هـ- البحث العلمي في الألفية الثالثة : في عام 1999 أنشئت الوزارة المنتدبة للبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي، لتتولى تسيير البحث العلمي خلالها بدأت الانطلاقة الفعلية لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بالتنمية الشاملة وذلك على نطاق واسع شمل كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، ومن بين التطورات المهمة التي تحققت على الصعيد البحثي صدور القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي[1].

[1] حرنان نجوى، مرجع سبق ذكره، ص. ص.24-27.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تعرفنا على الابتكار وأهم المصطلحات المرتبطة به، وتعمقنا بصفة خاصة بالابتكار التكنولوجي الذي يعد كل ابتكار مرتبط بالتكنولوجيا والذي يتم ادخاله إلى السوق لتكتمل مهمته، كما تطرقنا كذلك إلى براءة الاختراع باعتبارها عادة ما تعتبر مؤشر من مؤشرات قياس الابتكار خاصة الابتكارات التكنولوجية منها، لذلك اعتمدناها لمعرفة مدى تطور الابتكار التكنولوجي بالجزائر، والتي لاحظنا أنها عموما ما تسجل مستويات منخفضة خاصة اذا ما اعتمدت على المبتكر الجزائري في حد ذاته، رغم الجهودات المبذولة من طرف الدولة لتشجيعه.

وبما أن محور هذا البحث هو دراسة مدى فاعلية المحددات الجامعية في انتاج مشاريع مبتكرة، فانه كان من الضروري التطرق إلى الجامعة التي تعد أعلى مؤسسة أكاديمية، تجمع فيها جميع هته المحددات، نظرا لدورها الاستراتيجي الذي تلعبه في الابتكار وخصوصا الابتكار التكنولوجي، وذلك بما تقدمه من نواتج علمية ذات تكنولوجيا عالية، كما تعد اكبر وابرز موردا للنخبة المثقفة المبتكرة التي تحول الباحث الجامعي إلى قيمة مضافة وطاقة جديدة ومتجددة، لنتعمق بعدها إلى دراسة هته المحددات من تعليم عالٍ وبحث علمي وتكوين جامعي، لنقدم في الأخير تشخيص لواقعهم داخل اسوار الجامعة الجزائرية، منذ تأسيسها سنة 1909 إلى غاية اعتمادها لنظام ل م د (LMD) الذي يعتبر آخر إصلاح تبنته الاخيرة.

فبعد التطرق إلى الجانب النظري للموضوع، يجب أيضا التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، سواء ما تعلق منها بأحد المتغيرات المستقلة، أو ما تعلق منها بالمتغير التابع، وكذا ما تعلق منها بالمتغيرين على حد سواء، وهو ما سنحاول توضيحه في الفصل الموالي.

الأدبيات التطبيقية

تمهيد

سنحاول من خلال هذا الفصل إلى إبراز أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع خلال فترات زمنية مختلفة، وذلك بهدف معرفة الأدوات المستخدمة في التحليل وطريقة المعالجة ومعرفة النتائج المتوصل إليها للتوصل بعدها إلى عملية المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

كما سيتم إبراز الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة لمعرفة أوجه التشابه والإختلاف بينهما، لنحدد في الأخير بعد كل دراسة أهم التعليقات على النظريات والدراسات السابقة، ومنه رأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث محاور هي: الدراسات المتعلقة بالمحددات الجامعية، الدراسات المتعلقة بالمشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية، الدراسات المتعلقة بالمحددات الجامعية والمشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية.

II –1– الدراسات المتعلقة بالمحددات الجامعية

يحتوي هذا الجزء على الدراسات التي تطرق اليها سابقينا والتي لها علاقة بموضوع دراستنا من ناحية المتغيرات المستقلة، وقد تم تقسيمها إلى جزئين، الدراسات ذات العلاقة المباشرة والدراسات ذات العلاقة غير المباشرة.

II–1–1– الدراسات ذات العلاقة المباشرة

1– الدراسة الاولى :

PIRNAY Fabrice et autre, « **La valorisation économique des recherches universitaires par création d'entreprises (spin-offs) : définition et problématiques** », IXIeme Conférence Internationale de Management Stratégique - " Perspectives en management stratégique ", AIMS 2000, Université Montpellier / France, 24-26 Mai 2000.

يدور موضوع هذه المداخلة حول دراسة التثمين الاقتصادي للبحوث الجامعية من خلال إنشاء مؤسسات المنفصلة (spin-of)، والتي اعتبرتها انها تدل على مؤسسة تجارية جديدة تتشكل في البداية من الجامعة على يد أفراد من الأسرة الجامعية لغرض استغلال المعارف أو نتائج البحث المحصل عليها عن طريق النشاط الجامعي.

وقد هدفت الدراسة إلى كيفية استغلال المعارف أو نتائج البحث المحصل عليها عن طريق النشاط الاجتماعي، في إطار المؤسسة المنفصلة الجامعية ضمن منطق تحويل معارف الجامعات نحو مؤسسات الخاصة، بحيث تنصب هذه المعارف عموما حول تكنولوجيا خاصة مستنبطة من نتائج البحث، مستهدفتا بذلك أعضاء الطاقم العلمي (طلبة دكتوراه، دكاترة شباب، مساعدون، مكلفون بالدروس وأساتذة) الذين أجروا بحوث حصرية في مراكز بحث أو مخابر جامعية كانت نتائجها ذات بعد تكنولوجي معترف به.

ترتكز المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على طريقة استقرائية مبنية على تجارب دولية، في القارة الاوروبية مثلا نجد ان أغلب الجامعات الرائدة موجودة بصفة مكثفة في الشمال وتمتد حدودها من لندن وباريس وبرلين لتتركز بصفة مكثفة في الدول الاسكندنافية، أما في القارة الامريكية فأنها تبدو أعمق من جهة بين الاقطاب الدولية المعترف بها على غرار بوسطن وشكاغو، بحيث تمثلت اداة الدراسة في الزيارة الميدانية للعديد من الجامعات الاجنبية لغرض تحليل سياساتها في تثمين البحث عن طريق انشاء مؤسسات منفصلة.

-تمثلت نتائج الدراسة في اعتماد الباحثين على اعداد تمثيل للمسار الاجمالي لعملية التثمين عن طريق المؤسسة المنفصلة من خلال وضع نموذج متعدد المراحل من قبيل المدخلات والمخرجات.

و قد كشف التحليل لهذا المسار بأنه ينقسم إلى اربعة مراحل متتابعة ضمن ما يمثله الشكل الموالي:

- توليد الافكار وتقييمها
- تطوير وإعداد مشاريع
- اطلاق المؤسسات (بدا نشاط المؤسسات)
- تعزيز مبدأ خلق القيمة

الشكل رقم (2-1): نموذج لمراحل عملية التثمين عبر المؤسسات المنفصلة

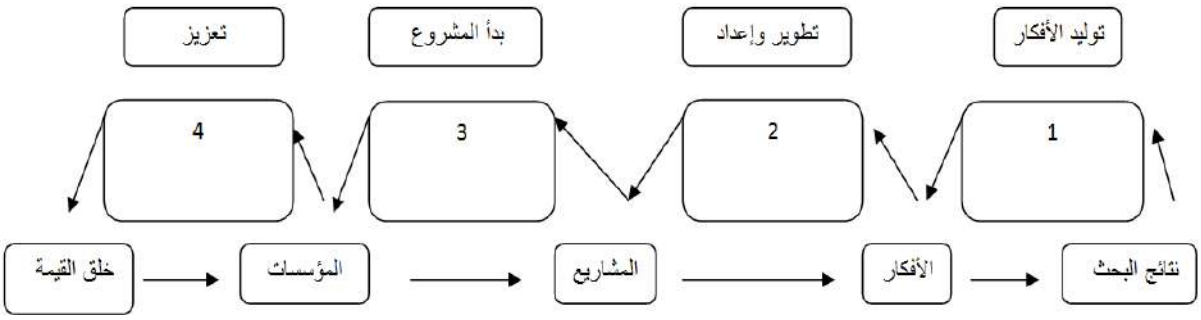

Source : PIRNAY Fabrice et autre, « **La valorisation économique des recherches universitaires par création d'entreprises (spin-offs) : définition et problématiques** », IXIeme Conférence Internationale de Management Stratégique - " Perspectives en management stratégique ", AIMS 2000, Université Montpellier / France, 24-26 Mai 2000.p.9.

توصلت الدراسة إلى أن التثمين الاقتصادي لنتائج البحث العلمي بالنسبة للجامعات يمثل نوعا من النشاطات التي لم تستعد الجامعات بشكل جيد لمزاولتها، وتستلزم سياسة التثمين كهذه احداث تقريب بين تصورين مختلفين تماما للعلم، التصور العلمي الذي يرى أن العلم هو غاية في حد ذاته، والتصور الاقتصادي الذي يعتبر العلم مجرد وسيلة، وبالتالي فإن المشكلة الرئيسية في وضع سياسة تثمين اقتصادية تكمن في التوفيق بين هذين المنطقين.

*- أوجه التشابه:

هناك وجه تشابه بين الدراستين من حيث أن كلاهما يركز على تثمين البحث الجامعي بالجامعة، والذي يؤدي بدوره إلى انشاء مؤسسة مستمدة منه، وبالتالي يمكن القول ان الدراستين تتشابهان من حيث الهدف العام لدراستهما، وهو الدور النهائي للبحث الجامعي داخل أسوار الجامعة وربطه بمحصلة إنشاء مؤسسات، كذلك من بين أوجه التشابه بين الدراستين هو التركيز على نفس العينة ألا وهي الباحثين الجامعيين.

*- أوجه الاختلاف:

أهم وجه أختلاف نميزه بين الدراستين هو أنه من حيث طبيعة ونوع المحددات المدروسة فدراستنا تركز على طبيعة المحددات المتواجدة بالجامعة بالضبط، من بحث علمي وتعليم عالى وتكوين جامعي، بينما الدراسة السابقة تركز على محدد وحيد وهو البحث العلمي فقط، كذلك نلمس الاختلاف بين الدراستين من حيث مخرجاتهما، بحيث تمثلت مخرجات الدراسة السابقة في انشاء مؤسسات منفصلة عن الجامعة المعروفة ب(spin-of)، بينما مخرجات دراستنا تركز على المشاريع الابتكارية في حد ذاتها ذات التكنولوجيا العالية سواء كانت مشاريع ابتكارية تكنولوجية ملموسة أو مشاريع بشكل مؤسسات منشئة، وذلك بحكم طبيعة البيئة المحيطة بدراستنا والتي تقل فيها مثل هذه المشاريع، من بين اوجه الاختلاف الرئيسية بين الدراستين هو ان الدراسة السابقة اكتفت بمعالجة النظرية والاستطلاعية فقط، اي وصف نظري دون ذكر سبل ايجاد الحلول لها، وهذا ما صرح به الباحثون في هذه الدراسة فعليا، بينما اعتمدت دراستنا على عرض دراسة ميدانية معتمدتا على أداة الاستبيان.

*- التعليق على الدراسة :

من خلال الدراسة السابقة يمكننا القول ان معالجتها الوافية قد اقتصرت على متغير واحد وهو البحث الجامعي وأهملت باقي المتغيرات، وذلك بالاعتماد على وصف للدراسة فقط دون تقديم دراسة ميدانية تدعم نتائجها، بل وتجاوز ذلك الباحثون في هذه الدراسة بالإعلان الصريح عن عدم توصلهم لذكر سبل ايجاد الحلول والعناصر الواجب تسخيرها لإنشاء مؤسسات منفصلة جامعية مستمدة من البحث العلمي، والاكتفاء بتقديم نموذج نظري فقط، وهذا ما ادى إلى تحقيق نتائج ضعيفة ومتوقعة مما نجم عنه قصور في تفسيرها، وهذا ما تجاوزته دراستنا التى تقدم دراسة ميدانية احصائية لمجموعة من الجامعات الجزائرية، وبالتالي ستضفي الجديد من خلال ذلك وتقدم قيمة للبحث.

2- الدراسة الثانية :

EMIN Sandrine, « **L'intention de créer une entreprise des chercheurs publics : le cas français** », Le 21 novembre 2003, thèse pour l'obtention du doctorat, en sciences de gestion, Université Pierre Mendès Grenoble 2-France.

تتناول الدراسة نمطا خاصاً لتثمين البحث ويتمثل أساسا في إشكالية تثمين البحث (الجامعي الاكاديمي) من خلال إنشاء مؤسسة انطلاقا من مراكز بحث عمومية، وبالتالي ربط الجامعة مع القطاع الصناعي وخلق نشاطات مبتكرة، ومنه فقد صاغت الباحثة اشكاليتها وفقا للتالي : "كيف نفسر نية الباحثين العموميين لإنشاء مؤسسة لتثمين النتائج والكفاءات المترتبة على أبحاثهم"، وفقا للمخطط التالي:

الشكل رقم (2-2) : مخطط مقدمة الدراسة السابقة

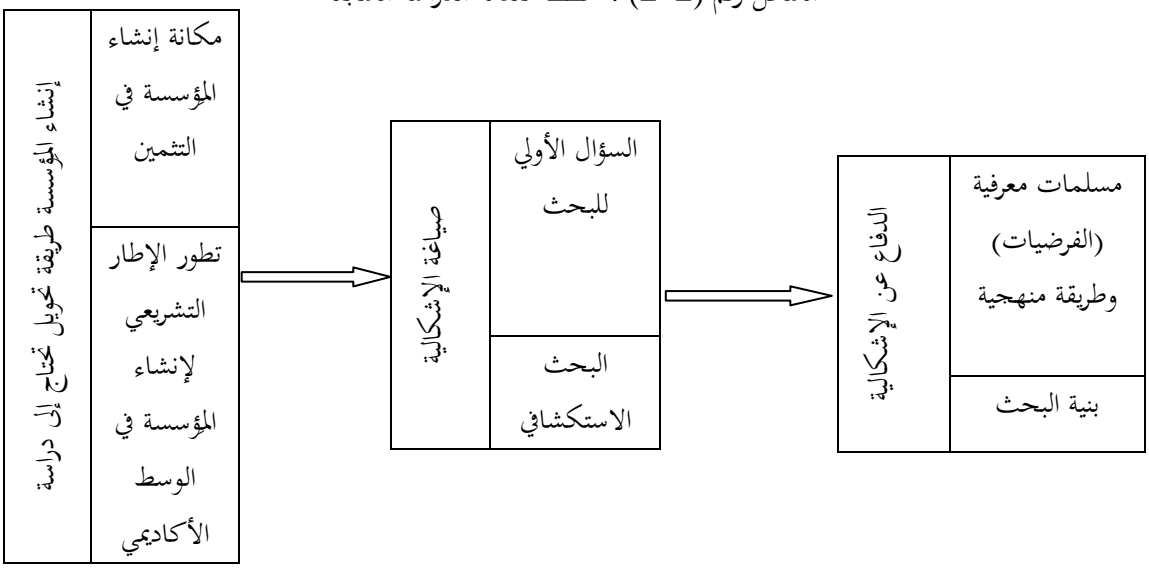

Source : EMIN Sandrine, « **L'intention de créer une entreprise des chercheurs publics : le cas français** », Le 21 novembre 2003, thèse pour l'obtention du doctorat, en sciences de gestion, Université Pierre Mendès Grenoble 2-France, p.6.

يتمثل الهدف الذي تسعى اليه الدراسة في تمييز اربعة أهداف للبحث وهي الفهم، الوصف، التفسير والتوقع، إذ ان الغاية من البحث تندرج ضمن منطق تفسيري، بينما تمحورت الأهداف التطبيقية في تحديد الوسائل المشجعة على العمل المقاولاتي لدى مجموعة سكانية ليس لها ميل كبير إلى مثل هذه الممارسة (باحثو الوظيفة العمومية). كما سعت أيضا إلى المساهمة في هذه النقطة الأولى وذلك لإبراز العناصر التي يجب أن نستند عليها من باب الأولوية سياسة نشيطة ترمي إلى تطوير الإمكانيات المقاولاتية.

- تمت طريقة المعالجة وفقا لمنطق إستنتاجي أو إستقرائي ذو طبيعة كمية أو نوعية، ولعل من بين الثنائيات الأكثر مزجا هي ربط الاستنتاجي بالكمي من جهة، وربط الاستقرائي والنوعي من جهة أخرى، بالإضافة إلى اعتماد

منهجية تقليدية الكمية الإستنتاجية، كما ان البحث مرتكزا على مقاربة افتراضية إستنتاجية مع استخدام المعلومة النوعية. اما فيما يخص الاداة الاحصائية فقد بني البحث على اساس الاستبيان الذي استخلصت منه العينة التي متكونة فقط من باحثين يعملون في مخابر لها صلة بالمركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)، وأنواع من المؤسسات (جميع أصناف الفئة فيما يخص المؤسسات الوصية والوضعية المهنية ومجال البحث العلمي كلها مدرجة).

الشكل رقم (2-3) : منهج البحث العام للدراسة السابقة

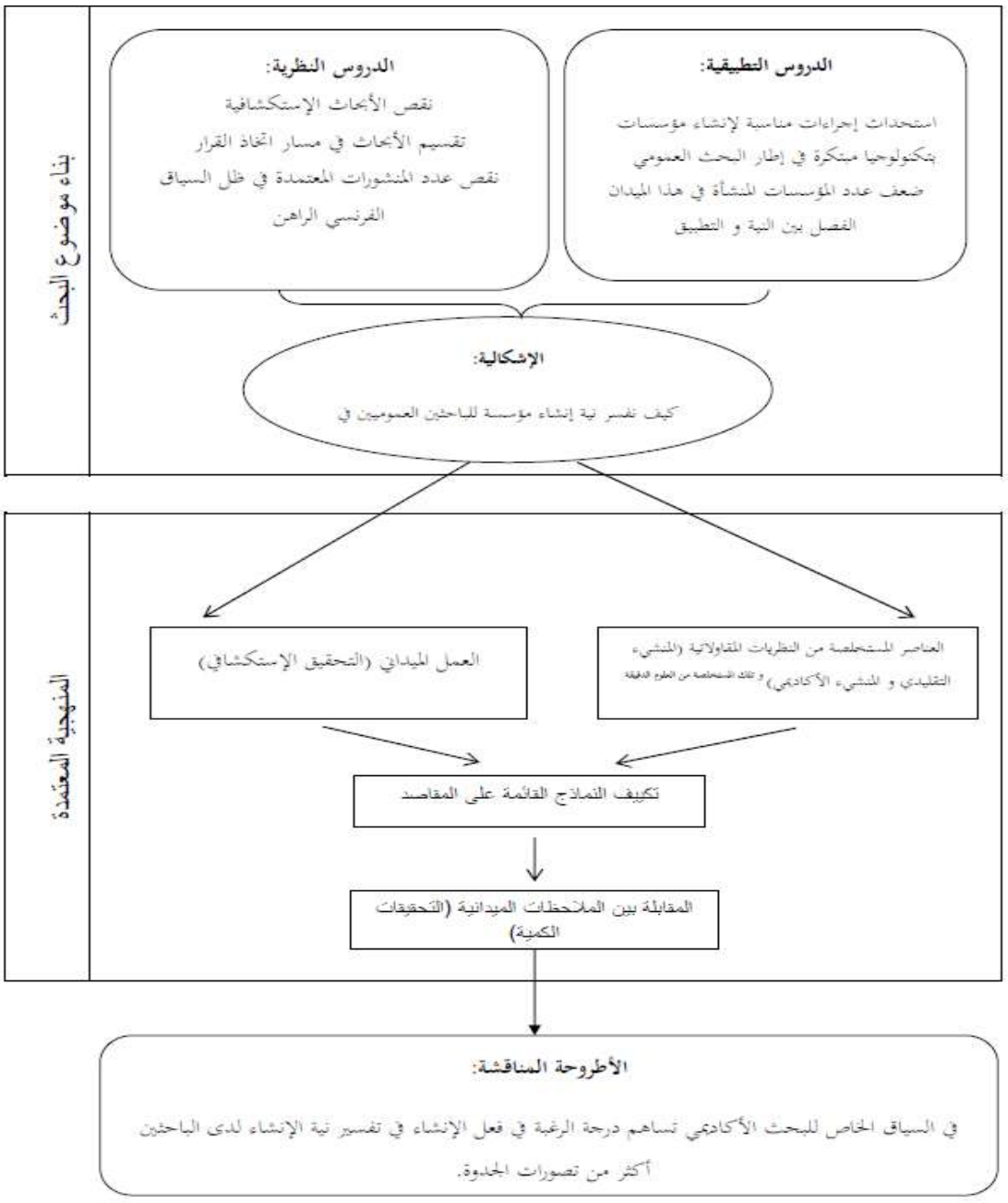

Source : EMIN Sandrine, op.cit, p .45.

تمثلت نتائج الدراسة في كون الجاذبية التي يثيرها إنشاء المؤسسة (نشوء الرغبة) وتصور القدرة على النجاح في مشروع إنشاء مؤسسة، هما عنصران لا غنى عنهما في تشكيل النية في إنشاء مؤسسة، وفي السياق الخاص للبحث الأكاديمي تساهم درجة الرغبة في فعل الإنشاء في تفسير نية الإنشاء لدى الباحثين أكثر من تصورات الجدوى. وبصورة أدق فإن درجة الرغبة في الفعل تفسر في معظمها بالمعايير المهنية للباحثين وبالقيم السائدة في المحيط العلمي وبتأثير البيئة العائلية على قرارات الباحثين كما تفسر أيضا برغباتهم في الرقي المهني (سواء من حيث المضمون أو من حيث الراتب والمسار المهني)، أما درجة الجدوى في تصور الباحثين فإنها تكون بحسب مؤهلاتهم، إذ أن أنظمة الإعانة ليس لها أثر كبير في نية الباحثين العموميين في إنشاء مؤسسة. اثبتت الباحثة أن درجة الرغبة في الفعل في سياق البحث الأكاديمي وفي ظل الشروط التجريبية تساهم في توقع نية صناعة باحثين في العلوم البحتة أكثر من تصورات قابلية الإنجاز. وأخيرا فإن هذه الدراسة تعطينا معلومات عن مواصفات الباحثين عندما ينوون إنشاء مؤسسة خاصة بهم وعن العناصر المحددة لعملية الإنشاء قبل تحققها.

– الواقع أن الكثير من الباحثين يولون أهمية لمهنتهم التي يرون أنهم أهل لها ويرون أن الغاية منها هو تثمين إنجازهم العلمي والبيداغوجي بدل الخوض في الأغراض التجارية، وفي هذا الإطار ينبغي على مؤسسات البحث أن تضبط السياسات المشجعة لإقحام الأفراد الذين لهم ميل كبير للعمل المقاولاتي ومنفتحون على المؤسسة، ولذلك فإن مؤسسة البحث بإمكانها تطوير أنظمة مساعدة موجهة خصيصا للفئة أكثر ملائمة للعمل المقاولاتي (مثلا الدكاترة الشباب أو الباحثين في الدكتوراه)، ويمكن استخلاص هذا الاستعداد من السمات الشخصية للباحثين (الوسط العائلي، التجربة الناجحة، ويجب على مؤسسة البحث تركيز جهودها على سياسة الموارد البشرية التي من شأنها أن تؤدي إلى موقف مناسب إزاء فعل الإنشاء، وقد يكون من المفيد تطوير التصور السائد عند الباحثين حول القابلية المهنية لإنشاء مؤسسة (التسليم بالدور المهني) وبالنظر إلى الطريقة التي تتشكل بها هذه الإعتقادات الخاصة بالدور المهني يمكن أن نتصور تغيرا في طرق تقييم الباحثين والترفيه في الوظائف الأكاديمية بغرض تقليص صراعات الدور التي قد يتصورها الباحثون (كأن يكون هناك تثمين مالي وعلمي لبراءات الإختراع المودعة)، كما أن توضيح حدود الدور المنوط بالباحث العمومي له أيضا أهمية، يتعلق الأمر هنا خصوصا بتحديد ما نقصده بتثمين البحث العمومي والطرق التي تشتمل عليها مثل هذه الممارسة ومن هو أجدر بتولي هذه المهام وما هي ظروف ذلك.

ولتحقيق ذلك من النافع الإستمرار في الحديث عن إنشاء المؤسسات في الوسط الأكاديمي وفي الواقع الذين ليس لديهم ميل اتجاه العمل المقاولاتي يتلقون من طرف مصالح التثمين ونقل التكنولوجيا في الجامعات موقفا أقل تشجيعا إزاء إقحامهم في مشروع إنشاء مؤسسة مقارنة مع الفئة الأخرى من الباحثين، إذ أن أكثر من نصف المجيبين (56 %) فقط على علم بوجود قانون حول الابتكار و(22 %) من بينهم (أي 12,3 % من إجمال العينة) على علم بمحتوى القانون، كما قد يكون أيضا من اللائق الترويج لأهمية تثمين البحث والمنافع المترتبة عن

إنشاء المؤسسة مقارنة مع نماذج التثمين الأخرى، خصوصا النتائج الاجتماعية (مثل خلق فرص عمل للباحثين في الدكتوراه) والاقتصادية (التبعات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي).

*- أوجه التشابه:

هناك أوجه تشابه بين الدراستين هو ان كلاهما يركز على تثمين البحث (الجامعي الاكاديمي) الذي ينمي انشاء مؤسسات مبتكرة، مركزا على مراكز بحث عمومية مختلفة اهمها الجامعة وضرورة ربطها بالصناعة، وبالتالي كمحصلة لذلك هو خلق نشاطات مبتكرة (مشاريع ابتكارية).ومنه فالدراستين تتشابهان إلى حد ما من حيث الهدف العام لدراستهما ألا وهو دور البحث بالجامعة، وربطه بالصناعة وخلق مشاريع ابتكارية.

*- أوجه الاختلاف:

يكمن الاختلاف بين الدراستين أساسا في العينة المستهدفة لكل دراسة، اذ ان هذه الدراسة تركز على فئة الباحثين العموميين والأفراد المنتمين إلى المخابر التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي، وكذا أنواع من المؤسسات ومدارس للمهندسين والمدارس العليا للأساتذة والمعاهد وكذا الجامعات واعتبرتها عينة تفرض حتمية البحث العلمي بها وتؤدي إلى خلق نشاطات مبتكرة، في حين أن عينتنا تركز على المشاريع المبتكرة المحققة فعلا، والتي تم استيفاؤها من نتائج المحددات الجامعية بالجامعة على اعتبار الجامعة المحصلة الاولى والأساسية للمنتوج العلمي خاصة المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية. كذلك يكمن الاختلاف بين الدراستين في كون أن هذه الدراسة حددت البحث الجامعي (الاكاديمي) كمحدد واحد ووحيد فقط، على عكس دراستنا التى تدرس وتطلع على أغلب العناصر المحددة للمشاريع الابتكارية التكنولوجية بالجامعة (كالتكوين، التعليم العالي).

*- التعليق على الدراسة :

من خلال اطلاعنا على الدراسة فيمكننا القول أن المعالجة الوافية قد اقتصرت فقط على متغير البحث الاكاديمي الجامعي، وأهملت باقي العناصر بالجامعة، لأنها قد استخدمت عينة غير مناسبة لمعرفة أثر هذا المحدد بدقة وهذا ما أدى إلى نتائج ضعيفة مما نجم عنه قصور في تفسيرها لأن محدد البحث يؤدي الدور الأساسي له بالجامعات بصفة مركزة وأساسية، وتظهر نتائجه جليا بها، بحيث لايجب ربط حتمية وجوده بالمراكز والمعاهد والمدارس بصفة جبرية ومحصلة دراستهم كمراكز عمومية للبحث، إذ أن اغلب النتائج كانت عمومية ومتوقعة غير جديدة، بل يجب دراسة حتمية نتائجه ومحصلة ثماره كمشاريع ونشاطات مبتكرة، وهو ما تمثله عينة دراستنا، اذ أنها تدرس المشروع المبتكر بحد ذاته وتحاول معرفة سبب تحصيله من بين المحددات الجامعية، وبالتالي فدراستنا ستضفي الجديد من خلال ذلك وتقدم قيمة للبحث من خلال معرفة أهم المحددات الجامعية وأقواها تأثيرا في تنمية وانشاء مشاريع ابتكارية تكنولوجية بالجامعة بحد ذاتها.

3- الدراسة الثالثة:

LEVY Rachel, «**La Place de la recherche universitaire dans les systèmes d'innovation : une approche territorialisée** », Novembre 2005, Thèse De Doctorat, en Sciences Economiques université Louis Pasteur, France.

*- تمحورت الإشكالية العامة للأطروحة في التساؤل الرئيسي التالي :

الشكل رقم (2-4) : مكانة البحث الجامعي في نظام الابتكار (اشكالية بحث الدراسة السابقة)

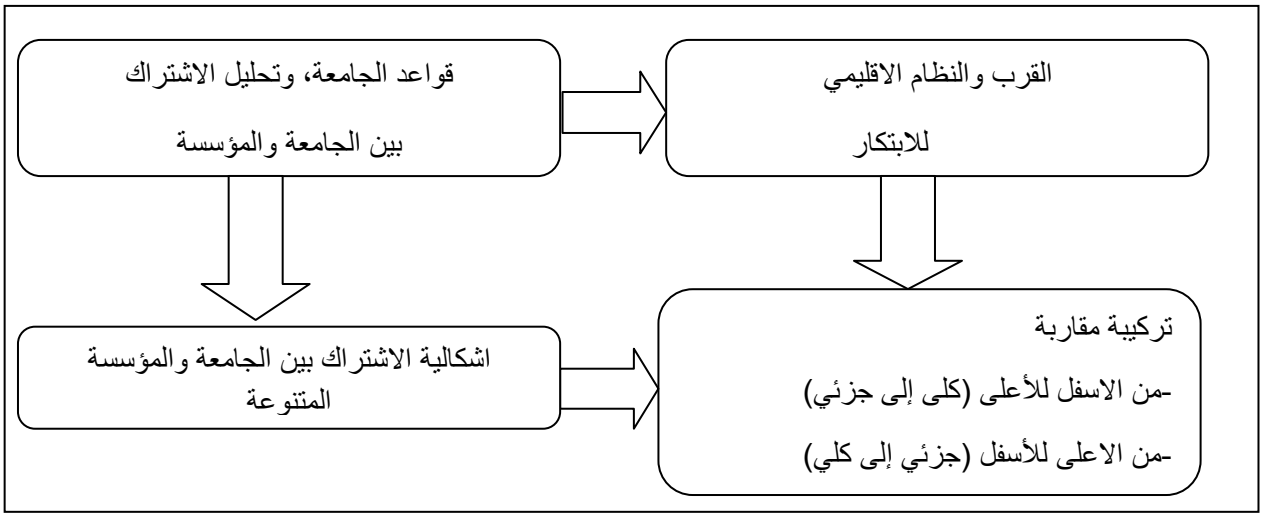

Source: LEVY Rachel, «**La Place de la recherche universitaire dans les systèmes d'innovation : une approche territorialisée** » , Novembre 2005, Thèse De Doctorat, en Sciences Economiques université Louis Pasteur, France, p.6.

تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث في تبيان عمل واشتغال طلاب الدكتوراه في المؤسسات بعد اطروحة الدكتوراه، هل يمكن ان ينشروا المعارف التي اكتسبوها في الجامعة إلى ادارة المؤسسات؟.

تمت طريقة معالجة الدراسة بالتطرق إلى مكانة الجامعات في الاقتصاد القائم على المعارف، وكذا مكانة القرب من الاقتصاد القائم على المعارف بأنظمة الابتكار، بالإضافة إلى تطرق الباحث إلى التكامل الاقليمي والدولي في الجامعة الكبيرة، وأخيرا تطرق الباحث إلى دور طلبة الدكتوراه كوسطاء مهمين بين مخابر البحث الجامعية والمؤسسات، ضمن اتفاقية التدريب الصناعي في شركة ابحاث -CIFRE-.

-فقد تم معالجة الدراسة بالاعتماد على استبيان يركز على اصول التعاون من خلال دراسة وصفية لإجابات الاستبيان وردوده من طرف طلاب الدكتوراه الذين يعتبرون كوسيط بين الجامعات والمؤسسات، أي تم تقديمه لمختلف الاطراف والجهات الفاعلة في أطروحة CIFRE المحققة في منطقة الالزاس (سواء كان في المؤسسة أو في مخير الالزاس).

وكمنهج للبحث تم تناول ذلك من خلال دراسات تجريبية لدور الجامعات والتعاونات بين الجامعات والمؤسسات وكذا النظم الاقليمية للابتكار. في هذه الدراسة نوعين من المناهج (من أعلى إلى أسفل و من أسفل إلى أعلى)، المقاربة الاولى تحدد تحليل على المستوى الكلي (اقتصاد كلي).

-أما كمجتمع وعينة البحث فقد تم اعتمادها بناءً على اتفاقية CIFRE تم إمضاؤها بالشراكة مع مؤسسات الزاسية و331 اطروحات دكتوراه CIFRE هي اجريت ومحققة اجريت في مخبر البحث العام الواقع في منطقة الالزاس، وعلى وجه التحديد جميع CIFRE تأخذ في الاعتبار في الدراسة فقط 119 هي التي تم امضاءها مع الشراكة بين مؤسسة ومخبر الالزاسي، وهكذا ان CIFRE اجريت بين مخبر ومؤسسة اقليمية شغلت ما يقارب من اقل من 30% من طلاب الدكتوراه CIFRE التي عملت واشتغلت على الاقل جزئيا في المنطقة.

-في المجموع وصلنا 165 جواب في مقابل مجموع 725 استبيان مرسل، أما متوسط الاستجابة كان 22.8% مقارنة بالعدد الاجمالي لـ CIFRE المعنية بهذا التحقيق.

- بالنسبة للأدوات والأساليب الاحصائية فقد تم الاعتماد على اختبار اللوغاريتم لتقييم المتغيرات التي تحدد حقيقة تحويل ونقل المعارف الثنائية بين الجامعات والمؤسسات، تم ذلك بالاعتماد على نظام CIFRE فهو نظام لأطروحة الدكتوراه يسفر على جعل الجمع لطلاب الدكتوراه، مخبر، ومؤسسة حول مشروع بحث، هذه الاتفاقية تتضمن بالإضافة إلى الهدف الرسمي للحصول على طالب دكتوراه، اعداد مشروع مبتكر للمؤسسة وكذا التدريب الصناعي للطالب، فهي تسهل الادماج المهني للشباب الدكتور.

- تظهر أهمية الدراسة في كون مسالة مكانة الجامعات في أنظمة الابتكار لها أكثر أهمية، أين لاحظنا اهتماما متزايدا من طرف صانعي السياسات (أوروبية، ووطنية وإقليمية)، في السياسات الصناعية. تمثلت أهدف الدراسة في كون ان الباحث يسعى من خلالها إلى البحث في كيفية الجمع بين النوعين من الكيفيات للتساؤلات النظرية في تحليل مكانة البحث الجامعي في أنظمة الابتكار.

- توصلت الدراسة إلى تصنيف المناطق الفرنسية إلى اربعة مجموعات من الجانب الاقليمي للابتكار وفقا لما يلي:

* المناطق المتوازنة : لدى بعض المؤسسات والمخابر المتعاونة داخل منطقة الالب.

* المناطق المستوردة للمعارف : جميع المناطق الباريسية.

* المناطق المصدرة للمعارف : الالزاس / ميدي بيرنيه.

قدم هذا التصنيف وفقا لمؤشرات الأداء العلمي كالمنشورات، أو المؤشرات التكنولوجية كبراءة الاختراع.

– تحليل شبكات التعاون في المناطق الفرنسية من خلال تأطير طلبة الدكتوراه ضمن اتفاقية CIFRE، يسمح بتأكيد المكانة المركزية لمنطقة الالزاس الفرنسية، في النظام الابتكاري الفرنسي، خاصة تميز هذه المناطق في مجال التعاون بين العلوم والصناعة داخل أراضيها، وكذا مع المعاهد والمؤسسات الوطنية والدولية.

– منطقة الالزاس الفرنسية تعد من أكثر المناطق توسعا لشبكات التعاون، خاصة الجامعة الخاصة ذات التوجه العلمي (جامعة لويس باستور) من خلال مساهمتها في المنشورات العلمية الكفئة، وأيضا مساهمتها في براءة الاختراع، التى مكنتها من تحليل أثر لسلوكات الشركاء التعاونيين (المؤسسات).

– المؤسسات الكبيرة الوطنية الفرنسية (الداخلية/الخارجية) تتعاون مع الجامعة لسبب خبرتها في مجال البحث، خاصة البحث الخاص، ويؤدي ذلك غالبا إلى مخرجات ونتائج في شكل براءة الاختراع أو منشورات.

– تأطير طلبة الدكتوراه ضمن CIFRE، تستغل نتائجه للجهات الفاعلة في نظام التفاعل بين الجامعات والمؤسسات.

– اتفاقية CIFRE، هو نوع للتعاون ادى إلى تبادل المعارف بين المؤسسات والمخابر، ليس فقط المعارف الاكاديمية بل كذلك طرق العمل والمعرفة الفنية لبعض طلبة الدكتوراه التى يلعب فيها الطالب دور اساسي كوسيط.

– تحويل المعارف يؤدي إلى تحويل فوائد في شكل منشورات وبراءات اختراع، وكذا اقامة وتأسيس ابتكارات جديدة تنظيمية في المؤسسات .

– العلاقات غير رسمية تعطي مزيدا من الاداء لشكل التعاونات بين المخابر والمؤسسات (خارج اطار CIFRE)

– طلبة الدكتوراه "CIFRE" هم قواعد جد قوية كوسطاء بين الجامعات والمؤسسات، اذ يسهلون نقل المعارف بين منظماتهم.

– كذلك أثارت التعاونات الشخصية بين الجامعات والمؤسسات، مثل "CIFRE" بين باقي البلدان (من جانب التعاون المثالي بين المختبرات الاكاديمية والمؤسسات في ظل عمل بحث على نطاق واسع الاتصال، الذي هو المفتاح الحقيقي، وكذا من جانب تأطير أطروحات لطلبة الدكتوراه والذي يسمح بتوجيه الاتجاه المهني نحو عالم الشغل، والذي هو اولوية لسياسات الابتكار لدى معظم الدول).

*- أوجه التشابه :

من ناحية الهدف هناك اوجه تشابه بين دراستنا وهذه الدراسة، اذ ان كلاهما يركز على ابراز الاعمدة المحددة للابتكار بالجامعة وهو البحث العلمي، ويثمن الدور الذي تلعبة الجامعة في خلق مشاريع ابتكارية من شانها ان توثق العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

*- أوجه الاختلاف :

تبادل المعارف حسب هذه الدراسة يؤدي إلى تحقيق فوائد بشكل ابتكارات وبراءات اختراع، وإقامة ابتكارات جديدة تنظيمية في المؤسسات في حد ذاتها، بينما دراستنا تركز على إقامة ابتكارات جديدة على المستويين المؤسساتي والجامعي.

- ركزت الدراسة على طلبة الدكتوراه و تأطيرهم ضمن اتفاقية "اتفاقية التدريب الصناعي في شركة ابحاث "CIFRE"، واعتبرتهم عنصرا وحيدا لتحفيز وخلق التعاون بين الجامعة والمؤسسة، وتبادل المعارف بينهما لتحقيق ابتكارات جديدة بصفة عامة، لكن دراستنا تركز على الباحثين الجامعيين بجميع مستوياتهم دون تخصيص لفئة معينة، باعتبار ان الابتكار بالجامعة لا يرتبط بمستوي معين (باحثين من أساتذة، باحثين من طلبة دكتوراه...).

- ربطت هذه الدراسة جانب تعاون الجامعة مع المؤسسة كنتيجة للابتكار، لكن دراستنا تركز على أن الابتكار بالجامعة يحقق علاقة اوتوماتيكية للاشتراك والتعاون بين الجامعات.

- غياب جانب الابتكار التكنولوجي ذو المستوى العالي بهذه الدراسة، على عكس دراستنا التي تراه جانبا مهما، خاصة وان الدراسة تقام على مستوى أعلى هرم بمؤسسات التعليم العالي ألا وهي الجامعة.

*- التعليق على الدراسة :

تبين لنا من الدراسة السابقة أن معالجتها لعنصر البحث العلمي بالجامعة (خاصة لطلاب الدكتوراه) ضمن اتفاقية CIFRE التي تحدد طرفي التعامل من خلالها هما الجامعة والمؤسسة، وبالتالي فان هذه الدراسة عالجت اغلب العناصر بإتباعها لمناهج وأدوات مناسبة، ذلك ما أدى إلى نتائج مناسبة.

-وبالتالي فالدراسة مستوفاة لجميع العناصر المحددة لها، لكن بالمقارنة مع دراستنا فالجديد الذي نضيفه بالنسبة لهذه الدراسة هو جانب المشاريع الابتكارية التكنولوجيبة ذات المقدور التكنولوجي العالي لهذا السبب ربطت وألمت دراستنا بجميع العناصر المحددة لذلك بالجامعة من تعليم عالٍ وبحث علمي وتكوين، بجميع المستويات بالجامعة (باعتبار الباحثين من أساتذة، والباحثين من طلبة دكتوراه لهم مساهمة بذلك، أي دون تحديد جانب اتفاقي واحد معين أو طور واحد كما هو بهذه الدراسة، لان حسب دراستنا الكل مساهم وملزم بالابتكار خاصة الابتكار

التكنولوجي مادام هو في إطار علمي بأعلى هرم تعليمي بالمجتمع وهي الجامعة)، لان الاختلاف البيئي بين الدراستين يفرض حتمية الالمام بأغلب عناصر بيئتنا بحكم عدد المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية عددها قليل بالجامعة الجزائرية اذا ما تم التركيز على مستوى معين واتفاقية معينة، لذا من الضروري استفاء أغلب المحددات لجميع المستويات وبأعداد منوعة المناطق من الجامعات الجزائرية، على عكس البيئة الأجنبية التى تمت بها الدراسة، فهي بيئة محفزة لإنشاء الابتكارات والمنشورات العلمية وبراءات الاختراع ويلزم ذلك فقط اتفاقية واحدة معينة ومستوى علمي واحد لإثبات وتبيان ذلك، على عكس دراستنا كما تم ذكره سابقا.

II-1-2- الدراسات ذات العلاقة غير المباشرة

1- الدراسة الاولى :

EMIN Sandrine, « **La création d'entreprise en contexte universitaire : les facteurs de l'engagement** », Xème Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique (AIMS), Université Laval Québec / Canada, 13-15 Juin 2001.

يدور موضوع هذه المداخلة حول تحديد العوامل الاساسية التي تؤثر في اختيار انشاء مؤسسة جامعية منفصلة (spin-of)، و ذلك اعتمادا على الابحاث المتوفرة في هذا المجال. وقد قسمت الدراسة هذه العوامل إلى قسمين أساسين، عوامل كابحة وعوامل دافعة.

1- العوامل الكابحة : تكون هذه العوامل غالبا مرتبطة بالرغبة، وبالنسبة لحالة الباحثين فإن العناصر المتصلة بالعمل في المخبر، فبناءا من دراسة 23 مؤسسة منفصلة جامعية، نجد ان كره المحيط البيروقراطي للجامعة له اثر مثبط لعملية الإنشاء، بالإضافة إلى اهمية وجود التحفيزات المالية (لان معظم الباحثين يرون أن رواتبهم غير كافية).
2- العوامل الدافعة : استنادا لدراسة 23 مؤسسة غير منفصلة عن الجامعة (Spin-out) من جامعة تكساس "بأوستن" (austin) فإن العوامل المرتبطة بإنشاء مؤسسة متصلة باكتشاف فرصة في السوق والعزم على تطبيق المعارف النظرية وتثمين الأبحاث المنجزة، وإرادة الإتيان بشيء جديد ورفع تحدي إنشاء مؤسسة وأداء دور إجتماعي. بحيث نجد ان أهم العناصر المحفزة للمقاولين الحقيقيين هي المحفزات الشخصية، أما بالنسبة للمقاولين الراغبين هي فرص الإنشاء.

- استنادا إلى مقابلات أجريت مع 26 مقاولا من 10 جامعات، تصنيفا للباحثين المنشئين قائما على عنصر التحفيزات ويشمل هذا التصنيف ثلاث مجموعات من المقاولين:

أ- المقاولون الحقيقيون (26/5): يملكون خبرة صناعية أكثر من غيرهم، نشطاء وراضون عن المساعدة والدعم اللذان توفرهما الجامعة وليس لهم نية إكمال مسارهم في الجامعة.

ب- المقاولون المجبرون (26/11): وهم باحثون ذوا مستوى عالي ولهم خبرة صناعية جيدة ولم ينجحوا من يتكفل ببراءات اختراعاتهم ولذلك فإنهم قرروا إنشاء مؤسسة قصد استغلال ابتكاراتهم (غالبا ما يكون ذلك بواسطة مسير مهني وبمساعدة هيئة من الهيئات)، ويرغب هؤلاء المقاولون بأن يبقوا نشطاء بصفة جادة في نشاطهم البحثي.

ت- المقاولون الهواة (26/10) : وهم عموما أساتذة دائمون ليس لهم خبرة صناعية يبحثون عن تحد جديد أو يحضرون لنشاط يزاولونه أثناء التقاعد وهم راضون إلى حد ما بالدعم الذي تقدمه الجامعة لكنهم يرون أن السياسات الجامعية (الترقية، الملكية وإدارة الوقت) لا تدعم كثيرا العمل المقاولاتي.

تمثلت نتائج الدراسة في ان عنصر التحفيز، وكذا السمات الشخصة، بالإضافة إلى تصور المحيط، هي عناصر مرتبطة نحو العمل المقاولاتي. بحيث تشير النتائج الرئيسية المحققة إلى أهمية العناصر الشخصية (التحفيزات والقيم)، وإلى المحيط الثقافي (المعايير المحلية للسلوك)، ومع قيمة السياسات والهياكل الجامعية.

*- أوجه التشابه:

هناك وجه تشابه بين الدراستين من حيث أن كلاهما يركز على تثمين البحث الجامعي بالجامعة، والذي يؤدي بدوره إلى انشاء مؤسسة مستمدة منه، وبالتالي يمكن القول ان الدراستين يتشابهان من حيث الهدف العام لدراستهما وهو الدور النهائي للبحث الجامعي داخل اسوار الجامعة وربطه بمحصلة انشاء مؤسسات، كذلك من بين أوجه التشابه بين الدراستين هو التركيز على نفس العينة ألا وهي الباحثين الجامعيين.

*- أوجه الاختلاف:

يكمن الاختلاف بين الدراستين من حيث عدد المحددات الجامعية، اذ ان هذه الدراسة اكتفت بمحدد البحث الجامعي فقط كعنصر وحيد يمكن من خلاله انشاء مؤسسة مستمدة من السياق الجامعي، في حين ان دراستنا شملت اغلب المحددات الجامعية داخل اسوار الجامعة من تكوين جامعي وسياسات التعليم العالي ودورهم في تنمية مشاريع مبتكرة وكذا انشاء مشاريع مبتكرة، كذلك من بين اوجه التشابه بين الدراستين هو محصلة دراسة السياق الجامعي، وخصوصا البحث الجامعي، اذ ان هذه الدراسة تركز على ان نتيجة البحث الجامعي تؤدي إلى انشاء مؤسسات جامعية منفصلة (بما يسمى spin-of)، في حين ان دراستنا تركز على دراسة السياق الجامعي بجميع محدداته (بحث علمي، تكوين جامعي، سياسات التعليم العالي) وما يؤدي بنتيجة لتنمية مشاريع مبتكرة ذات تكنولوجيا عالية.

من بين أوجه الاختلاف الرئيسية بين الدراستين هو ان الدراسة السابقة اكتفت بمعالجة الابحاث المتوفرة فقط في هذا المجال، بينما دراستنا اعتمدت على عرض دراسة ميدانية معتمدتا على أداة الاستبيان.

*- التعليق على الدراسة :

من خلال الدراسة السابقة يمكننا القول ان معالجتها الوافية قد اقتصرت على متغير واحد وهو البحث الجامعي وأهملت باقي المتغيرات، بل وركزت على تحديد العوامل الدافعة والعوامل الكابحة للفعل المقاولاتي بالتحديد وبصفة حتمية (كالعناصر الشخصية والعوامل البيئية المختلفة) مستوفاة فقط من أبحاث متوفرة، في حين كان بإمكان الباحثة الاعتماد على دراسة ميدانية (الاعتماد على أداة احصائية)، وهذا ما أدى إلى تحقيق نتائج ضعيفة ومتوقعة مما نجم عنه قصور في تفسيرها، وهذا ما تجاوزته دراستنا التى تقدم دراسة ميدانية احصائية لمجموعة من الجامعات الجزائرية، وبالتالي ستضفي الجديد من خلال ذلك وتقدم قيمة للبحث.

2- الدراسة الثانية :

DJEBALI Taoufik, « **Recherche et développement dans les universités américaines : quel rôle pour les pouvoirs publics ?**», Revue LISA/LISA e-journal, Driving Innovation in Anglo-Saxon Economies: Comparative Perspectives Le système d'innovation américain,Vol. IV n° 1 | 2006.

يعرض هذا البحث اشكالية البحث والتطوير بالجامعة (الجامعات الامريكية) والدور الذي تلعبه وتوفره الحكومة (السلطات العمومية) لذلك، وبالتالي يتناول هذا المقال تقييم دور الحكومة في تعزيز البحث والتطوير في الجامعات ومدى تكيفها مع العولمة لان التزام الحكومة الامريكية تفضيل البحث والتطوير في الجامعات من الجانب المالي والقانوني والجبائي جعل منها كنماذج جد مهمة للأداء والربحية وأهم شئ الابتكار وضمان الابتكار التكنولوجي.

- تمت طريقة معالجة الدراسة بناءا على الاعتماد عن احصائيات وأرقام ومؤشرات لسنوات مختلفة حول ميزانية البحث والتطوير بالجامعات من جهة، وكذا نسب ميزانية الدول الموجهة للبحث والتطوير (حصة الدعم المالي المقدم من طرف الحكومة الامريكية لحصة البحث والتطوير للجامعات من نسبة الميزانية العامة) لسنوات مختلفة.

- في نتائج الدراسة لدينا نظامين على مستويين، تشمل الجامعات المرموقة أي هي التي تشارك في البحث، وتشمل الاخرى الجامعات المهمشة وهي الجامعات المحصورة على وظيفة التعليم النظري، وقد بينت الدراسة انه ارتباط البحث بالجامعة يعتمد بالدرجة الاولى على دعم السلطات العمومية خاصة من الجانب المالي من اجل البقاء، وتبين نتائج الدراسة الاستكشافية أيضا أنه من بين مؤسسات التعليم العالي تستثمر الجامعات الخاصة نسب عالية من نفقاتها على البحث والتطوير الاكاديمي، لأن لها طبيعة تسيريه عالية بجذبها لأفضل الباحثين، مع ضرورة استقلالية البحث الاكاديمي(من خلال توظيف الباحثين وكذا تحفيزهم)، وبالتالي فالجامعة هي مكان

للبحث الاساسي قبل كل شئ، ذلك ان الصناعة في حد ذاتها تعتمد عليها لأجل المحافظة على تقدمها في العالم، اما فيما يخص الابتكار التكنولوجي بالولايات المتحدة الأمريكية، فحسب الدراسة الاستكشافية للباحث قد بينت انها في السابق كانت في الصدارة ودائما ما تسجل فائضا، بينما في حكومة بوش BUSH فقد سجلت عجزا قياسيا نظرا للظروف السياسية (11 سبتمبر 2011) ووجهت نظر الحكومة إلى فرض القيود على تأشيرات دخول الطلبة الاجانب وكذا إلى خوف الحكومة من تداعيات الخطر الكبير لاستخدام الأنترنيت ذات التدفق العالي الحاليا. لكن رغم ذلك فالجامعات الامريكية في الصدارة مقارنة مع نظيرتها الأوروبية من حيث عدد المنشورات في المجلات العلمية المرموقة، ذلك لفقر الدقة بالجامعات الأوروبية، وهذا ما ينافي نظيرتها الجامعات الأمريكية، لأن هذه الأخيرة تستند دائما للمثل الامريكي القديم "النشر أو الموت" (publish or perish)، وبالرغم من ذلك كله حوصلة نتيجة البحث تشير إلى ان المسؤولية دائما تلقى على عاتق المقررين السياسيين (خاصة من الجانب المالي التشريعي والتنظيمي) بدلا من الباحثين انفسهم.

*- أوجه التشابه:

تكمن أوجه التشابه بين الدراسة السابقة ودراستنا من حيث الهدف، إذ أن كلاهما يركز على محدد البحث العلمي والتطوير بالجامعات، ودوره في رفع الاداء والابتكار وخاصة الابتكار التكنولوجي.

*- أوجه الاختلاف:

يكمن الاختلاف بين الدراستين في كون أن هذه الدراسة تركز على محدد جامعي وحيد وهو البحث الأكاديمي والتطوير بالجامعات، بينما تركز دراستنا على مجمل باقي المحددات الجامعية (سياسات التعليم العالي، التكوين).

*- التعليق على الدراسة :

بالنسبة لطريقة معالجة الباحث قد اقتصرت على تحصيل المعلومات بطريقة استكشافية لا غير، في حين ان دراسته حسب نظرتنا، لو انها دعمت بأداة احصائية معينة (كاستبيان مثلا، مقدم لمجموع الجامعات التى بها فعلا بحث وتطوير قد اعطى نتائج ابتكارية)، الملاحظ كذلك ان الدراسة ربطت امكانية تحقيق البحث والتطوير بالجامعات بشرط سلطة الحكومة الامريكية خاصة من الجانب المالي والتشريعي والتنظيمي، وهذا حسب نظرتنا مبرر غير اوتوماتيكي لتحقيق ذلك، لأنه ليس غالبا ربط حتمية البحث والتطوير بالجامعات بتوفر الجانب المالي والتشريعي، وهذا ما لايتوافق مع دراستنا، إذ ان هذا الجانب له دور ودعم ثانوي بمحدد سياسات التعليم العالي، لكنه ليس بالضروري لأنه من المنطقي روح الباحث الصحيحة المبنية على البحث والتطوير الدائم والتعليم العالي والتكوين، تفرض عليه ابتكارات ونتائج علمية، لأنه غالبا ما يتوفر الدعم المالي، لأنه لا يستغل بل في غالب الأحيان يرجع كفائض مالي، ولا تنجز اي مشاريع ابتكارية، وبالتالي فحسب نظرتنا ان تنمية المشاريع الابتكارية

بالجامعة تنميها أبرز المحددات الجامعية (كسياسات التعليم العالي، البحث العلمي، التكوين العلمي) لا الجانب المالي والتشريعي، لكن هذا لا ينفي دوره كمحدد ثانوي ليس بالرئيسي. وبالتالي فالدراسة اعتمدت على الارقام والمؤشرات التى توضح نسب ميزانية الدولة الامريكية للبحث والتطوير بالجامعات لسنوات متعددة، واستنتج من خلالها قوة الابتكارات العلمية ونسب الريادة العالمية للجامعات الامريكية من عدمها، وهذا حسب نظرتنا غير كافي، على عكس دراستنا التي تركز على أن البحث ومدى اعتماده كمؤشر ومحدد جامعي أساسي يتم من خلاله خلق وإنشاء مشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية، وبالتالي دراستنا تحاول ان تعرف وتدرس المحددات الجامعية القائمة على أسس علمية صحيحية، هل لها امكانية خلق مشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية ام لا، بناءً على دراسة استبيانية مقدمة لمجموعة من المشاريع لعينة من الجامعات الجزائرية المحقق بها.

3- الدراسة الثالثة :

BOISCLAIR Michel, « **Des partenariats université-entreprise: un ingrédient essentiel à la qualité de la formation continue? Quelques éléments de réflexion pour l'action**», La revue de l'innovation: La Revue de l'innovation dans le secteur public, Vol. 14(3), 2009, article 9.

يهدف البحث إلى دراسة تقييم الشراكة بين الجامعة والمؤسسة من حيث تحسين جودة التكوين المستمر، لتتبين لنا اهمية الشراكات في مجال التكوين المستمر، ليتوصل الباحث في الأخير إلى اقتراح شبكة لتقييم صحة الشراكة بين الجامعة والمؤسسة.

تمت معالجة هذا البحث بدراسة الأبعاد الأربعة والمؤشرات الرئيسية لـ : (LANDRY) المقدمة سنة 1994، ثم قام الباحث بإعادة صياغة وإضافة مؤشرات ليقدمها كأداة عمل للجهات الفاعلة وللمشاركين من خلال التكوين في الشراكة، ليسمح هذا التقييم ببناء مذكرة تنظيمية واعتمادها كناقل مهم لتطوير الشركاء الجيدون في التكوين المستمر. وقد تم ذلك باستخدام عينة متكونة من مجموع المنظمات والفاعلين الرئيسيين للشراكة، لتقييم صحة علاقتهم في صياغ عمل التكوين في الشراكة، وكذا باستخدام أداة احصائية متمثلة في استبيان. وبالتالي فقد عالج الباحث موضوع بحثه باعتماده أساسا على مجموعة من المؤشرات والإبعاد لتقييم درجة العلاقة بين المنظمات لعمل التكوين في الشراكة وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) : تقييم الشراكات في التكوين المستمر

الابعـــــاد	المؤشـــــــــــرات
1- التشكيـــلة: درجة التعرف و الدقة الممنوحة لكل المنظمات بمختلف الجوانب لنظام واجهة عمل تكوين محقق بالشراكة.	- الأسباب لإنشاء شراكة كانت معرفة ومناقشة. - الاهداف ومحتوى الشراكة وقد عرفت. - هوية وتقييم المخاطر هي الكافية. - دور المنظمات قمنا بهدف النقاش. - وظائف الفاعليين هي معرفة. - هيكل التنسيق، سبق تعريفه. - محتوى الاتفاق للشراكة، قد نوقش.
2- الكثـــافة: درجة التشجيع الممنوح لكل المنظمات للتطوير والحفاظ على نشاط التكوين بالشراكة.	- درجة المصداقية المتاحة للرواد الاساسيين كافية. - كمية المواد التي يوفرها الشركاء معروفة ومقبولة من طرف الرواد الاساسيين ومن قبل هياكل التنسيق. - تردد التفاعلات بين المنظمات والرواد كافية. - الوقت المستثمر من قبل المنظمات والرواد في الشراكة هو كافي. - الوقت المستثمر من قبل الفاعلين الاساسيين في تطبيق عمل التكوين هو كافي.
3- التبـــادل: درجة التبادل بين المنظمات في ايطار نشاط التكوين في الشراكة.	- المساهمة في المصادر البشرية، المعلوماتية، تمويل وتمديد لوضع هدف المناقشة بين المنظمات والفاعلين في الشراكة. - كمية وجودة المصادر لفعل الهدف المتفق بين المنظمات. - فوائد وعيوب الشراكة نوقشت، وبشكل صحيح للقياس من طرف الفاعلين الاساسيين. - تقاريرالتكاليف /الارباح (المكاسب/الخسائر) هي اعلى من مما حققتها المنظمات اذا كانت لديها انفصال حقيقي لنشاط التكوين.

– قدرة الفاعلين الاساسيين لخطة التطبيق لنشاط التكوين في الاشتراك. – قدرة الفاعلين الاساسيين لوضع مؤشرات نوعية وكمية لنجاح انشطتهم للتكوين في الاشتراك. – قدرة الفاعلين الاساسيين لجعل اماكن لآليات المتابعة وتقييم انشطتهم للتكوين في الاشتراك: علاقة اشتراكية، المنهج، الاتفاق والنتائج المحققة.	**4– التطبيـــــق:** طاقة المنظمات في تطبيق نشاط التكوين، لإدارتها و للتقييم.
– مساهمة كل المؤسسات لدمج اهداف النشاطات لنشاط التكوين الذي دمج إلى مجموع انشطتهم المنتظمة. – مساهمة الجامعة أو الوحدة المخصصة لدمج الشراكة إلى انشطتهم التنظيمية. – مساهمة المؤسسة أو الوحدة المخصصة لدمج الشراكة إلى انشطتهم التنظيمية. – مساهمة هيكل التنسيق لدمج الشراكة بين الجامعة و المؤسسة مع جميع انشطتها الاخرى للتكوين.	**5– الاندمـــــاج:** درجة المساهمة المقدمة من طرف كل مؤسسات التكوين في الشراكة.
– درجة استقلالية لكل المنظمات في الشراكة هي مناقشة ومتفق عليها. – درجة استقلالية هيكل التنسيق للشراكة هي مناقشة ومتفق عليها (هامش التشغيل). – درجة استقلالية الفاعلين في الشراكة هي مناقشة ومتفق عليها (هامش التشغيل). – مشاركة القواعد والمسؤوليات في الشراكة، هو منصف لأجزاء اصحاب المصلحة. – تدفق المعلومات بحرية بين المنظمات والفاعلين في الشراكة.	**6– التمكيـــــن:** قدرة المنظمات والفاعلين في فهم القرارات والفعل في منظور الشراكة.

Source : BOISCLAIR Michel, « **Des partenariats université-entreprise: un ingrédient essentiel à la qualité de la formation continue? Quelques éléments de réflexion pour l'action**», La revue de l'innovation: La Revue de l'innovation dans le secteur public, Vol. 14(3), 2009, article 9,p.9-10.

– تمثلت النتائج المتوصل اليها من الدراسة الميدانية في كون انه تعتقد حقيقة الاشتراك بين الجامعة والمؤسسة مساعدة لتحسين كبير في نوعية العلاقة وأنشطة التكوين بين الجامعة وعملائها الأفراد أو المؤسسات، يمكن أن يكون هناك توترات بين المتطلبات المرتبطة بالربحية ولتحسين جودة نشاطات التكوين، لكن يجب على الجامعات تعلم التوفيق بين الاثنين، الاداة المقترحة هنا يمكن أن توجه ليس فقط للقادة الجامعيين، لكن كذلك المسيرين وجميع أصحاب المصلحة يؤدي للشراكة لأجل افضل طريقة ممكنة.

*– أوجه التشابه:

من حيث الهدف هناك اوجه تشابه بين الدراستين من ناحية ان كلاهما يركز على محدد التكوين الجامعي وعلاقته ودوره في بناء شراكات ومقاولات ومشاريع ابتكارية.

*– أوجه الاختلاف:

يكمن الاختلاف بين الدراستين في أن الدراسة السابقة تركز على دور الشراكة بين الجامعة والمؤسسة، تفرض علاقة حتمية لتحسين جودة التكوين المستمر بينهما، بينما تركز دراستنا على أن التكوين هو محدد أساسي بالجامعة يفرض تنمية حقيقية للمشاريع الابتكارية ذات الطبيعة العلمية بالحرم الجامعي. بالإضافة إلى ان الدراسة ركزت على مجتمع احصائي مكون من المنظمات والفاعلين الرئيسيين بالشراكة، بينما مجتمع دراستنا يركز على نتيجة الشراكة ألا وهي المشاريع الابتكارية المحققة في حد ذاتها من باحثين في الوسط الجامعي لاستنتاج محدد التكوين أم باقي المحددات في ذلك من عدمها. وبالتالي فدراستنا تركز على أغلب المحددات التي تنمي المشاريع الابتكارية، بينما هذه الدراسة فهي تركز على محدد التكوين لاغير.

*– التعليق على الدراسة :

بالنسبة لطريقة معالجة الباحث لقضية ان الشراكة بين الجامعة والمؤسسة تفرض الجودة للتكوين المستمر، حسب نظرتنا لوجهة نظره فهي غير ملموسة واقعا، وغير محققة بصفة حتمية، على عكس دراستنا التي تحدد عنصر التكوين كمحدد اساسي بالجامعة كعنصر مستقل وندرس امكانية تنميته لخلق مشاريع ابتكارية وإنشاء مؤسسات مبتكرة بحد ذاتها، وبالتالي فدراستنا تركز على أصل الدور الاساسي للتكوين وليس كنتيجة حتمية، لأنه وسيلة لتنفيذ الغاية وليس العكس.كما نلاحظ ان الدراسة السابقة لم تقدم نموذجا حقيقيا يقتدى به، بل هو عرض وصفي لا أكثر لأبعاد ومؤشرات بديهية تمثل في حد ذاتها وظيفة التكوين لاغير، على عكس دراستنا التى تحاول البحث في أهمية المحدد الجامعي الاساسي الذي يسهما فعلا وبصفة كبيرة في خلق مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية ومبنية أساسا على دراسة استبيانية على واقع مجموعة من المشاريع الفعلية بالعديد من الجامعات الجزائرية.

أما بالنسبة لمجتمع دراسة الدراسة السابقة فهو لم يحدد بصفة عددية دقيقة ولم يعتمد على أساليب احصائية تبرهن صحة الدراسة، وهذا ما ظهر جليا بعدم اعتماده على منهج علمي واضح، بل دراسته حسب ما لحظناه دراسة وصفية لا غير، وهذا ما لمسناه من نتائج هذه الدراسة، اذ انها لا تمثل نتائج بحد ذاتها بل وصف مسلم به وطبيعي لا غير.

II-2 – الدراسات المتعلقة بالمشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية

يحتوي هذا القسم على الدراسات التي تطرق اليها سابقينا والتي لها علاقة بموضوع دراستنا من ناحية المتغير التابع، وقد تم تقسيمها إلى جزئين، الدراسات ذات العلاقة المباشرة والدراسات ذات العلاقة غير المباشرة.

II-2-1- الدراسات ذات العلاقة المباشرة.

1- الدراسة الاولى :

Candido Vieira Borges Jr, et autre, « **La création des entreprises de haute technologie (EHT) Examen de la documentation** », la série des cahiers de recherche de la Chaire d'entrepreneurship, ISSN : 0840-853X, HEC Montréal Juillet 2003.

يدور موضوع هذه المداخلة حول إنشاء المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية، وذلك ضمن معاينة عنصر التوثيق، بحيث تهدف إلى التعرف على المتغيرات التي تؤثر في إنشاء المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية، وكذا التعرف على مسار إنشاءها، كما أن الهدف الرئيسي من البحث المقدم هو عرض أهم المعارف الحالية حول انشاء المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية، بحيث اعتمد الباحثون من خلال دراستهم إلى تحليل مجموعة متنوعة من المتغيرات التي لها تأثير في إنشاء المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية، وكذا التعرف على مسار انشاء المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية حسب مجموعة من النماذج المقدمة من طرف مجموعة مختلفة من الباحثين السابقين.

- اعتمدت الدراسة السابقة على معاينة المصادر التوثيقية، من خلال دراسة مقالات تم من خلالها استخلاص عوامل الانشاء التى من شأنها التأثير في نجاح المؤسسة.
- توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية تنتمي لقطاعات أنشطة غالبا ما تكون غير مستقرة وغير محددة المعالم وأكثرها تم إنشاءها على يد شباب (ذكور) في سن الثلاثين من العمر تلقوا مستوى تعليميا عاليا. كما أنها تتواجد إما بالقرب من مركز بحث أو جامعة، تنفق في البحث والتطوير مصاريف أكثر من المؤسسات

التقليدية وتوظف نسبة عالية من المستخدمين الأعلى كفاءة وتعليما، وتشمل قطاعات الأنشطة الأساسية لهذه المؤسسات بدرجة أولى مجالات تكنولوجيا الأحياء والبيوتكنولوجيا وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

– توصلت الدراسة أيضا إلى نقل ثلاثة متغيرات أساسية متصلة بإنشاء المؤسسات، وهي المقاول، الموارد والمحيط. فبالنسبة للمقاولين فقد حددوا نوعين رئيسيين من المقاولين التكنولوجيين، أولها المقاول الباحث، وهو المتخرج من جامعات أو مراكز البحث، بالإضافة إلى المقاول الصناعي، وهو المقاول القادم من مؤسسات أخرى من نفس قطاع النشاط الذي أنشأت فيه مؤسسته.

– الأنماط الثلاثة الأساسية للموارد الضرورية لمؤسسة ذات تكنولوجيا عالية حديثة النشأة هي : الموارد البشرية، المادية والمالية، بالإضافة إلى تركيز الباحثون كثيرا على أهمية الكفاءات في المالية والتسيير.

– بالنسبة لبيئة الإنشاء، فقد حدد الباحثون في هذه الدراسة عناصر من شأنها أن تسهل إنشاء المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية فمثلا وجود ثقافة مقاولاتية لمنطقة ما يكون لمجموع السكان فيها موقف ايجابي إزاء إنشاء المؤسسات.

*– أوجه التشابه :

من حيث الهدف هناك أوجه تشابه بين دراستنا والدراسة السابقة من ناحية أن كلاهما يدرس المتغير التابع وهو انشاء الابتكارات التكنولوجية العالية، سواء كانت مشاريع أم مؤسسات.

*– أوجه الاختلاف

أهم وجه اختلاف بين الدراستين هو أن الدراسة السابقة ركزت على دراسة جوانب الموضوع من خلال الاعتماد على دراسة نظرية بحتة، والاكتفاء بتقديم وجهة نظر ضمن معاينة الباحثين لمقالات سابقة فقط، بينما دراستنا تعتمد على دراسة تطبيقية من خلال دراسة حالة باستخدام أداة الاستبيان،كما نلمس كذلك الاختلاف بين الدراستين من حيث ان الدراسة السابقة ركزت على خلق مؤسسات ومشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية بالمجتمع بصفة عامة، لكن دراستنا تركز على خلق مشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية بالجامعة، أي أننا خصصنا قطاع معين (قطاع التعليم العالي).

*– التعليق على الدراسة :

تبين لنا من الدراسة السابقة أنه بالنسبة لمعالجة المضمون فقد كانت حسب نظرتنا غير مستوفاة لأغلب العناصر المحددة لها، كونها اكتفت بالجانب النظري فقط، وأعتبرت ان نتائج دراسة مقالات هي كافية لاستخلاص عوامل

إنشاء مؤسسات ذات تكنولوجيا عالية، وهذا ما أدى حتما إلى قصر نظر الباحثين في هذه الدراسة، خصوصا وأن الباحثين في الدراسة السابقة صرحوا بصريح العبارة أن المقالات المستعملة في البحث أظهر نتائج بحوث أنجزت من فترة قديمة (كانت هنا قبل انهيار الاسواق المالية)، كما أنه أيضا نظرا للعوامل الحاضرة لا يمكن للمقاولين (الباحثين أو الصناعيين) أن يجدوا في هذا البحث الخصائص والمتغيرات المرتبطة بإنشاء مؤسسات ذات تكنولوجيا عالية، وبالتالي فان ذلك أدى إلى نتائج ضعيفة لا يمكن الاقتداء بها، وهذا ما تجاوزته دراستنا التي تعتمد على دراسة ميدانية تطبيقية حديثة يمكن الاقتداء بها لإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة.

2– الدراسة االثانية :

Bi Goli Jean-Jacques IRITIE, « **Effets des pôles de compétitivité dans les industries de haute technologie :Une analyse d'économie industrielle de l'innovation**» , le 19 Septembre 2012, thèse pour l'obtention du doctorat, en sciences economiques, universite de Grenoble – France.

ركزت الدراسة على معرفة وتقييم آثار سياسة الأقطاب المنافسة في الصناعة التكنولوجية العالية، وتحفيز المؤسسات على الابتكار خاصة التكنولوجي، من خلال تحليل اقتصادي صناعي للابتكار، فهي تهدف إلى تعزيز التنافسية بين المؤسسات وذلك بتحفيز الابتكار التكنولوجي، ومعرفة النتائج المتوقعة من الاقطاب وآثارها في مستوى اشتراك المستثمرين الخواص (خارج المؤسسات) في مسار البحث والتنمية والابتكار وآثارها كذلك في تحفيز المؤسسات على الانتاج المشترك وعلى نشر الابتكارات أو المعارف التكنولوجية، فالبحث يحلل آثار الأقطاب في التحفيزات على الابتكار في ظلّ الشق المعلوماتي، وبعبارة أخرى ماهي آثار أقطاب التنافسية الناجمة عن تكثيف اللقاءات وتبادل المعلومات بين المؤسسات؟.

-تمت طريقة المعالجة بإجراء حوارات مع مؤسسات ومع مسؤولين في قطب مينالوجيك بغرونوبل (Minalogic a Grenoble)، وقد تم جمع المعلومات عن طريق إجراء مقابلات حول واقع الأقطاب على النحو الذي يتصوره الأفراد الفاعلون فيها (في الأقطاب).

– توصلت الدراسة إلى أن تبين المعلومات المحصلة عن طريق المقابلات بصفة جيّدة بأنه توجد داخل الأقطاب رهانات ذات صلة بالعلاقات العمودية والأفقية بين المؤسسات المبتكرة، إذ أنّ بعضها يحظى بالتفضيل من طرف الأقطاب، وإن الأقطاب تخلق تحفيزات معلوماتية للابتكار.

– أثبتت التفسيرات بأنه لكي يستطيع القطب إحداث أثر في تحفيزات على الابتكار، فإنه يتعين على هذا القطب بلوغ كتلة هامة فيما يخص عدد المخابر والمؤسسات وهيئات البحث وغير ذلك، كما تشير التوضيحات إلى أن البحث في ظل الأقطاب ينبغي أن يكون دائما جيّد النوعية ليكون القطب نافعا من الناحية الاجتماعية، وفهم أن

رهان الأقطاب التنافسية يمكن أن ينظر إليه على أنه همزة وصل بين رهانات البحث والتطوير وتحديد الصناعات المبتكرة والتنسيق التكنولوجي، وبالتالي فان ظهور الأقطاب يؤدي إلى خلق تحفيزات معلوماتية في نشاط الابتكار، فالقطب يحسن من نوعية الأداء في التنسيق البحثي والتطويري والانتماء المشترك ويمنح للمؤسسات فرصة سهلة لإبرام عقود التعاون التكنولوجي والابتكار.

*- أوجه التشابه:

تتوافق هذه الدراسة مع دراستنا من حيث دراستها لخلق المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية (الابتكار التكنولوجي)، فكلا الدراستين يسعى إلى دراسة ومعرفة درجة تنميته بالواقع.

*- أوجه الاختلاف:

يكمن الاختلاف بين الدراستين في كون أن الدراسة السابقة تركز على ضرورة وجود همزة الوصل، ألا وهي الاقطاب المنافسة، وحكمت على وجودها كرابط أساسي بين المؤسسة والابتكار، وحددت أن هذه المراكز لها الدور والأهمية في ذلك من حيث أنها تدعم البحث والتطوير، في حين أن دراستنا استهدفت المركز الاساسي للبحث والمنمي لهذه المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية وهي الجامعة في حد ذاتها، أي أننا درسنا المصدر في حد ذاته دون اللجوء إلى وسيط بينهما. يكمن كذلك الاختلاف بين الدراستين من حيث العينة، إذ أن الدراسة السابقة اكتفت بالتركيز على قطب واحد والاكتفاء بمعرفة تصورات الافراد الفاعلين به لتحكم على وجود ابتكار تكنولوجي بالمؤسسات المرتبطة بهذا القطب والتي لها علاقات معه، بينما دراستنا فقد ركزت على الابتكارات التكنولوجية بحد ذاتها ومعرفة سبب تحصيلها بالوسط الجامعي وأياً من المحددات بالجامعة قد تساهم في تنميتها وخلقها.

*- التعليق على الدراسة :

من خلال الدراسة السابقة نلاحظ أن معالجتها الوافية قد اقتصرت فقط على حتمية وجود متغير الاقطاب المنافسة، ليكون هناك ابتكار تكنولوجي ذو مستوى عالي، وهذا حسب نظرتنا محدد غير حتمي لذلك، اذ ان فائدة هذه الاقطاب المنافسة هو ما تقدمه من معلومات علمية ومعارف تكنولوجية وبحث وتطوير للمؤسسات (كما لمسناه في نتائجه)، فهذا الدور هو منوط بالدرجة الأولى للجامعة ومحدداتها السابقة دون اللجوء إلى هذا الوسيط (الأقطاب المنافسة)، خاصة وأن هذه الدراسة قد ركزت على عينة غير كافية لإثبات ذلك، وذلك باستخدامها لمقابلات مع الأفراد الفاعلين بالقطب وقطب وحيد فقط، وهذا حسب نظرتنا غير كافي، لأن آراء الافراد بالقطب لا تكفي لإثبات وجود نتائج لهذا القطب، بل ان حقيقة وملموسية المشاريع التكنولوجية المحققة بالمؤسسات بحد ذاتها هي التي تحدد دور هذه الاقطاب من عدمها، خاصة من حيث النتيجة، ففي حالة ما اذا لم تقدر هذه الاقطاب المنافسة بلوغ

هدفها بتحفيز المؤسسات على الابتكار وخاصة الابتكار التكنولوجي، فإنها ستصبح ذات أثر سلبي في تحفيزها مزاولة البحث والتطوير وبالتالي هنا لا يتجسد دور الاقطاب بصورة ايجابية وهي أهم نتيجة سلبية توصل لها الباحث، يمكن من خلالها القول أن دور الوسيط قد يكون سلبي في حين أن الأصل (الجامعة) إذا لم يتحقق فهي بالأكيد لم تحقق نتيجة سلبية، وبالتالي هذا ما أدى إلى استخلاص نتائج ضعيفة، ومنه نستنتج من خلال ذلك ان دراستنا ستضيف جديدا من خلال تقديم قيمة لبحث دور الجامعة الرئيسي باعتبارها مصدرا أساسيا غير وسيطي لمحدداتها الجامعية المختلفة في تنمية وخلق مشاريع ابتكارية خصوصا ذات التكنولوجيا العالية، وانها مدروسة في بيئة مختلفة عن بيئة لا توفر أصلا وسائط ولا همزات للوصل، ولا تتواجد بها على غرار البيئة الفرنسية المستهدفة للدراسة السابقة، وبالتالي فحتما ان اختلافات البيئة تؤدي إلى استنتاجات مختلفة وبالتالي اضافة جديدة لبيئة دراسة بحثنا.

II-2-2- الدراسات ذات العلاقة غير المباشرة.

1- الدراسة الاولى :

Leila Temri, Samia Haddad**, « Le processus de création d'entreprises de biotechnologies. Résultats d'une étude exploratoire** », Revue française de gestion, 2009/2 (n° 192).

يتمحور موضوع هذه المداخلة حول تحديد أهم العوامل المحددة لإنشاء مؤسسات تكنولوجيا الاحياء، والتي تتمثل في مايلي:

الفئة الاولى : الخصائص النفسية للمقاول، الفئة الثانية : دور الاقليم (الوسط المقاولاتي)، وكذا التكوين والخبرة المهنية، الفئة الثالثة : المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات المرتبطة بالعلاقات.

- بالنسبة لفئات الفاعلين المعنيين بعملية ابتكار مؤسسات، فهي المخابر الأكاديمية، السلطات العمومية، المؤسسات المالية وكذا الزبائن والمستخدمين كلهم بصفة متفاعلة تعاونية، وهذا شرط أساسي لا غنى عنه لنجاح إنشاء المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية، خاصة التي ينشئها الباحثون، لذا وجب القرب الدائم من المخابر الاكاديمية، وبالظبط فيما يخص انشاء مؤسسات تكنولوجيا الأحياء فان للسياسيات العمومية دور كبير، وكذا للمؤهلات العلمية والتكنولوجية للمنطقة وحجم السوق المحلية (السياسات الجهوية)، بالإضافة إلى القرب من قطب بحث علمي وكذا وجود ثقافة مقاولتية وتوفر اليد العاملة المؤهلة وحضور مؤسسات متخصصة في خدمة المؤسسة ومكاتب استشارة وكذا امكانية الحصول على تمويلات.

- تمت طريقة معالجة الدراسة ضمن الاطار التحليلي للموضوع انجز على دراسة استكشافية لدى 08 مؤسسات لتكنولوجيا الأحياء، من خلال اجراء العديد من المقابلات الشبه توجيهية مع مسيرين منشئين للمؤسسات الثماني،

ضمن دراسة قطب مونبوليولي (Montpellier) فقد تم استجواب الاشخاص المنشئين عن مؤسساتهم، وعن المحفزات التى دفعتهم للإنشاء.

– أثبتت نتائج الدراسة أن مؤهلات الأشخاص المنشئين للمؤسسات : توفر ميولات لديهم حول الإنشاء، توفر مؤهلاتهم العلمية (من خلال التكوين أو الخبرة)، معظمهم حائزين على شهادة الدكتوراه (في محال بيولوجيا الجزئيات أو في مجال قريب له)، بعض المؤسسين لهم تكوين (أولي أو تكويني) في مجال الهندسة، يوجد من بين الفرق على الأقل شخص متخصص في العلوم وله خبرة (سواء في المجال العلمي أو الصناعي)، من بينهم من لديهم خبرة صناعية (فاقت العشر 10 سنوات)، سبق لهم وأن أنشئوا مؤسسات من قبل، قد استفادوا من مؤهلات متخصصة في ادارة الاعمال (خصوصا في المالية)، وجود خصائص تقليدية (كالرغبة والإرادة، والاستقلالية والتحدي، والرهان، والمغامرة..الخ)، بالإضافة إلى تواجد بعض المحفزات.

*– أوجه التشابه:

تتشابه الدراستين من حيث ان كلاهما يركز على نتيجة المحددات التي تؤدي إلى انشاء وتنمية مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية، وبالتالي فكلا الدراستين درست المتغير التابع.

*– أوجه الاختلاف:

أهم وجه اختلاف نميزه بين الدراستين هو أن من حيث طبيعة ونوع المحددات المدروسة، فدراستنا تركز على طبيعة المحددات المتواجدة بالجامعة بالضبط، وتتعمق في نواتجها التي تحقق مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية، بينما الدراسة السابقة تركز على المحددات التي تعمل على انشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بصفة عامة دون الاهتمام بتخصص وحيد معين، كذلك نلمس الاختلاف بين الدراستين من حيث مخرجاتهما، تمثلت مخرجات الدراسة في العوامل المدروسة، بحيث ان دراستنا تركز على نواتجها العلمية المحققة والتي تتمثل أساسا بالمشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بشتى أنواعها لأنها مخرجات بقطاع ذي تعليم عالي وبحث علمي يفرض حتمية ذلك، بينما الدراسة السابقة تدرس العوامل العامة المحددة لإنشاء مؤسسة متخصصة بتكنولوجيا الاحياء فقط واعتبرتها نموذج عام يمكن القياس بنتائجه لباقي المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية واعتبرت تكنولوجيا الأحياء عنصر من العناصر المكونة للمشاريع ذات التكنولوجيا العالية.

*– التعليق على الدراسة :

من خلال الدراسة السابقة يمكننا القول ان معالجتها الوافية اقتصرت على دراسة جميع المتغيرات والعوامل العامة لإنشاء مؤسسات تكنولوجيا الاحياء فقط، وربطت حتمية العوامل المحددة بعنصر وحيد وأهملت باقي العناصر، أي

أنها درستها بناحية الحصر (كان الحصر بالاعتماد على تكنولوجيا الاحياء فقط)، ودرستها من ناحية المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية، وهذا ما تجاوزته دراستنا لتشمل دراسة عينة مختلفة ومتنوعة من المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية، من جهة أخرى كذلك نلاحظ أن الدراسة السابقة درست العوامل المحددة للإنشاء بصفة عامة، بالاعتماد على عناصر عامة وطبيعية (تقليدية) لمنشئين عاديين، وربطت ضرورة انشائهم لمشاريع ابتكارية غير طبيعية وذات مستوى تكنولوجي عالي، وهذا ما أدى إلى ضعف النتائج والذي أدى بدوره إلى قصر في تفسيرها، وهذا ما تجاوزته دراستنا، اذ أنها ربطت حتمية انشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية من مصدرها الأساسي ألا وهو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وبالضبط بأعلى هضابه وهي الجامعة، لتقدم دراستنا بذلك رؤية كافية يمكن من خلالها الحكم على نتيجة المنتوج العلمي المحصل من طرف الباحثين الجامعيين، وبالضبط من جانب تحصيلهم لمشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بها.

2– الدراسة الثانية :

HADDAD Samia, « **Création des entreprises innovantes en Tunisie. Résultats d'une étude exploratoire** » ,Revue internationale P.M.E.: économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, Université du Québec canada, 2013.

تناولت هذه الدراسة خصوصية المؤسسات المبتكرة بتونس، خاصة تلك المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتحليل القيود الملازمة للإنشاء ابتكاراتهم. تمحورت الإشكالية العامة للأطروحة في التساؤل الرئيسي التالي: دراسة خصوصية المؤسسات المبتكرة في تونس خاصة المؤسسات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بينما شمل هدف الدراسة الاساسي بتحديد خصائص المؤسسات المبتكرة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحليل الصعوبات الكامنة لعملية إنشائها، فيما تمثلت أهمية الدراسة في كون شغل المقاولة مكانة جد مهمة في الاقتصاد الوطني.

– جمعت بيانات الدراسة من خلال تحقيق اجري قرب عينة من 17 – سبعة عشر– مؤسسة ذات تكنولوجيا عالية، تأسست في الحديقة التكنولوجية (منطقة الغزالة – بتونس–)، بحيث ان اختيار هذه العينة سمح لهم بتحديد المعلومات النوعية، فتحاول الدراسة تحليل ظاهرة انشاء وابتكار المؤسسات المبتكرة في تونس، لمعالجة ما سبق تم تقديم إستبانة لمجتمع البحث، بالإضافة إلى استخدام المقابلة (محادثة) نصف (شبه) موجهة والتي هي تفاعل لفظي حيوي بطريقة مرنة لفهم سلوك المشاريع الخاصة، كما قدمت الباحثة استعراض الأدبيات المتعلقة بالمقاولة المبتكرة وسلسلة المقابلات الاستكشافية التي أجريت على عينة الدراسة.

– نتائج الدراسة تشير أن المقاولين للعينة هم أساسا رجال لديهم مستوى عالٍ من التعليم الذين اشتقوا في معظم الحالات من مدارس المهندسين. كذلك، تحفيزات خاصة تشجع مقاولين العينة المتخذة، الحاجة لميدان الاعلام الآلي، والالكتروتقني والوسائط المتعددة، والغيرة والرغبة في ترجمة أي شئ في المستوى.

– فيما يتعلق بالخبرة المهنية لقد اكتشفت الدراسة انها احد المحددات الاساسية للمقاولين، كذلك أن يكون هناك خبرة خارجية سابقة لإنشاء مؤسسة تبين كذلك عاملا مشجعا للمشاريع، مع ذلك نقص التمويل وعدم اليقين حول احتمالات نجاح مشروع مبتكر كانت في الأصل للحد من طموحات المبتكرين المحققين، في الواقع نتائج الدراسة الاستقصائية تبين وجود صعوبات التي واجهها المقاولين عند الدراسة لتمويل مشاريعهم، ولتحقيق هذه الغاية نشير إلى أن المعاهد المالية ترفض بصفة عامة تمويل المشاريع المبتكرة وتطلب ضمانات كبيرة القيمة، ويضيف هذا النهج الاداري من انشاء المؤسسة المبتكرة التي هي مرهقة وبطيئة (اجراءات وشكليات لأجل تحضير الملف).

*– أوجه التشابه :

من حيث الهدف هناك أوجه تشابه بين دراستنا والدراسة السابقة من ناحية أن كلاهما يركز على خلق مشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية.

*– أوجه الاختلاف

الدراسة السابقة تركز على خلق مؤسسات ومشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية بالمجتمع بصفة عامة، لكن دراستنا تركز على خلق مشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية بالجامعة، أي اننا خصصنا قطاع معين (قطاع التعليم العالي).

*– التعليق على الدراسة :

مما لاحظناه من الدراسة السابقة بالنسبة لمعالجة المضمون فقد كانت حسب نظرتنا مستوفاة لجميع العناصر المحددة لها، لكن بالمقارنة بدراستنا فإنها تطبق قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أي اننا ندرس كل ما سبق داخل الجامعة بالضبط وكذا مختلف تبعات ذلك، كون ان المناخ العام لدراستنا يختلف عن مناخ هذه الدراسة، ذلك أن المناخ الجامعي هو مناخ للبحث العلمي، والمحيط الجامعي يختلف اختلافا جذريا عن المناخ الخارجي لإنشاء أي مؤسسة مبتكرة، كون ان طبيعة المشاريع المبتكرة في الجامعة يكتسي ويغلب عليها الطابع العلمي والفكري كالمنشورات العلمية وبراءات الاختراع وبالتالي مشاريع ذات تكنولوجيا عالية.

II–3 – الدراسات المتعلقة بالمحددات الجامعية والمشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية

يحتوي هذا القسم على الدراسات التي تطرق اليها سابقينا والتي لها علاقة بموضوع دراستنا من ناحية الجمع بين المتغيرين التابع والمستقل، وقد تم تقسيمها إلى مطلبين، الدراسات ذات العلاقة المباشرة والدراسات ذات العلاقة غير المباشرة.

II–3–1– الدراسات ذات العلاقة المباشرة.

1– الدراسة الاولى :

Therrien Aline, « **Valorisation de la recherche biomédicale et création d'entreprises dérivées à l'Université Laval. Les dilemmes et les tensions suscités par l'émergence d'un modèle entrepreneurial en milieu universitaire** », 2005-11, thèse de doctorat, en sciences sociales, Université Laval.

إن هذا البحث المقدم يتألف من دراسة حالة نوعية تركز على القضايا والتوترات التى أثارتها ظهور الأنشطة ذات الطبيعة المقاولتية في المجال الاكاديمي، إلى جانب هويته الأساسية ودورها في الاقتصاد الاجتماعي، انشاء مؤسسات مستمدة للتطوير تجاريا من ثمار البحث العلمي، يكشف ظاهرة متنامية بين الأساتذة الباحثين في ميدان الطب الحيوي على مدى العقدين الماضيين.

وبالتالي إشكالية البحث تمثلت في : ما هي القضايا والتوترات والمعضلات الناشئة من الباحثين والأساتذة بإنشاء مؤسسة معينة من القيمة التجارية لثمار البحث العلمي؟، وبالتالي تدرس الدراسة العملية الاجتماعية، المؤسساتية والمعهدية التى تؤطر انتاج الابتكار، هدف الدراسة هو تسليط الضوء على النقاط البارزة لوضعية موقف أساتذة التعليم العالي في منصبهم وموقفهم وأثرهم حول جهد النشاطات التجارية في مهمتهم كأساتذة تعليم عالي، وحول زملاءهم والطلبة كذلك حول المؤسسة الجامعية العامة، وبالتالي الهدف العام هو فهم الظاهرة المحيطة بازدياد الانشطة المقاولتية في داخل المعاهد الجامعية، وعلى وجه التحديد التعرف على التحديات التي تواجه ذلك.

تمت طريقة معالجة الدراسة وفقا لبيانات نوعية (الأدب الكمي)، النهج الكمي، المقاربة الكمية لإعداد وصف احصائي لعدد المؤسسات المشتقة ضمن انشاءها من البحث الجامعي في جامعة كيبك بكندا، أو حتى عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة كل سنة من طرف كل الجامعات الكندية، وتتيح تسليط الضوء على مختلف العوامل التى تؤدي الباحثين في الجامعة إلى النشر (البحث) المقاولاتي، ويتم التحليل على أساس شهادة أساتذة من ذوي الخبرة في

هذا النشاط، وكذا التحدث إلى ممثلي فرع الجامعة المسئولة عن تثمين تجارة البحوث، بالإضافة إلى الاجتماع بالمنظمات التى لها علاقة بالتثمين (الانشاء) وكذا بالمؤسسات ذات رأس المال الاستثماري لإعطاء صورة كاملة.

قام الباحث بتصميم نموذج تحليل أصلي، هذا النموذج يتضمن كل مرة الآليات الخاصة بوضعية سير مؤسسة مستمدة، بالإضافة إلى مختلف المشاكل التى تواجه الفاعلين الجامعيين (الباحثين والمديريات) في كل مرحلة من عملية التثمين، التي تسمح بضبط الحقيقة والواقع.

الشكل رقم (2-5) : المسار النظري (للدراسة السابقة)

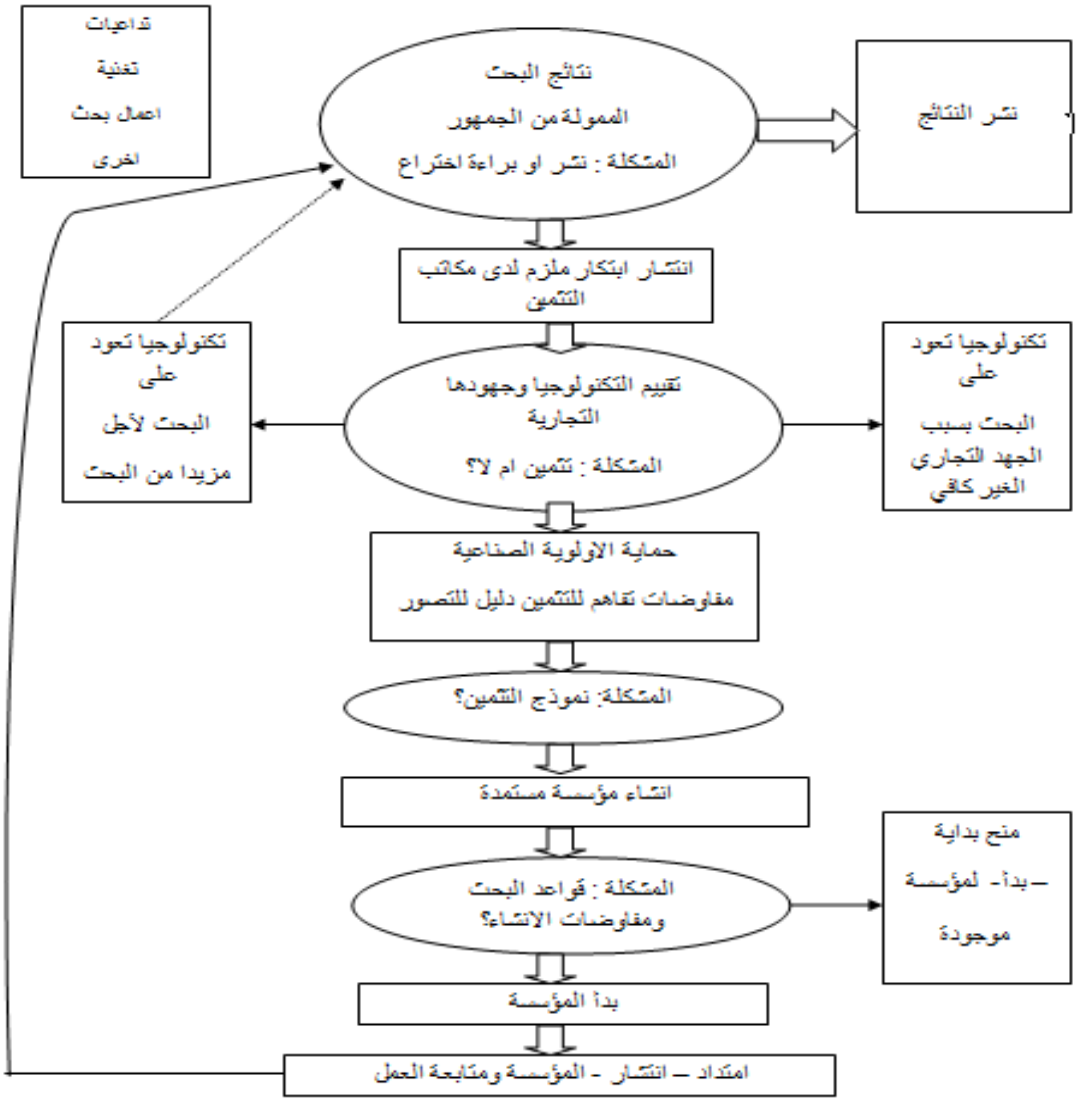

Source: Therrien Aline, « **Valorisation de la recherche biomédicale et création d'entreprises dérivées à l'Université Laval. Les dilemmes et les tensions suscités par l'émergence d'un modèle entrepreneurial en milieu universitaire** », 2005-11, thèse de doctorat, en sciences sociales, Université Laval, http://theses.ulaval.ca/archimede/fichiers/23133/ch02.html#N1037A, consulté le : 01/01/2015.

كما اتبعت الدراسة كذالك أسلوب دراسة الحالة النوعية، وهو النهج المحدد لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة لهذه الحالة، (كدراسة كيفية)، بالإضافة إلى النهج الاستقرائي بناءً على ضوء الملاحظات التجريبية والبيانات التي تم جمعها على أرض الواقع، وبالتالي تنفيذ الاسلوب المحدد للدراسة من خلال وجهة النظر النوعية تنطلق من طريقتين، 1/-تحقيق مقابلات شبه منظمة، 2/-تحليل المصادر الوثائقية الرسمية، وفقا لمبدأ تثليث البيانات، أي تقييم هذه ظاهرة الدراسة وفقا لمجموعة متنوعة من وجهات النظر من خلال جمع وتحليل الوثائق الرسمية.

- النتائج المتوصل إليها من الدراسة تمثلت في أن تثمين البحث في جامعة لافال هو ليس حديث بل منذ 1986، وبالتالي فان انشاء مؤسسة مستمدة هو الحل المؤكد والأكثر حكمة لملائمة تطوير الابتكار، اذا الدور الذي يمكن ان يلعبه المبتكر في تثمين اكتشافه التكنولوجي، له درجات مختلفة من المشاركة المحتملة للباحث، بدءا من فرز كلي للمشروع حتى الرغبة في ان يكون على رأس المديرية، مرورا بالغيرة في المشاركة خاصة في تطوير المنتج العلمي.

- أغلب اساتذة التعليم العالي لا يعتبرون صدفة المقاولتية، اذا لا يرغبون في التخلي عن مناصبهم في جامعة لافال، لأجل تكريس طاقاتهم بشكل حصري في تطوير الشراكة الجديدة. هذا الغياب في تنظيم "المقاولتية" عند المبتكرين أساتذة التعليم العالي بشأنه أن يفسر وفقا للمجيبين لماذا البعض لا يستعينوا بخدمات "SOVAR" (هي مؤسسة مستقلة مكرسة لتطوير تكنولوجيا جديدة خاصة بالبحوث الجامعية والشركاء في مجال ومركز البحوث)، التي تفرض عموما جناح "الاعمال" لعملية التثمين.

- "الحلزون الثلاثي" استخدم لتحقيق التحول وتقوية العلاقات وأخذ مكان بين الوسط الجامعي والفاعلين في الوسط الصناعي، اذ ان ترابط وجمع منطق جديد للترابط في المستقبل في المجالات التقليدية وهي الجامعة الصناعة والدولة، وبالتالي ولادة تنظيم صناعي هجين، وبالتالي شكل "الحلزون الثلاثي" شكل مناسب للإحاطة بالإشكالية المطروحة.

- وبالتالي سمحت نتائج الدراسة بتأكيد ظهور نموذج معتدل الأعمال -هجين- على عكس الفرضية القائمة على ظهور المقاولتية الجديدة يظهر توترات وقضايا هيكلية، كذلك نتائج الدراسة تظهر وجود نقص كبير في الموارد سواء من الناحية المالية أو من حيث الخبرة المطلوبة لتنفيذ مشروع مقاولاتي، بينما ادارة الجامعة تقوم بحماية مشددة لحماية ميزانية الملكية الفكرية، وأنه ينبغي له تحمل العنصر التجاري، نسميها "شراكة" غرضها تبادل الخدمات وموارد مختلفة وهو نموذج تقترحه الدراسة كشخصية وسيطية وبالتالي فهي حلول مبتكرة لمتطلبات جديدة من اقتصاد اجتماعي متجه للتعايش.

*- أوجه التشابه :

حسب وجهة النظر العلمية هناك أوجه تشابه بين دراستنا والدراسة السابقة، خاصة من حيث الهدف اذ ان كلاهما يركز على النتيجة المحصلة وهي الفائدة الاجتماعية والاقتصادية التي تلعبها الجامعات في تقدم الدول من خلال خلق مشاريع ابتكارية تكنولوجية ومؤسسات صناعية مستمدة منها، أي ان كلاهما يقدم لفهم الظاهرة المحيطة بازدياد الأنشطة المقاولتية في الجامعة تحت مسمى "الجامعة المقاولتية". وبالتالي نلمس درجة توافق كبيرة بين الدراستين لأن كلاهما يركز على المحدد الجامعي الرئيسي وهو البحث العلمي الجامعي ومدى مساهمته في خلق وإنشاء وتنمية مشاريع ابتكارية.

*- أوجه الاختلاف

من خلال معالجتنا للدراسة وجدنا هناك اختلافات بسيطة بينها وبين دراستنا المقدمة، بحيث أن الدراسة السابقة ركزت وبشكل رئيسي على محدد البحث الجامعي رغم تركيزها على الوسط الجامعي بالجامعة لكنها أهملت باقي العناصر كالتكوين وسياسات التعليم العالي، على عكس دراستنا التى تلم بأغلب العناصر المحددة بتنمية المشاريع الابتكارية التكنولوجية بالجامعة، بالإضافة إلى أن الدراسة في طريقة معالجتها استخدمت جانب الوصف الاحصائي لعدد المؤسسات المستمدة من البحث الجامعي في جامعة واحدة وهي جامعة كبيك بكندا، وهذا ما يختلف عن دراستنا التي تدرس مدى مساهمة الجامعة ومحدداتها في تنمية مشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية وفقا لاستبيان مقدم لجميع الفاعلين بالوسط الجامعي والمساهمين في ذلك من أساتذة وباحثين وطلبة (لأن الطلبة كذلك بإمكانهم المساهمة في ذلك، خصوصا طلبة الدكتوراه والطلبة المنخرطين في مخابر للبحث العلمي)، لأن الدراسة السابقة اعتمدت شهادة الأساتذة فقط بالوسط الجامعي، كما اعتمدت كذلك شهادة المنظمات الخارجية ذات الصلة بإنشائها الاولي من طرف الاساتذة الجامعيين.

بالإضافة إلى وجود اختلاف آخر بين الدراستين هو أن الدراسة ركزت على خلق مؤسسة يغلب عليها الطابع المؤسساتي (الصناعي)، لذا وجد هناك تباين في النتائج، وهناك من اعتبر أن ذلك قد يساهم في متاجرة البحث الجامعي، وهو ما خلق نقص تجاوزته دراستنا التي ركزت على مشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية بغض النظر ان كانت هذه المشاريع في حد ذاتها مؤسسات ام لا، لأنها تمثل بصفة عامة مشاريع مبتكرة خلقت من الوسط الجامعي.

*- التعليق على الدراسة :

اقتصرت المعالجة الوافية فقط على متغير واحد وهو البحث العلمي بالجامعة، رغم أن معالجته كمحدد وحيد كانت بصورة كافية وملمة رغم عدم كفايته لوحده، أما بالنسبة لمنهج البحث فقد إقتصر على جانب الوصف الاحصائي

لعدد المؤسسات المستمدة من البحث الجامعي في جامعة واحدة بكندا (جامعة كيبيك) وهو ما يعتبر حسب نظرتنا غير كافي ويؤدي إلى نتائج ضعيفة لأنه اقتصر على جامعة واحدة في البلد المدروس وبقطاع واحد وهو الطب الحيوي ولم يستخدم أي أسلوب احصائي يثبت ذلك على عكس دراستنا التي اعتمدت طريقة الاستبيان لتبيان ذلك والذي يقدم لعينة من الجامعات الجزائرية (عدد من الجامعات). وبالتالي نستخلص أن دراستنا هي امتداد لهذه الدراسة وتعتبر دراسة جديدة ومكملة لهذه الدراسة وتضفي قيمة لباقي المحددات الجامعية بالاعتماد على طريقة احصائية متمثلة في استبيان مقدم لعينة من الجامعات الجزائرية التى كانت بها مساهمات في إنشاء مشاريع ابتكارية ذات مقدور تكنولوجي عالي في مختلف القطاعات، خصوصا ان الاختلاف البيئي بين الدراستين يستوجب دراسة أكبر لدراستنا من حيث ضرورة كبر حجم العينة، لأن اعتماد جامعة واحدة في نطاق بيئتنا لا يؤدي لنفس النتائج المحققة في جامعة واحدة أجنبية، لأن المناخ العام للبيئة الاجنبية يعتبر أرضية جد خصبة لخلق عدة مشاريع ومؤسسات مستمدة من الوسط الجامعي في جامعة واحدة فقط.

من الملاحظ كذلك بالدراسة السابقة هو عدم ضبط الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية، بحيث ان اهمال هذه العناصر المهمة في أي دراسة حسب نظرتنا يشكل عنصر قصور وافتقار علمي صحيح للدراسة، مما يصعب دراستها من طرف أي باحث يود تحديد معالم الدراسة، وبالتالي لم تستوفي الدراسة السابقة الجانب المنهجي العلمي الصحيح للبحث العلمي. وبالتالي بناءا على نتائج الدراسة التي أثبتت أن من بين أهم معوقات إنشاء مؤسسات مستمدة من نتائج البحث العلمي هي عدم امتلاك الاساتذة للمهارات الازمة ليكونوا مدراء جيدون في مجال الأعمال، وخبرتهم واهتمامهم تتمحور قبل كل شئ في المجال العلمي، هذا الغياب في "تنظيم المقاولتية" عند المبتكرين أساتذة التعليم العالي شكل عائق صعب المهمة بالنسبة للأساتذة بصفة أوتوماتيكية حسب وجهة نظرنا في انشاء مؤسسة في حد ذاتها، على عكس دراستنا التي لا تدرس انشاء مؤسسات مستمدة من نتائج البحث العلمي في حد ذاتها بل تركز على نتائج دراستهم التي تسهم في خلق مشاريع ابتكارية مبنية أساسا على محددات جامعية، وهو ما يخفف ذلك على الباحث في انشاء مشروع مبتكر على عكس انشاء مؤسسة مستقلة.

2– الدراسة الثانية :

Janet Bercovitz, Maryann Feldmann ,« **Entpreprenerial Universities and Technology Transfer: A Conceptual Framework for Understanding Knowledge-Based Economic Development**», Journal of Technology Transfer, 31, 2006.

يدور موضوع هذه المداخلة حول الجامعات المقاولاتية ونقل التكنولوجيا، وذلك ضمن إطار مفهومي لفهم التنمية الاقتصادية المبنية على المعرفة، بحيث يقدم البحث إطارا لتوضيح دور الجامعات في أنظمة الابتكار، والغرض من هذا الإطار هو إدراج التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطال قدرة الجامعات على انشاء معرفة جديدة

ونشرها في طرق اقتصادية نافعة والمساهمة بذلك في النمو الاقتصادي والرفاهية، وبالتالي يحقق البحث تحقيق فهم أشمل للعلاقات القائمة بين الجامعة والصناعة وأثر هذه العلاقات في أنظمة الابتكار المبنية على المعرفة.

اعتمد الباحث في مداخلته طريق معالجة مبنية أساسا على دراسة نظرية، متبعا في بعض الأحيان على الجانب الوصفي لوصف واقع المقاولتية بالجامعة وكيفية نقل التكنولوجيا منها، مع ذكر السياق التاريخي لتطور ذلك، كما انه اعتمد على تقديم امثلة للجامعات لدراستها وهي جامعة ستانفورد ومعهد ماساتشوست لتكنولوجيا (MIT).

– نتائج الدراسة تثبت ان قدرة الباحثين المنفردين على تكييف قيمة الملكية الفكرية تكون خاضعة لتأثير سياسات الجامعة فيما يخص براءة الاختراع وحقوق الطبع، ونتيجة لذلك يعتبر التباين في حقوق الملكية الفكرية عاملا هاما قد يكون له تأثير في نتائج نقل التكنولوجيا، أن نتائج نقل التكنولوجيا قد تكون معتمدة على الممارسات التنظيمية التي من شأنها التقليل من الفروق الظاهرة فيما يتعلق بالدوافع والتحفيزات والثقافات التنظيمية للعناصر الفاعلة والمندمجة في هذا المسار، كما أن نشاطات نقل التكنولوجيا المتجلية في تراخيص المعرفة المنتجة في الجامعة، والتماس المزيد من الرعاية لمشاريع البحث والتطوير أو الاثنين معا تميزها موارد نقل العلاقات الاستقلالية ومحفزات مكاتب ترخيص التكنولوجيا.

– توصلت الدراسة إلى أن دراسات دور الجامعات في أنظمة الابتكار تميل عموما إلى التركيز على قياسات المرتبطة بالمدخلات والمخرجات، فالمدخلات تشمل مثلا مبالغ تمويل البحث، أعداد الكليات أو المستخدمين العلميين، نوعية البرامج الأكاديمية أو المصادر المخصصة لنقل التكنولوجيا وكل هذه العناصر قابلة للقياس والتجميع من طرف الحكومة والمنظمات المهنية، أما المخرجات في هذا السياق فتمثل عدد براءات الاختراع وعدد تراخيص الممنوحة للصناعة وعدد الشركات المنفصلة ومؤشرات التغيير في التوظيف والنمو الاقتصادي وهذه العناصر تشكل مكونا قابلا للإحصاء بخصوص التفاعل بين الجامعة والصناعة.

– تساهم الجامعة في إثراء مخزون التكنولوجي الذي قد تعتمد عليه المؤسسات من أجل ابتكار النمو، وأن تكثر المؤسسات المحلية المرتبطة بأهم الهيئات الاكاديمية على غرار جامعة ستانفورد ومعهد ماساتشوست للتكنولوجيا، بحيث شهدت العديد من جامعات البحث طلبا متزايدا للمساعدة في الإشراف على التنمية الاقتصادية المحلية إنشاء مؤسسات فتية قائمة على البحث الاكاديمي.

– لقد أثبتت الجامعات قدرتها على التأقلم للإستجابة للنقل التكنولوجي النشيط، إن محاولات انشاء مؤسسات منفصلة جديدة تلبي تطلعات متزايدة تحتاج من خلالها الجامعات أن تنخرط في التنمية الاقتصادية وتثبت فعاليتها، فالاستفسار قائم حول ما إذا كانت برامج الجامعة الهادفة إلى تشجيع العمل المقاولاتي تجسد أفصل توظيف لموارد الدولة والجامعة، ولعل أحد أهم نقاطها ومحدداتها هو التعليم العالي ومدى تنوعه واتصافه باللامركزية، وهي أهم نتيجة

توصلت اليها الباحثون في هذا البحث، وبالتالي فإن المحيط الاقتصادي والسياسي الذي يتضمن نظام الابتكار يحدد نسبة ونوع الإنتاج المعرفي الجامعي ومنه فإنه يؤثر على نسبة التغيير التكنولوجي، علاوة على ما سبق يوجد في الجامعة الواحدة تأثيرات داخلية إضافية تحدد نسب وتوجهات التدفق المعرفي في تلك المؤسسة.

*- أوجه التشابه:

هناك وجه تشابه بين الدراستين من حيث ان كلاهما يركز على الجامعة، وخصوصا على موضوع المقاولتية بها، وكذا اهتمامهم بالابتكار والابتكار التكنولوجي خصوصا.
- كذلك يكمن وجه التشابه بين الدراستين في ان كلاهما يركز على محدد التعليم العالي بالجامعة.

*- أوجه الاختلاف:

يكمن الاختلاف بين الدراستين من حيث عدد المحددات الجامعية، اذ ان الدراسة السابقة اكتفت بالتعليق على محدد وحيد وهو التعليم العالي ومختلف سياساته المنتهجة داخل أسوار الجامعة، على عكس دراستنا التي شملت أغلب المحددات الجامعية من بحث علمي وتكوين جامعي.

كذلك يكمن وجه الاختلاف بين الدراستين في أن الدراسة السابقة اكتفت بتقديم بحث نظري بحت لجامعة واحدة ومركز بحث علمي وحيد، على عكس دراستنا التي اعتمدت على دراسة تطبيقية، ترتكز على أداة الاستبيان، الذي طرح على عينة مختلفة من جامعات جزائرية.

*- التعليق على الدراسة :

عالجت الدراسة السابقة موضوع البحث من المنظور النظري فقط، وركزت كذلك على جامعة واحدة ومركز بحث وحيد، وحكمت من خلالهما على وجود المقاولتية بالجامعة، وهذا حسب وجهة نظرنا أدى إلى نتائج ضعيفة تؤدي حتميا إلى قصر في تفسيرها ومحدودية نظرها، على عكس دراستنا التي تعتمد أساسا على الجانب التطبيقي، عن طريق الاستبيان المقدم لعينة من جامعات جزائرية متعددة، وهذا ما يعطي مصداقية اكثر لموضوع الدراسة.

II-3-2- الدراسات ذات العلاقة غير المباشرة.

1- الدراسة الاولى :

Ming Feng TANG, «**Le Transfert de Technologies de l'Université vers l'Industrie dans le Système National d'Innovation Chinois**», 2008, THÈSE De Doctorat de Sciences Économiques, Université Louis Pasteur Strasbourg I.

تركز هذه الدراسة على دور الجامعة كفاعل رئيسي في نظام الابتكار الوطني الصيني، وتتناول الاشكالية الأساسية التالية : كيف يمكن للجامعة أن تلعب دورا في تعزيز الابتكار المحلي في الصين؟، وبالتالي فالدراسة تركز على الطريقة التي تستخدمها الجامعة للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وحاضنات نقل التكنولوجيا، بالاعتماد أساسا على الابتكارات المؤسساتية الثلاثة اولها النموذج الصيني المعروف بايدول (bayh-dole)* الذي يتم استعماله مع المراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا كسياسة لتشجيع الابتكار المحلي، كما تعتمد ثانيا على مكاتب الجامعة لتحويل الجامعة والحاضنات الجامعية لغرض نقل التكنولوجيا الجامعية.

– تمت طريقة معالجة الاطروحة باستخدام المنهجية المعتمدة على المصادر المختلفة، تشمل البيانات الكمية والنوعية، بحيث البيانات الكمية كانت في المجاميع التي تم جمعها من الوثائق المنشورة والمحفوظات وتحليلها بواسطة النماذج الاحصائية، أما المعطيات النوعية جمعت خلال زيارات المواقع ومقابلات حرة، واستبيانات واستطلاعات شبه منظمة، كما استخدمت ايضا دراسات الحالة في هذه الاطروحة. اما بالنسبة لعينة الدراسة فقد اعتمد هذا البحث على دراسة مراكز نقل التكنولوجيا في ستة (6) جامعات صينية، وكذا التطرق للحاضنات الجامعية (مقاربة بين الصين وفرنسا)، العينات الثلاثة هي، حاضنة جامعة تشونغ كينغ، وكاوهيجينغ، وحاضنة كاوهيجينغ للتسيير التكنولوجي (حاضنة غير جامعية) وحاضنة سيميا (حاضنة جامعة الالزاس).

– تمثلت نتائج الدراسة في كون ان السكان المكونين والمتعلمين بصفة جيدة لهم دور كبير في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، كما يعتبر طلبة ما بعد التخرج والتدرج طاقة إبداعية كامنة ويقومون بخلق الجو التنافسي بين المؤسسات.

– كما تشير نتائج البحث بأن النظام الوطني للابتكار في الصين قد نشأ على معيارين، الأول له صلة باستيراد التكنولوجيا وأما الثاني فله علاقة بالابتكار المحلي، ولقد كان للمبادرات الوطنية أثر إيجابي على نمو الصناعة التكنولوجية العالية في الصين وكذا المنشورات العلمية وعلى براءات الاختراع، كما أن التعاون في مجال البحث والتطوير وإنشاء الفروع سهل نقل التكنولوجيا من الجامعات إلى المصانع ودعم المقاولين الأكاديميين، وتحويل براءات الاختراع إلى سلع جديدة وخدمات.

– تظهر نتائج البحث أن مكاتب تحويل التكنولوجيا مرتبطة بتفعيل ميثاق بايدول (bayh-dole) وكذا ضرورة تعزيز صناع القرار السياسي لتحويلات التكنولوجية بين الجامعة والقطاع الصناعي وتشجيع الجامعة على متابعة مسارها في تعزيز العائدات الاقتصادية.

*(من ويكي بيديا قانون تكنولوجيا الابتكار، فهو يمثل يمثل قانون براءة الاختراع، ميثاق يعطي للجامعة الحق في تسجيل براءات الاختراع التي تتأتى من بحوثها، والترخيص لها في شكل مؤسسات تجارية) : https://fr.wikipedia.org/wiki/Bayh-Dole_Act, consulté le 10/10/2017.

– فيما يخص ميثاق بايدول (bayh-dole) الصيني لمنح براءات الاختراع والتراخيص الجامعية فإن نتائج البحث كذلك بينت أن الميثاق هو العامل الوحيد وراء ارتفاع عدد براءات الاختراع والتراخيص الجامعية، وفيما يخص المراكز الوطنية يشير تحليل الدراسة الكمي والنوعي إلى أنها تلعب دورا هاما في ترقية الجامعة على الحصول على براءات الاختراع وخلق فروع مؤسسات أكثر من نشاطات الاعتماد.

– إن المراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا تسهل عملية الاستغلال التجاري للاختراعات الجامعية لكنها لا تمثل سوى أحد العوامل المؤثرة، إذ أن استمرار الانفاق في البحث والتطوير وزيادة الوعي بخصوص حماية الملكية الفكرية ودعم القدرات وتطوير الأنظمة المؤسساتية المبتكرة ذات الصلة بالجامعة كلها تجعل من النتائج الأكاديمية رأس مال تجاري.

– إن كلا من ميثاق بايدول (bayh-dole) والمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا لها أثر إيجابي في توسيع قدرة الجامعة على الحصول على براءات الاختراع، لكن جزءا صغيرا من التكنولوجيات الحاصلة على براءات الاختراع مستغلة تجاريا من طرف المؤسسات، والنقطة الأخرى التي تثير الاهتمام هي أن عددا قليلا من الجامعات بدأ يستخدم براءات الاختراع كمؤشر لتقييم حجم عمل الأساتذة.

– إضافتا إلى المراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا تعتبر الحاضنات الجامعية ابتكارا مؤسساتيا آخر في النظام الوطني الصيني للابتكار، إذ ينظر إليها أنها عامل منشط للابتكار المحلي.

– في الأخير يمكن القول ان نتائج البحث تبين تطور النظام الوطني للابتكار الصيني قد أدى إلى تعزيز خلق واستغلال المعارف، لكن ان القدرات الاستيعابية والابتكارية للمؤسسات الصينية ليست كافية بالنسبة لتلك المؤسسات في البلدان المتقدمة، وقد لاحظ الباحث أن الجامعة قد أسهمت في التغلب على نقاط ضعف المؤسسات في نقل التكنولوجيا، وخاصة في انتاج الموارد البشرية المؤهلة، وخلق مؤسسات تكنولوجية جديدة ومبتكرة، باختصار الجامعات عززت علاقتها مع الصناعة، في نفس الوقت لتقييم النظام الوطني للابتكار الصيني.

*–أوجه التشابه:

نلاحظ أن هناك أوجه تشابه كبيرة بين دراستنا والدراسة السابقة، خصوصا من حيث الهدف، إذ أن كلاهما يركز على الدور المهم الذي تلعبه الجامعة ومختلف محدداتها من بحث وتكوين وتطوير وكيفية تحويلها لهاته المحددات إلى الصناعات المتعددة وبالتالي خلق مشاريع ابتكارية تكنولوجية ذات تكنولوجيا عالية، حيث ان كلا الدراستين درس مخرجات الجامعة التكنولوجية نحو الصناعة ككل.

*- أوجه الاختلاف:

يكمن الاختلاف بين الدراستين أساسا في البيئة المحيطة لكل دراسة حيث أن الدراسة السابقة ربطت اشتراك ونتائج الجامعة وعلاقتها بالصناعة بثلاث عناصر ضرورية وهي الحاضنات الجامعية والمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا بالجامعات التي تعتبر كمكاتب جامعية، وكذا ركزت على ميثاق بايدول (bayh-dole)، في أن دراستنا ركزت على الجامعة بصفة خاصة، وحددت ثمار المنتج الجامعي المحدد بعناصر البحث العلمي وسياسات التعليم العالي والتكوين جامعي ومدى تنميتهم للصناعة الوطنية ككل والمشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية خاصة. كذلك بالنسبة لعينة الدراسة تختلف من حيث ان الدراسة السابقة تحصرها بالعينات المحققة والمرتبطة بالحاضنات الجامعية والمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا دون غير، في حين أن دراستنا تشمل عينة عشوائية لمجموعة من الابتكارات التكنولوجية العالية المحققة بعينة من الجامعات الجزائرية.

*- التعليق على الدراسة:

الملاحظ أن الدراسة السابقة ربطت الحصيلة الجامعية بضرورة ربط الجامعة بميثاق بايدول (bayh-dole) والنظام الوطني للابتكار الصيني من جهة وبالحاضنات الجامعية المتوفرة بالصين من جهة أخرى وكذا بمراكز نقل التكنولوجيا المتواجدة كذلك بالجامعة، ربطتهم بنتاج الصناعة والابتكار والابتكار التكنولوجي خاصة وهذا هو محقق حسب بيئة دراسته، فحسب نظرتنا للدراسة السابقة فإنها فرضت حتمية ربط الحوصلة والناتج الجامعي وأثره على الصناعة بالمكاتب والحاضنات الجامعية بالمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا لا غير وهذا يمثل جزءا بسيط ومثال توضيحي لاغير، اذا ان حصيلة ونتائج المحددات الجامعية تظهر كمؤسسات مبتكرة وكصناعات متقدمة وكمشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية دون اجبارية ربطها بأي وسيط ثانوي بينهما لأن الجامعة هي المصدر الأول والأخير للمحددات الجامعية وبالتالي تفرض حتمية تحقيق ووجود مشاريع ابتكارية تكنولوجية عالية من عدمها وهذا هو لب موضوع دراستنا، اذ تمثل اضافة وقيمة جديدة مضافة للبحث في هذا الموضوع.

وبالتالي فالمعالجة الوافية للدراسة قد اقتصرت فقط على بعض المتغيرات وحصرت دراستها بالرابط الثانوي بين الجامعة والصناعة ككل، وبالتالي فدراستنا تعتبر امتدادا لنتائج الدراسة السابقة من حيث معالجتها لأغلب المحددات الجامعية دون ربطها بأي شرط أو واسطة لأنها تقام في بيئة غير بيئة الدراسة السابقة وهذا ما يفرض ويؤدي إلى استنتاجات مختلفة، تستوجب مقارنة واضحة للبيئتين، في كون ان بيئة دراستنا لا توفر أصلا ذلك الرابط الثانوي بين الجامعة والصناعة (كالحاضنات الجامعية والمكاتب الجامعية، المراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا، وكذا ميثاق وطني قوي ومفعل للابتكار)، وان وجدت فهي لاتلعب نفس الدور الذي تلعبه في بيئة دراسة الباحث (الصين).

2- الدراسة الثانية:

Wafa B.A. Naouar, Baha K.Neffati,« **Université Tunisienne et Entrepreneuriat : Analyse, Positionnement et Axes de Renforcement**.», International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB), Issue 2, 2017.

يدور موضوع هذا المقال حول الجامعة التونسية والنشاط المقاولاتي، ضمن تحليل الوضعية ومحاور التحسين بالجامعة التونسية، بحيث يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين الجامعة والميدان المقاولاتي في ظل السياق التونسي، وكذا معرفة موقع هذه العلاقة مقارنة مع الممارسة الدولية إضافة إلى معاينة مختلف الاتجاهات بغرض تعزيز هذه العلاقة، وبالتالي فالباحثان حاولا تقييم مساهمة الجامعة التونسية في ترقية وتطوير الثقافة المقاولاتية من جهة، وتحديد مختلف المسارات المرتبطة بإشراكها المكثف من جهة أخرى، كما حاولا دراسة نشأة وتطور العلاقة بين الجامعة والنشاط المقاولاتي ضمن نموذج مقدم لأربع مراحل في نشأتها، أول مرحلة هي غياب العلاقة، أما الثانية فهي إقامة علاقة أو التهيئة لها، لتأتي المرحلة الثالثة وهي توطيد العلاقة أو تقنينها، وختاما مرحلة الاندماج.

1- المرحلة الأولى المتمثلة في غياب العلاقة، فينعدم فيها مفهوم النشاط المقاولاتي سواء في البرنامج التكويني أو في نشاطات البحث داخل، وبمجرد أن نلاحظ إدراج المقاولاتية داخل الجامعة مع اعتبار أهميتها في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية فإننا حينها ننتقل إلى المرحلة الموالية.

2- المرحلة الثانية، مرحلة التهيئة والإعداد، وفي هذا المستوى تقدم الجامعات دروسا متعلقة بالنشاط المقاولاتي، مع التحفيز على عملية البحث من خلال نشر مقالات وكتب ذات صلة بهذا الموضوع.

3-المرحلة الثالثة، وهي توطيد العلاقة بين الجامعة والميدان المقاولاتي اعتمادا على أنظمة جامعية تثمن البحث في هذا المجال، بالإضافة إلى التقنين أو التثبيت، وفي هذه المرحلة تبذل جهود كثيرة من أجل إرسال دائم للنشاطات والهيئات التي وضعت سلفا في الجامعات.

4-المرحلة الرابعة والأخيرة المتعلقة بإدماج النشاط المقاولاتي في الجامعات، فإنها تشير إلى تطوير المشاريع المقاولاتية بفضل الإمكانيات الجامعية، وهي نتيجة لإستراتيجية أعدتها الجامعة بوضوح للمساهمة في التنمية الاقتصادية، المحلية والوطنية. إن مثل هذه الاستراتيجية ناجمة عن التكتل الأكاديمي، وتنتهي في صورة حاضنات جامعية وكذا إنشاء هيئات دعم للمؤسسات التي تم إنشاؤها على أساس نشاطات الجامعة.

- استخدمت الدراسة في طريقة معالجتها تحليل العلاقة التي تربط الجامعة بالميدان المقاولاتي في ظل السياق التونسي، بالرجوع إلى العديد من المعطيات التجريبية التي تطرقت إلى هذا الموضوع، وبناءً على دراسات سابقة اجريت، اذ رجعت إلى العلاقات المختلفة الواردة في نظريات متصلة بهذا الموضوع، واعتمدت كذلك على الإطار المفهومي.

– توصلت نتائج الدراسة إلى وجود نقائص بالنظر إلى الشروط المطلوبة لتعزيز هذه الرابطة، ظهرت فروق بين توقعات الطلبة وعرض الجامعات وذلك نتيجة لضعف انخراط إدارة الجامعات التي لا تزال متسمة بالطابع المحافظ، رغم وجود النية إلا أن الجامعات تبقى عاجزة عن مواكبة هذا التيار، كما استنتجت الدراسة من هذه القراءة أن السلطات العمومية لا تؤدي دورها بالشكل المطلوب من أجل دعم هذه العلاقة بين الجامعة والجانب المقاولاتي، ويبدو أن الدولة التونسية لم تحدد بعد سياسة واضحة ورسمية بشأن النشاط المقاولاتي وأن تدخلها محصور فقط في بعض المبادرات غير الدائمة والمعزولة.

–كما كشفت عملية التقريب التي أجريت أن الجامعة التونسية في مرحلة بناء علاقة مع النشاط المقاولاتي، وأن الموضوعات المقاولاتية قد أدرج في الجامعة وأن هناك ادراك لأهميته في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية، كما توفر الجامعة التونسية من حوالي عشر (10) سنوات دروسا في المقاولاتية من أجل التحسيس بأهمية الموضوع، كذلك وبالنظر إلى القيود التي تم إحصاءها والمرتبطة بنقص في المؤطرين والمؤهلين وعدم كفاية مصادر التمويل وغياب سياسة واضحة من طرف الدولة، فلا يمكن للجامعة التونسية ان تكون في مرحلة التقنين والترسيخ.

– لم يتم بالجامعات التونسية بعد بلوغ مرحلة الإدماج المتسمة بوجود حاضنات جامعية وبتثمين تكتلات في خلايا أكاديمية، وفي هذا الشأن مازال شوط أمام الجامعة كي تقطعه لكي تصبح جامعة مقاولاتية.

– فيما تعلق بتحديد موقع العلاقة مقارنة مع الممارسة الدولية، فتوصل الباحثان أن الجامعة التونسية تعتبر أكثر من التجربة الجزائرية واللبنانية وأن بعض الدول المرجعية في هذا المجال هي على سبيل المثال ليكسمبورغ، اسبانيا، الدانمارك، السويد والولايات المتحدة الأمريكية التي يتسم فيها موضوع المقاولاتية بدرجة عالية من النضج.

– تتمثل النتيجة الرئيسية في كون الثقافة المقاولاتية في تونس تشهد جوانب ايجابية من شأنها أن تتعزز من خلال سياسة قائمة على عمليات إعادة الهيكلة الصادرة من داخل وخارج المحيط الجامعي، وهذا رغم العراقيل العديدة الموجودة.

– علاقة التهيئة التي توصلت إليها الدراسة يمكن أن تتوطد من خلال العديد من الإجراءات الواجب اتخاذها داخل الجامعة وخارجها، وبالتالي فإن الجامعات ملزمة بالاستقلالية والتفتح من أجل الانخراط بصورة أفضل، كما أن توجيه جهودها نحو الجانب التطبيقي من خلال طاقم من أساتذة مكونين سيساهم في تنمية الروح المقاولاتية لدى الطلبة.

– خارج أسوار الجامعة يجب على الدولة تحديد سياسة واضحة من أجل ضبط العلاقات بين مختلف الهيئات الداعمة لميدان الأعمال.

*– أوجه التشابه :

حسب وجهة النظر العلمية هناك أوجه تشابه بين دراستنا والدراسة السابقة، خاصة من حيث الهدف اذ ان كلاهما يركز على النتيجة المحصلة وهي الدور الذي تقوم به الجامعات من خلال انشاء مشاريع ومؤسسات ابتكارية

تكنولوجية ذات تكنولوجيا عالية، أي ان كلاهما يركز على دراسة الانشطة المقاولتية في الجامعة تحت مسمى "الجامعة المقاولتية". وبالتالي نلمس درجة توافق كبيرة بين الدراستين.

*- أوجه الاختلاف:

يكمن الاختلاف الرئيسي بين الدراستين من حيث، أن الدراسة السابقة اكتفت بمعالجة الابحاث المتوفرة فقط في هذا المجال، وذلك ضمن اطار نظري بحت، بينما دراستنا ركزت على عرض دراسة ميدانية معتمدتا على أداة الاستبيان.

*- التعليق على الدراسة :

من خلال الدراسة السابقة يمكننا القول ان معالجتها الوافية قد اقتصرت فقط على دراسات سابقة، أي أنها اكتفت بالجانب النظري والإطار المفاهيمي فقط، واعتمدت على النتائج المحصلة من مختلف تحقيقات سابقة منجزة ضمن نموذج مرجعي لا غير، وحكمت من خلالها على معرفة وجود العلاقة بين الجامعة والميدان المقاولاتي في ظل السياق التونسي من عدمها، وهذا حسب وجهة نظرنا مؤشر غير كافي للحكم على ذلك، خاصة وأنها مستوفاة فقط من أبحاث سابقة، في حين كان بإمكان الباحثين الاعتماد على دراسة ميدانية (الاعتماد على أداة احصائية)، وهذا ما أدى إلى تحقيق نتائج ضعيفة ومتوقعة مما نجم عنه قصور في تفسيرها، وهذا ما تجاوزته دراستنا التى تقدم دراسة ميدانية احصائية لمجموعة من الجامعات الجزائرية، وبالتالي ستضفي الجديد من خلال ذلك وتقدم قيمة للبحث، وفي الأخير نختم بملاحظة أن الدراسة السابقة رغم اعتمادها على الجانب النظري فقط، -والذي شكل عيبها الوحيد-، إلا انها كانت مستوفاة لجميع العناصر، وبالتالي فدراستنا تعتبر امتدادا لنتائج الدراسة السابقة من حيث المعالجة الميدانية التطبيقية.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تعرفنا على أهم الدراسات السابقة في الموضوع، حيث تم تحليل خمسة عشرة دراسة، منها دراسة واحدة باللغة الانجليزية، أما باقي الدراسات باللغة بالفرنسية، ولسنوات مختلفة، بحيث شملت هذه الدراسات على أطروحات دكتوراه أجنبية وأوراق ومقالات بحثية في مجلات علمية دولية محكمة، وملتقيات علمية دولية، مست على الأقل احدى متغيرات موضوع الدراسة أو كلاهما (المحددات الجامعية، المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية). بحيث انجزت هذه الدراسات في سنوات الالفينيات (من سنة 2000 إلى سنة 2017) ، ونشرت كلها دوليا (سويسرا، كندا، فرنسا، تونس).

حيث تم تحليل كل دراسة من ناحية الهدف والأهمية، ونموذج الدراسة والمنهج المستعملة في بنائها، وكذا طريقة التحليل المستعملة، والتعرف على أهم النتائج التوصل إليها، لنستنتج في الأخير نقاط التشابه والاختلاف مع الدراسة وكذا التعليق على كل دراسة.

إذ أن كل الدراسات السابقة قامت بإدراج وإختبار محدد واحد فقط من المحددات الجامعية ولم تقم بإختبارها بشكل شامل، هذا بالنسبة للمتغيرات المستقلة، أما بالنسبة للمتغير التابع فقد تمت معالجته كنتيجة عامة دون تحديده بقطاع معين (كالتعليم العالي مثلا) من ناحية، وكذا معالجة نتائجه من خلال إدراج دور الوسائط المختلفة (كالأقطاب المنافسة مثلا) من ناحية أخرى. بينما الدراسات التي حاولت الجمع بين المتغيرين فإنها أما تقتصر على طلاب الدكتوراه فقط لوحدهم وتمكنه من خلق تلك مشاريع ابتكارية، أو تقتصر على دور الوسيط (الحاضنات الجامعية والمكاتب والمراكز الجامعية) كوسطاء شبه محددين للوسط الجامعي يمكن من خلالهم تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية أو كذلك باعتمادها على نموذج نظري بحت، وبالتالي تختلف النتائج حسب كل دراسة.

ومنه يمكننا القول أنه بالرغم من تعدد الدراسات السابقة، إلا أنها تختلف عن الدراسة الحالية من خلال عدة معايير منها :

-حسب مجتمع وعينة الدراسة، لأن البيئة في الجزائرية تختلف عن بيئة الدول الأجنبية بصفة عامة؛

-حسب أداة التحليل والأداة الاحصائية المستخدمة في المعالجة : حيث أن أغلب الدراسات استخدمت المقابلات واللقاءات، وأعتمدت أغلبها بصفة أساسية على عرض الجانب النظري فقط، والبعض منها اقتصر على تقديم استبيان مقدم لجامعة واحدة فقط أو إلى وسائط جامعية، بينما اعتمدت دراستنا أساسا على استبيان مقدم إلى عينة مختلفة من الجامعات الجزائرية؛

-حسب القطاع المستهدف في الدراسة.

بعد التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، وجب بعدها الخوض في الجانب الميداني للدراسة، والتعرف على أهم الطرق والأدوات المستعملة في البحث، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في الفصل الموالي.

الطريقة والأدوات

تمهيد

يتضمن هذا الفصل الجانب الميداني للدراسة، الذي يعتبر المجال الذي يتم من خلاله تحويل النتائج من الكيف إلى الكم، وهو أيضا القاعدة الأساسية لأي بحث علمي، فمن خلالها يتمكن الباحث من جمع المعلومات حول موضوع دراسته، وبما أن قيمة النتائج التي يتحصل عليها الباحث في دراسته تتوقف على مدى دقة الإجراءات المنهجية والضبط الدقيق في معالجة الدراسة الميدانية، يأتي هذا الفصل ليوضح خطوات وإجراءات ومنهجية الدراسة الميدانية، حيث تم القيام أولاً بتقديم الطريقة المتبعة ثم بعدها تم الاختبار والتحقق من مدى صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان)، وكذا إختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة، باستعمال أدوات إحصائية مختلفة، وبعدها تم تقديم وتحليل خصائص عينة الدراسة، وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل، الذي ارتأينا تقسيمه إلى جزئين هما: الطريقة، والأدوات.

III-1- الطريقة.

نستعرض في هذا المحور الخطوات المتبعة في الدراسة الميدانية وذلك كما يلي:

III.1.1- مشكلة الدراسة

في ظل عالم يتلاحق فيه النمو، وتزداد فيه المتغيرات، ومع مرور الوقت، استوجب ادراك جميع هذه المتطلبات، ووجب الاعتماد على الاقتصاد المبني على الابتكار، لأنه يعد سرا من أسرار التفوق والريادة في مختلف ميادين الحياة، خصوصا اذا ما ارتبط بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وبالضبط بالمؤسسة الجامعية، التي لا يقتصر دورها على الناحية التعليمية والمعرفية، بل يتعدى ذلك لضمان كفاءة وفعالية مخرجاتها والمتمثلة أساسا بإنتاج وإنشاء مشاريع مبتكرة ذات تكنولوجيا عالية، وهو ما ينادى به في الوقت الحالي، اذ لابد أن تخرج الجامعة من الدور التقليدي إلى الدور المعاصر لها. فتصريح المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، السيد أوراق حفيظ، الذي يؤكد أن "توجهات مديرية البحث العلمي حاليا منصبة على اقامة مشاريع للتطوير التكنولوجي، فنحن نريد أبحاثا علمية مفيدة علميا، ولن نمول الأبحاث التي لا تنتج شيئا ملموسا"[1]، من خلال ما سبق تم الاحساس بالمشكلة، فبالنظر اولا إلى حصيلة المنتوج العلمي بالجزائر نلاحظها وفقا للشكل الموالي:

[1] غبغوب ساسي، عكاش فضيلة، "**حوار مع المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي –اوراق حفيظ–**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، ديسمبر 2011، جامعة الجزائر03. ص.158.

الشكل رقم (3-1) : تقييم المنتوج العلمي بالجزائر من سنة 2000 إلى غاية 2016 لجميع التخصصات

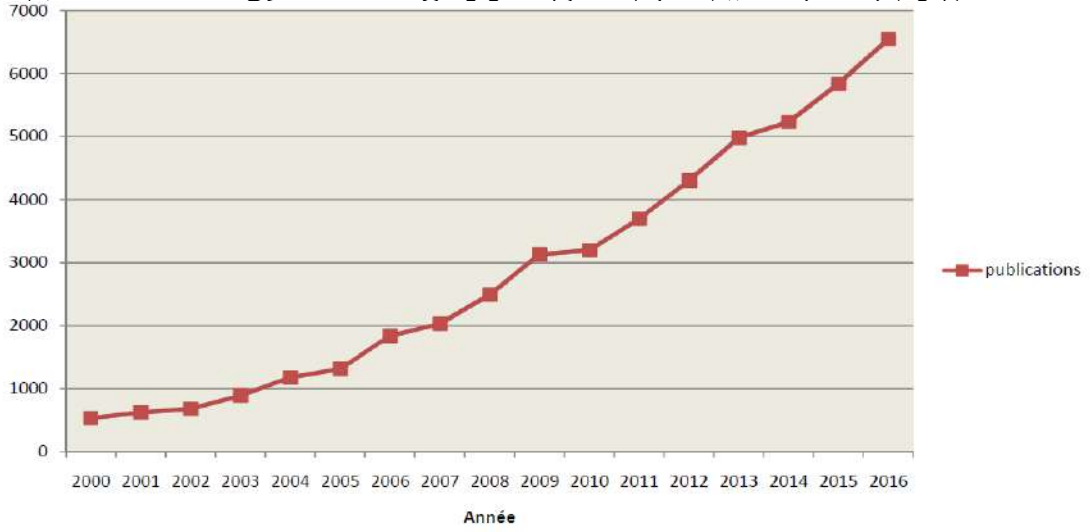

Source : Hafid Aourag, **« Etat des Lieux de la Recherche Scientifique et Le programme de la DGRSDT pour l'année 2018, Conseil National d'Evaluation de la Recherche** », de la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, Alger, 23 Décembre 2017, http://www.dgrsdt.dz/Ar/?fc=News_A&id=72&m=1&y=2018 ,consulté le 10/01/2018,p.15.

يبين الشكل السابق حصيلة تطور المنتوج العلمي بالجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 لجميع التخصصات العلمية، بحيث نلاحظ من خلاله أننا اجتزنا 524 منشورات في عام 2000 إلى 6544 في عام 2016، بزيادة قدرت بحوالي 12٪، كما نلاحظ من ناحية أخرى على منحنى اثنين من منحنيات النمو مختلفة من 2000 إلى 2008 ومن 2009 إلى 2016 وهو ما يشكل نمو جد مهم ومتزايد[1]، وبالنظر كذلك إلى الحاضنات الجامعية نجد أنها من المفروض تشكل هياكل استقبال ومساندة المشاريع المبتكرة ذات صلة مباشرة بالبحث، كما تساعد صاحب الفكرة على تحقيق فكرته وإثبات إمكانية تطبيقها، وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة المبتكرة.

الجدول رقم (3-1) : حالة انجاز الحاضنات بالجزائر

المؤسسة	عنوان العملية	مسجلة قيد الانجاز	مسجلة قيد الدراسة	غير مسجلة
جامعة تيزي وزو	حاضنة		1	
الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث	حاضنة بسيدي عبد الله			1
جامعة عنابة	حاضنة			1
جامعة قسنطينة 1	حاضنة	1		
جامعة ورقلة	حاضنة	1		
جامعة وهران 1	حاضنة بيولوجية		1	1

[1] Hafid Aourag, op.cit, p.15.

جامعة بومرداس	حاضنة		1	
المجموع	/	2	2	4

Source : http://www.dgrsdt.dz/Ar/?fc=Incubateurs, consulté le : 24/04/2018.

لكن بالجزائر وعلى أرض الواقع، نجد أن الحاضنتين المسجلتان فعليا لغاية 2018، هما بجامعة ورقلة وجامعة قسنطينة1، ويتمثل الدور الفعلى والحقيقي لهما إلى غاية اليوم في الدور التحسيسي لا غير، وأن الدور الاساسي لهما لا يزال غير مفعل بعد، وهذا حسب ما صرح به المندوب الجهوي للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي (ANVREDET) للجنوب الجزائري بولاية ورقلة، وكذا حسب ما نراه فعليا بأرض الواقع للأسف، وبالتالي جاءت الضرورة إلى الوقوف الفعلي على دور الجامعة ومختلف محدداتها لتفعيل المخرجات الحقيقية لها.

من هذا المنطلق قمنا بإجراء دراسة ميدانية تم صياغة إشكاليتها الجزئية الأولى كما يلي :

هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 % ؟.

ومنه يمكننا طرح الاسئلة الفرعية كما يلي :

1- هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لمحدد سياسات التعليم العالي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 % ؟

2- هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لمحدد البحث العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 % ؟

3- هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لمحدد التكوين الجامعي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 % ؟

أما فيما يخص الاشكالية الجزئية الثانية فقد تم صياغتها كما يلي :

هل توجد فروقات جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 5 % ؟.

ومنه يمكننا طرح الاسئلة الفرعية كما يلي :

1- هل توجد فروقات جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير الجنس عند مستوى دلالة 5 % .

2- هل توجد فروقات جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير السن عند مستوى دلالة 5 % .

3- هل توجد فروقات جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير المستوى العلمي عند مستوى دلالة 5 % .

4- هل توجد فروقات جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير ميادين البحث العلمي عند مستوى دلالة 5 % .

5- هل توجد فروقات جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عضوية الباحث بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة عند مستوى دلالة 5 % .

6- هل توجد فروقات جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عضوية الباحث بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة عند مستوى دلالة 5 % .

7- هل توجد فروقات جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5 %.

8- هل توجد فروقات جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية عند مستوى دلالة 5 %.

III.1.2- نموذج الدراسة

نقوم بتقسيم المتغيرات إلى نوعين وذلك حسب ما هو موضّح في الشكل رقم (3-2).

يتكون نموذج فرضيات الدراسة الميدانية مما يلي:

الشكل (3-2) : نموذج الدراسة

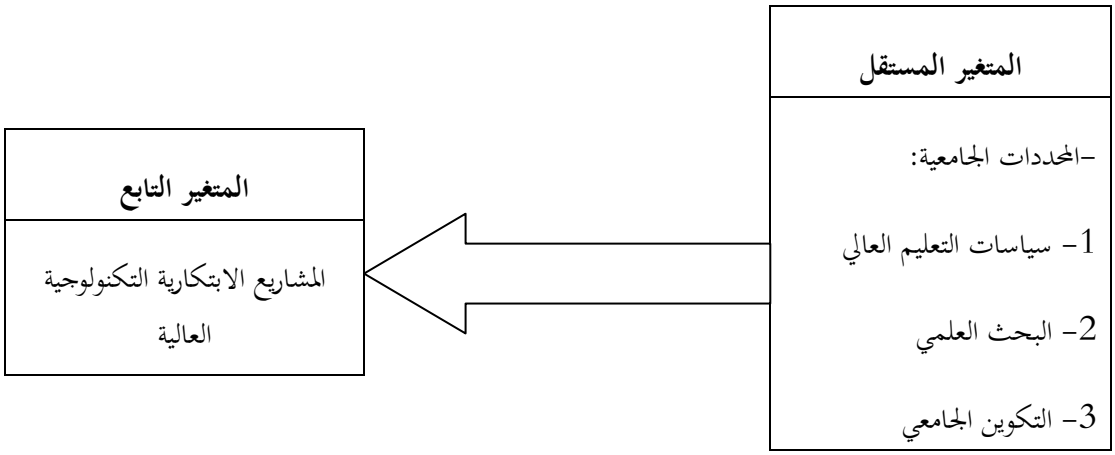

المصدر : من اعداد الباحثة.

أ- المتغير المستقل : المتمثل في الجامعة والتي تشمل محدداتها الاساسية (سياسات التعليم العالي، البحث العلمي، التكوين الجامعي)، والتي تؤثر في المتغير التابع.

ب-المتغير التابع : والمتمثل في المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

III.3.1- فرضيات الدراسة

من خلال نموذج الدراسة يمكن طرح فرضيات الدراسة[1] كما يلي :

الفرضية الجزئية الأولى :

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 % ؟.

[1] تم وضع الفرضيات على شكل فرضية صفرية و فرضية بديلة.

الفرضية الفرعية الأولى :

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد سياسات التعليم العالي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد سياسات التعليم العالي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

الفرضية الفرعية الثانية :

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد البحث العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد البحث العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

الفرضية الفرعية الثالثة :

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد التكوين العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد التكوين العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

الفرضية الجزئية الثانية :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 5 % ؟.

الفرضية الفرعية الأولى :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير الجنس عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير الجنس عند مستوى دلالة 5 % ؟.

الفرضية الفرعية الثانية :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير السن عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير السن عند مستوى دلالة 5 % ؟.

الفرضية الفرعية الثالثة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير المستوى العلمي عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير المستوى العلمي عند مستوى دلالة 5 % ؟.

الفرضية الفرعية الرابعة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير ميادين البحث العلمي عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير ميادين البحث العلمي عند مستوى دلالة 5 % ؟.

الفرضية الفرعية الخامسة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير لعضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

الفرضية الفرعية السادسة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير لعضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

الفرضية الفرعية السابعة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

الفرضية الفرعية الثامنة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

III.4.1– مجال وحدود الدراسة

1- الحدود الزمنية : تمت الدراسة من 2017/09/15 إلى 2018/06/30 وهي المدة التي استغرقناها في جمع المعطيات.

2- الحدود المكانية : تم في بادئ الأمر الاتصال ثم التنقل الشخصي لمقر المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT) وكذا بالوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي (ANVREDET) لتحصيل عدد وأصحاب المشاريع التكنولوجية ذات التكنولوجيا العالية المسجلة لدى مصالحهم للتواصل معهم، لكن للأسف لم يقدموا لنا يد المساعدة، رغم الاتصالات المتعددة بمصالحهم المعنية بعد الزياة لمقرهم، لتتضمن بعدها الدراسة جميع الباحثين العلميين داخل اسوار الجامعة الجزائرية، ضمن التخصصات التقنية والتطبيقية، بحكم تواجد المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية لدى تخصصاتهم العلمية، وذلك ضمن الفضاء الرقمي والالكتروني لهم، أما الفضاء المكاني الذي تم توزيع الاستبيان به فقد لم بجامعات الجنوب الشرقي الجزائري بكل من ولاية، ورقلة، الاغواط، الوادي، بسكرة، غرداية، بالإضافة إلى ولاية قالمة وميلة.

III.1.5- مجتمع وعينة الدراسة

إن مجتمع الدراسة هو جميع الباحثين الجامعيين داخل أسوار الجامعة الجزائرية، ضمن التخصصات التقنية والتطبيقية، لتواجد المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية لدى تخصصاتهم العلمية، بحيث تم التحصل على عدد الباحثين وفقا للمعطيات المتحصل عليها من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي -مثلما يبينه الجدول رقم-(3-2)- والذي اعتمد تصنيف قاعدة البيانات العلمية العالمية SCOPUS في توزيع التخصصات العلمية.

الجدول (3-2) : مجتمع الدراسة

	عدد الاساتذة والباحثين وفقا للمنصب						
الميادين الكبرى	Doc.	MAB	MAA	MCB	MCA	Pr.	مجموع الباحثين
كيمياء	1474	151	831	543	377	464	3840
علوم الهندسة	7933	770	4400	2046	1601	1687	18437
العلوم الرياضية وتفاعلاتها	575	191	842	347	332	243	2530
فيزياء	594	55	323	220	167	233	1592
علوم الطبيعة والحياة	2085	340	2361	644	735	859	7024
مجموع الباحثين							33423

المصدر : وثائق المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، 2018.

بحيث قمنا أولا باختيار عينة استطلاعية من أجل التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، وبعدها تم تعميم الأداة على العينة الكلية من أجل إتمام إجراءات الدراسة.

أ- العينة الاستطلاعية :

قمنا بإجراء الدراسة الاستطلاعية بتوزيع 100 استمارة، استرجع منها 37 استمارة وكانت كلها صالحة للمعالجة، وقد وزعت على عينة عشوائية من باحثين جامعيين بمخابر بحث جامعية على مستوى جامعيتي ولاية ورقلة وولاية الاغواط، وذلك قصد تقويم مدى مناسبة البيانات التي تحصل عليها الدراسة، والتأكد من صلاحية الأدوات المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة وكذا التحقق من صلاحية الفروض، فضلا عن إدخال بعض التعديلات الملائمة لذلك، وبعد إجراء اختبارات الصدق والثبات والتأكد منها، تم توزيع الاستبيان على العينة الكلية.

ب- العينة الكلية :

فيما يخص العينة الممثلة لمجتمع الدراسة فقد تم الاعتماد على معادلة ستيفن ثامبسون بنسبة خطا تقدر بـ 5% (مجال الثقة 95%) والتي بينت أن حجم العينة المناسب هو 380 باحث من أصل 33423 باحث.

أجريت الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، بحيث تم تصميم استبيان الكتروني وإرساله عبر البريد الالكتروني إلى حوالي 2000 باحث من كامل الجامعات الجزائرية بتخصصاتها العلمية والتقنية، بحيث تم التحصل على عناوينهم الالكترونية من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير الكتنولوجي (DGRSDT)، على أساس استرجاع عينة كافية للدراسة، وهذا ما لم يتم، إذ أن عملية الاسترجاع كانت غير مجدية، بحيث واجهنا مشكلة قلة تعاون المبحوثين، وتمت إجابتنا على 80 استمارة إلكترونية فقط، مما أدى بنا إلى استخدام الاستبيان الورقي، والذي تم تطبيق المعايير السابقة في توزيعه، وحصر جامعات الجنوب الشرقي الجزائري بكل من ولاية ورقلة والاغواط والوادي وبسكرة وغرداية، بالإضافة إلى تجاوب كل من جامعتي ولاية قالمة وميلة، وكان حجم العينة 440 مفردة وزعت وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (3-3) : تركيبة أفراد عينة الدراسة

	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات المرفوضة	الاستمارات غير المسترجعة	الاستمارات المقبولة
الاستمارات الالكترونية (جميع جامعات الوطن)	2000	119	00	1881	119
ولاية ورقلة	90	47	05	43	42

ولاية الاغواط	90	55	02	35	53
ولاية الوادي	90	21	05	69	16
ولاية بسكرة	90	63	21	27	42
ولاية غرداية	40	00	00	40	00
ولاية قالمة	30	00	00	30	00
ولاية ميلة	10	08	00	02	08
المجموع	2440	313	33	2127	280

المصدر : من إعداد الباحثة.

III.6.1- أسلوب جمع البيانات

أ- المقابلة:

قمنا في هذه الدراسة باستخدام طريقة المقابلة، حيث استخدمت في بادئ الأمر للتعرف على المحيط العام للبحث العلمي والتعليم العالي بالجامعة وتشخيصه (خصوصا بجامعة قاصدي مرباح بورقلة كعينة)، وكذا التعرف على أهم المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية، واكتشاف أهم العراقيل والصعوبات التي تحد من انمائها داخل اسوار الجامعة، وكان ذلك بدايتا مع المندوب الجهوي للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي (ANVREDET) للجنوب الجزائري بولاية ورقلة، بالإضافة إلى لقاءات متكررة مع أساتذة ومدراء مخابر البحث العلمي للشعب التقنية والتطبيقية.

- مقابلة مع المندوب الجهوي للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية (ANVREDET) للجنوب الجزائري بولاية ورقلة، السيد خلفاوي فتحي تخصص فيزياء وكذا مدير مخبر الاشعاع والبلازما وفيزياء السطوح، بحيث يرى أنه لا يوجد ابتكار بالجامعة أصلا، بل هناك مشاريع تخرج بحث للمذكرات والاطروحات لاغير، وأن بديل الابتكار بالجامعة هو التثمين، وليست المشاريع المبتكرة، ذلك ان الدور الفعلي للوكالة (ANVREDET) هو دور تحسيسي لا غير، ويجب تفعيل الجانب السياسي والقانوني.
- مقابلة مع السيد بوقطاية حمزة –تخصص فيزياء– لدية مشروع مبتكر ذو تكنولوجيا عالية ومشرف على عدة طلاب دكتوراه لهم مشاريع مبتكرة، من أهم المشاريه الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية التي أسهم في تحقيقها (ضمن فرقة بحث جامعي) هو مشروع مجففات (Les séchoirs) بالطاقة الشمسية، والذي تمثل محور الاضافة فيه هو درجة استيعاب متزايدة لهذه المجففات.

- مقابلة مع السيد بشكي جمال –تخصص فيزياء– لدية مشاريع مبتكر ذات تكنولوجيا عالية ومشرف على عدة طلاب دكتوراه لهم مشاريع مبتكرة، من بين المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية التي يحققها والتي كان مشرف عليها:
  - ✓ المجففات (بالطاقة الشمسية) ذات درجة الاستيعاب المتزايدة (مع السيد بوقطاية حمزة)
  - ✓ المقطرات.
  - ✓ المركزات الشمسية.
  - ✓ اللاقطات الشمسية (les captures).
  - ✓ مشروع تسخين المياه بالطاقة الشمسية (مشروع خاص للفلاحين).
  - ✓ مشروع تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية : بدأت حيثياته سنة 2007، اذ تم اختيار فريق بحث علمي من جامعة ورقلة لتمثيل الجزائر للمساهمة في خلق مشروع ابتكاري مشترك أوروبي باسبانيا (لم يستكمل لظروف تنظيمية ومالية)، وبالتالي فإن الملاحظ هنا أن جميع هذه المشاريع ذات ميزة لطبيعة المنطقة الصحراوية.
- مقابلة مع السيد سقني لعجال –تخصص هندسة الطرائق– بصفته مدير مخبر هندسة الطرائق ولدية عدة مشاريع مبتكرة ذات تكنولوجيا عالية وكذا مشرف على عدة طلاب دكتوراه لهم مشاريع مبتكرة، إذ أكد السيد على ضرورة ربط الجامعة بالمؤسسات وخاصة ربط مخابر البحث العلمي التطبيقي بالقطاع الاقتصادي، وأكد على حتمية إيجاد رابط ضروري بينهما، لكن فيما يخص جامعة ورقلة وخصوصا على مستوى مخبر هندسة الطرائق فإنه قد سجلت به العديد من المشاريع التكنولوجية المبتكرة ذات المستوى التكنولوجي العالي، وهذا يرجع لميزة طبيعة المنطقة الصحراوية، كتواجد النخيل، وتوفر درجة الحرارة العالية، وتوفر المنطقة على المياه الجوفية، وتوفر المساحات الشاسعة للاستفادة من الطاقة الشمسية، والرياح، وبالأخص اليد العاملة المؤهلة وهي الباحثين العلميين، فمن بين المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية التي انجزت من طرفه وكذا التي كان مشرف عليها نجد:
  - ✓ مشروع إنتاج أو ابتكار الكحول الصيدلاني (والتي كانت تستورد سابقا بالعملة الصعبة)
  - ✓ مشروع إستخراج الخل من النخلة.
  - ✓ مشروع انتاج السكر السائل (مستمد من التمر به الغلوكوز بدل من السكاروز والذي عليه طلب كبير).
  - ✓ مشروع صنع الخمائر من التمور (تستعمل لتحضير الكحول وكذا الخل وللصناعات الغذائية).
  - ✓ الخيط الجراحي (المستخرج من التمر والذي من خصائصه الذوبان في جسم الإنسان).
  - ✓ مشروع استغلال خشب النخيل كعازل صوتي في البنايات.

- ✓ مشروع استعمال نواة التمر في المواد التجميلية (خصوصا الكحل النسائي لأنه يمثل منتوج طبيعي خالي من المواد الكيميائية وهو منتوج باهض الثمن).
- ✓ مشروع استعمال سعف النخيل لصناعة السجاد وكذا للصناعات التقليدية بالإضافة إلى الاستفادة منه للجانب السياحي.
- ✓ مشروع استخراج الزيوت النباتية من النباتات الصحراوية (تستخدم في العلاج وكذا التجميل).
- ✓ مشروع الابراج الشمسية (في طور الانجاز).

➢ مقابلة مع السيد بوشكيمة بشير –تخصص محروقات– لدية مشاريع مبتكر ذات تكنولوجيا عالية وكذا مشرف على عدة طلاب دكتوراه لهم مشاريع مبتكرة في مجالات، الطاقات المتجددة، الطاقة الشمسية، الجيوحراري، الرياح، دراسة المباني من الناحية الطاقوية، أما من أهم المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية التي اسهم على الوقوف عليها نذكر:

- ✓ المشروع الابتكاري ذو التكنولوجيا العالية الموجه لاستغلال دراسة الطاقة الناتجة عن النفايات المنزلية وأثرها على البيئة، والمقدم للبرنامج الوطني للبحث.
- ✓ مشروع التجفيف الشمسي للمواد الغذائية بالطاقة الشمسية (مثل تجفيف الطماطم بالطاقة الشمسية للمساهمة في الحفاظ على استقرار اسعارها وتخفيض الغلاء الفاحش لها).
- ✓ مشروع حفر الآبار واستخراج المياه منها بالطاقة الشمسية.
- ✓ مشروع مشترك مع المعهد الوطني للتحاليل الكيميائية والفيزيائية بتونس لابتكار دواء من نبتة القز المتواجدة بالجنوب (sprruliné) تستعمل لإنتاج الهيدروجين المفيد للمناعة كدواء متعدد الفيتامينات (تستخلص النبتة من الصحراء الجزائرية وتجفف شمسيا وتسحق ثم تقدم للمعهد التونسي لاستخلاص مكوناتها).

➢ مقابلة مع السيدة سعاد زيغمي –تخصص هندسة الطرائق– لديها مشروع مبتكر ذو تكنولوجيا عالية ضمن مشروع تخرجها لأطروحة الدكتوراه وهو "مشروع انتاج الوقود الحيوي من الطحالب الخضراء –الجيل الثالث–" (هو مشروع موجود سابقا لكن الابتكار هنا شمله في الجانب العملياتي والمتمثل في الجيل الثالث أي تم تطوير النظام الزراعي باستغلال البقايا النباتية كالطحالب ذات تخفيض عالٍ لنسبة انبعاث غاز CO_2).

➢ مقابلة مع السيد ستو نور الدين –تخصص طاقوية–، وكذا مشرف على عدة طلاب دكتوراه لهم مشاريع مبتكرة في مجالات الطاقوية، لقطاع السكن والصناعة والنقل، بالإضافة إلى وقوفه على تقديم تصورات عديدة للنماذج الطاقوية بالجزائر، ومن بين أهم المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية التي أشرف على انجازها هي مشروع إستخراج المازوت، (بما أن مادة المازوت تستورد من إسبانيا بالسعر المرجعي الدولى أي بحوالى 10

مرات)، فقد نجح المشروع وجرب بالجزائر مع شراكات أجنبية لكن لم يستكمل نظرا للتغيير الطارئ على مستوى الحكومة الحالية.

ب– الاستقصاء :

تمت طريقة الاستقصاء من خلال الاستبيان في جمع البيانات الأولية، بحيث يعتبر الاستبيان هو الأداة الأكثر استخداما لجلب المعطيات الكمية والملائم لطبيعة هذه الدراسة الميدانية، وقد تم تصميمه وتقسيمه إلى قسيمين هما :

القسم الأول : يحتوي على البيانات الشخصية الخاصة بمفردات العينة من حيث (الجنس، السن، المستوى العلمي، ميادين البحث العلمي، عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة، لعضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة، عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة، عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة).

القسم الثاني : يحتوي على :

– المتغيرات المستقلة والمتمثلة في المحددات الجامعية و هي على التوالي : سياسات التعليم العالي، البحث العلمي، التكوين الجامعي وكل محدد يتكون من مجموعة من العبارات.

– و كذا على المتغير التابع : المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

كما تم إعتماد مقياس ليكارت ذو ثلاثة درجات لتقييم اجابات افراد العينة، بحيث تم إعطاء رقم لكل درجة من المقياس من أجل تسهيل عملية معالجتها إحصائياً كالآتي :

موافق : (3)، محايد : (2)، غير موافق : (1).

و قصد تسهيل قراءة وتفسير نتائج الدراسة قمنا بتقسيم المقياس (الثلاثي) إلى ثلاثة أجزاء متساوية،كما هو موضح في الجدول رقم (3–4) التالي :

الجدول رقم (3–4) : أوزان المتغيرات وفق ليكرت الثلاثي –المتوسط الحسابي المرجح للمجال الثلاثي–

المجال	البعد
من 1 إلى 1.66	ضعيف
من 1.67 إلى 2.33	متوسط
من 2.34 إلى 3	قوي

المصدر : عز عبد الفتاح ، "**مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss**"،(السعودية، ط1، مكتبة خوارزم العلمية، 2008)، ص .538.

III.1.7– أساليب تحليل البيانات

تم الاستعانة ببرنامج SPSS 22 في عملية التفريغ والتحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة، حيث اشتملت على الأساليب الإحصائية التالية :

- معامل الارتباط لاختبار صدق الاتساق الداخلي.
- معامل سبيرمان براون (Spearman-Brown) من أجل إختبار الصدق التميزي (المقارنة الطرفية).
- معامل آلفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) من أجل إختبار ثبات أداة الدراسة.
- معامل لكولمرجوف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) من أجل إختبار التوزيع الطبيعي.
- التكرارات والنسب المئوية من أجل عرض خصائص العينة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد العينة.
- حسابات المتوسط الفرضي لاختبار الفرضية الجزئية الاولى.
- اختبار التباين المتعدد لاختبار الفرضية الجزئية الثانية.
- اختبار t لعينة واحدة، لاختبار وقياس الفروقات المعنوية بين المتوسطات لعينة واحدة.
- اختبار t لعينتين مستقلتين، لاختبار وقياس الفروقات المعنوية بين متوسطين لعينتين مستقلتين.
- تحليل التباين أحادي الطرف (ANOVA)، للمقارنة بين المتوسطات.
- المقارنة المتعددة LSD، لمعرفة الفروقات الاحصائية.

III.2– الأدوات

تطرقنا في هذا المحور إلى إختبار مدى صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان) وبعد ذلك نعرض ونحلل خصائص مفردات عينة الدراسة.

III.2.1– صدق وثبات أداة الدراسة

أولاً : إختبار صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة هو أن تقيس أداة الدراسة ما وضعت لأجل قياسه. وهنا عملنا في هذه الدراسة بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال تطبيق طريقتين كما يلي :

1- صدق المحكمين :

قمنا بصياغة العبارات لكي تكون واضحة ومفهومة ومناسبة لمستوى عينة الدراسة، بحيث تم أولا عرض الاستبيان على المشرف لإبداء آرائه وملاحظاته، ثم تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكّمين والبالغ عددهم 13 أساتذا[1] من داخل الوطن وكذا من خارجه، منهم المتخصص في مجال علوم الاقتصاد والتسيير وإدارة الاعمال وكذا العلوم التجارية، ومنهم كذالك المتخصص في الاحصاء ومعالجة البيانات الاحصائية، وقد استجبنا لآرائهم وتصوياتهم وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وإضافة وتعديل، وبعدها بتوزيع الاستبيان على عينة استطلاعية من جامعتي ولاية ورقلة والاغواط، تمثل حجمها بـ37 مفردة للتأكد من سلامة الاستبيان وصدقه وثباته، لنحصل في الاخير إلى استبيان ملائم[2]، ثم قمنا بتوزيعه بصفة نهائية على عينة الدراسة الكلية.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان :

يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع متوسط عبارات المحور الذي تنتمي إليه، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معامل الإرتباط بيرسون R بين كل عبارة من عبارات الاستبيان ومتوسط عبارات المحور الذي تنتمي إليه و ذلك كما يلي :

أ- قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (سياسات التعليم العالي) للعينة الاستطلاعية:

الجدول رقم (3-5) : الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (سياسات التعليم العالي) للعينة الاستطلاعية

الرقم	العبـــــــــــــــارة	معامل الارتباط R	مستوى المعنوية	الدلالة
01	أصدرت الجامعة **نشرات ودوريات علمية ومطبوعات مختلفة** أسهمت في تشجيعك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.50	0.00	دالة
02	أسهم **منصبك العالي** (مدير مخبر، أو رئيس فرقة بحث، أو مسؤول تخصص، أو مسؤول شعبة ...إلخ) في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.29	0.07	دالة
03	وفرت **المعدات والوسائل والآلات التكنولوجية والتقنية المتوفرة بالجامعة** دورا داعما في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.69	0.00	دالة
04	أسهمت **الهياكل البيداغوجية** (القاعات والمخابر...الخ) دورا مهما في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.58	0.00	دالة
05	شجعك **النظام الوطني للابتكار (نظام حماية الملكية الفكرية؛ براءة الاختراع..الخ)**، على الإسهام في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.31	0.05	غير دالة

[1] أنظر الملحق رقم 01.

[2] أنظر الملحق رقم 02.

06	أسهمت **التحفيزات المادية والمعنوية والمالية المعتمدة بالجامعة (الهدايا،شهادات الشكر والعرفان، العلاوات والكفاءات، الاوسمة...إلخ)** على تحفيزك لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.67	0.00	دالة
07	ساعد وجود **الهيئات العلمية بالجامعة (اللجنة العلمية، والمجلس العلمي ...إلخ)** بالإسهام في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.55	0.00	دالة
08	وفر وجود **إطار للعلاقات بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط الخارجي** جوا محفزا شجعك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.58	0.00	دالة
09	أسهم **القانون المتعلق بالمخابر وفرق البحث بتوفير مرونة تسييرية** مكنتك من تسهيل تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.48	0.00	دالة
10	قدم **نظام الأجور والرواتب المعتمد بالجامعة سياسة محفزة** شجعتك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.50	0.00	دالة
11	ساعدت **المساهمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات والهيئات** على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.58	0.00	دالة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

يبيّن لنا الجدول رقم (3-5) أعلاه معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول (من ع1 إلى ع11) و متوسط عبارات المحور الأول (سياسات التعليم العالي)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور سياسات التعليم العالي ومجموع عبارات البعد التابعة له لها دلالة أقل من 0.05، ماعدا العبارة رقم 5 التي ليس لها دلالة لذا تم مراجعتها وفقا للعينة الاستطلاعية المقارنة.

ب- قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (البحث العلمي) للعينة الاستطلاعية:

الجدول رقم (3-6) : الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (البحث العلمي) للعينة الاستطلاعية

الرقم	العبـــــــــــــــارة	معامل الارتباط R	مستوى المعنوية	الدلالة
01	وفرت **إمكانية التجارب العلمية تسهيلات** لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.73	0.00	دالة
02	أثارت **الرغبة في البحث العلمي واستكشاف الحقائق والفضول العلمي** حافزا قويا لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.38	0.01	دالة
03	وفرت **منهجية تفكيرك العلمي** في المساهمة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.42	0.00	دالة
04	مكنتك **التعاونات الخارجية بين جامعتك ومختلف الهيئات والمؤسسات الأخرى** من مساعدتك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.58	0.00	دالة

05	ساعدتك **الاستفادة من التربصات العلمية خارج الوطن** (المنح الخارجية) في دعم تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.49	0.01	دالة
06	أتاحت **التعاونات والتربصات المحلية** (داخل الوطن) فرصة المساعدة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.61	0.00	دالة
07	ساعدك الانضمام **لفرق البحث العلمي بالمخبر والاطلاع على أبحاثها** على تصور تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.64	0.00	دالة
08	وسعت **المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية التي نظمتها الجامعة وحضرتها** رؤيتك لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.53	0.00	دالة
09	أسهمت **قوانين البحث العلمي وقراراته وتعليماته** بتحفيزك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.38	0.03	غير دالة
10	وفر **محيط البحث العلمي بالجامعة (كالجانب التنظيمي والتسيري، وخدمات العاملين...إلخ)** جوا مناسبا ساعد على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.32	0.04	غير دالة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

يبيّن لنا الجدول رقم (3-6) أعلاه معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول (من ع1 إلى ع10) و متوسط عبارات المحور الثاني (البحث العلمي)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور البحث العلمي ومجموع عبارات البعد التابعة له لها دلالة أقل من 0.05، ماعدا العبارة رقم 9 و10 والتي تمت مراجعتهما وفقا للعينة الاستطلاعية المقارنة.

ج- قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي) للعينة الاستطلاعية :

الجدول رقم (3-7) : الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي) للعينة الاستطلاعية

الرقم	العبـــــــــــــــارة	معامل الارتباط R	مستوى المعنوية	الدلالة
01	أسهمت **التطبيقات والبرمجيات المتوفرة على مستوى الجامعة** في التشجيع على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.31	0.05	غير دالة
02	مهدت **المقاييس المدرسة** طريقا لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.74	0.00	دالة
03	أسهمت **البرامج (محتوى المقاييس) والمقررات التعليمية** في المساعدة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.85	0.00	دالة
04	25-الانخراط في **برامج تكوينية** (كدورات نادي الدكتوراه، الانخراط بدار المقاولاتية...الخ)، كان له دور في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.37	0.02	غير دالة

05	وفر تواصلك مع **أستاذك المشرف أو أساتذة آخرين** تسهيلات لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.58	0.00	دالة
06	سمح إتقانك **للغات الاجنبية** في المساعدة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.29	0.07	غير دالة
07	ساعدتك **أنظمة التكوين المعتمدة بالجامعة** على تشجيعك في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.61	0.00	دالة
08	سمحت **مرحلة تخصصك العلمي** بالإسهام الكافي في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.15	0.36	غير دالة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

يبيّن لنا الجدول رقم (3-7) أعلاه معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول (من ع1 إلى ع8) ومتوسط عبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التكوين الجامعي ومجموع عبارات البعد التابعة له لها دلالة أقل من 0.05، ماعدا العبارة رقم 08 التي ليس لها دلالة لذا تم حذفها من قائمة عبارات الاستبيان، وكذا تم مراجعة العبارة رقم 1 و4 وفقا للعينة الاستطلاعية المقارنة.

د- قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع (حيازة المعارف) للعينة الاستطلاعية:

الجدول رقم (3-8) : الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع (حيازة المعارف) للعينة الاستطلاعية

الرقم	العبـــــــــــــــارة	معامل الارتباط R	مستوى المعنوية	الدلالة
01	ساعدت الجامعة في تحويل **المعارف والجهود المكتسبة** إلى مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية.	0.45	0.00	دالة
02	أسهمت **معارفك الذاتية** في دفعك لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.39	0.01	دالة
03	وفرت **الكتب ومختلف المراجع (المتاحة بمكتبتي الجامعة والمخبر)** مجموعة من المعلومات أسهمت في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.48	0.00	دالة
04	بادر **الجانب الإعلاني المنشور من طرف الجامعة** (الإعلانات المنشورة) بتوفير الجو المناسب لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.44	0.00	دالة
05	وسعت **خبرتك العلمية** في دعمك لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.43	0.00	دالة
06	أتاحت **مؤهلاتك المهنية دورا مهما في تطوير معارفك** لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.39	0.01	دالة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

يبيّن لنا الجدول رقم (3-8) أعلاه معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول (من ع1 إلى ع8)، ومتوسط عبارات المحور الرابع (حيازة المعارف)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور حيازة المعارف ومجموع عبارات البعد التابعة له لها دلالة اكبر من 0.05، لكن مجموع المحور الكلي لا يتسم بالثبات، لذا سيتم حذف المحور الرابع كليا من قائمة عبارات الاستبيان، فيما يخص العبارة رقم 2 والعبارة رقم 6 سيتم حذفهما، ومحاولة دمج العبارة رقم 3 مع المحور الثاني (البحث العلمي)، ودمج العبارة رقم 4 مع المحور الأول (سياسات التعليم العالي)، مع دمج كذلك العبارتين رقم 5 و6 مع المحور الثالث (التكوين الجامعي)، وذلك لتشابه عباراتهم مع كل محور أضيفت له، وإعادة عملية حساب الاتساق الداخلي للمحاور من جديد ضمن اطار العينة الاستطلاعية المقارنة، وفقا لما يلي:

أ- قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (سياسات التعليم العالي) للعينة الاستطلاعية المقارنة:

الجدول رقم (3-9) : الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (سياسات التعليم العالي) للعينة الاستطلاعية المقارنة

الرقم	العبـــــــــــــــارة	معامل الارتباط R	مستوى المعنوية	الدلالة
01	أصدرت الجامعة **نشرات ودوريات علمية ومطبوعات مختلفة** أسهمت في تشجيعك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.53	0.00	دالة
02	أسهم **منصبك العالي** (مدير مخبر، أو رئيس فرقة بحث، أو مسؤول تخصص، أو مسؤول شعبة ...إلخ) في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.31	0.05	دالة
03	وفرت **المعدات والوسائل والآلات التكنولوجية والتقنية المتوفرة بالجامعة** دورا داعما في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.64	0.00	دالة
04	أسهمت **الهياكل البيداغوجية** (القاعات والمخابر...الخ) دورا مهما في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.55	0.00	دالة
05	شجعك **النظام الوطني للابتكار (نظام حماية الملكية الفكرية؛ براءة الاختراع..الخ)**، على الإسهام في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.28	0.08	غير دالة
06	أسهمت **التحفيزات المادية والمعنوية والمالية المعتمدة بالجامعة (الهدايا،شهادات الشكر والعرفان، العلاوات والكفاءات، الاوسمة...إلخ)** على تحفيزك لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.65	0.00	دالة
07	ساعد وجود **الهيئات العلمية بالجامعة (اللجنة العلمية، والمجلس العلمي ...إلخ)** بالإسهام في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.58	0.00	دالة
08	وفر وجود **إطار للعلاقات بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط الخارجي** جوا محفزا شجعك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.58	0.00	دالة

09	أسهم **القانون المتعلق بالمخابر وفرق البحث بتوفير مرونة تسييرية** مكنتك من تسهيل تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.52	0.00	دالة
10	قدم **نظام الأجور والرواتب المعتمد بالجامعة سياسة محفزة** شجعتك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.47	0.00	دالة
11	ساعدت **المساهمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات والهيئات** على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.55	0.00	دالة
12	بادر **الجانب الإعلاني المنشور من طرف الجامعة** (الإعلانات المنشورة) بتوفير الجو المناسب لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.45	0.00	دالة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

يبيّن لنا الجدول رقم (3-9) أعلاه معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول (من ع1 إلى ع8) ومتوسط عبارات المحور الأول (سياسات التعليم العالي)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور سياسات التعليم العالي ومجموع عبارات البعد التابعة له لها دلالة أقل من 0.05، ماعدا العبارة رقم 5 التي ليس لها دلالة لذا تم حذفها من قائمة عبارات الاستبيان، وبالتالي معاملات الارتباط كلها ذات معنوية إحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية Sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α.

أي : ($Sig = 0,000 \leq 0,05$)، وبالتالي يمكننا اعتبار أن عبارات المحور الأول (سياسات التعليم العالي) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

ب- قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (البحث العلمي) للعينة الاستطلاعية المقارنة :

الجدول رقم (3-10) : الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (البحث العلمي) للعينة الاستطلاعية المقارنة

الرقم	العبـــــــــــــــارة	معامل الارتباط R	مستوى المعنوية	الدلالة
01	وفرت **إمكانية التجارب العلمية تسهيلات** لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.64	0.00	دالة
02	أثارت **الرغبة في البحث العلمي واستكشاف الحقائق والفضول العلمي** حافزا قويا لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.46	0.00	دالة
03	وفرت **منهجية تفكيرك العلمي** في المساهمة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.48	0.00	دالة
04	مكنتك **التعاونات الخارجية بين جامعتك ومختلف الهيئات والمؤسسات الأخرى** من مساعدتك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.52	0.00	دالة
05	ساعدتك **الاستفادة من التربصات العلمية خارج الوطن** (المنح الخارجية) في دعم تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.39	0.01	دالة

06	أتاحت **التعاونات والتربصات المحلية** (داخل الوطن) فرصة المساعدة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.50	0.01	دالة
07	ساعدك الانضمام **لفرق البحث العلمي بالمخبر والاطلاع على أبحاثها** على تصور تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.60	0.00	دالة
08	وسعت **المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية التي نظمتها الجامعة وحضرتها** رؤيتك لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.55	0.00	دالة
09	أسهمت **قوانين البحث العلمي وقراراته وتعليماته** بتحفيزك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.33	0.04	دالة
10	وفر **محيط البحث العلمي بالجامعة (كالجانب التنظيمي والتسيري، وخدمات العاملين...إلخ)** جوا مناسبا ساعد على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.24	0.14	غير دالة
11	وفرت **الكتب ومختلف المراجع (المتاحة بمكتبتي الجامعة والمخبر)** مجموعة من المعلومات أسهمت في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.33	0.04	دالة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

يبيّن لنا الجدول رقم (3-10) أعلاه معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول (من ع1 إلى ع8) ومتوسط عبارات المحور الثاني (البحث العلمي)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور البحث العلمي ومجموع عبارات البعد التابعة له لها دلالة أقل من 0.05، ماعدا العبارة رقم 10 التي ليس لها دلالة لذا تم حذفها من قائمة عبارات الاستبيان، وبالتالي معاملات الارتباط كلها ذات معنوية إحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية Sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α.

أي : ($Sig = 0,000 \leq 0,05$)، وبالتالي يمكننا اعتبار أن عبارات المحور الثاني (البحث العلمي) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

ب- قياس الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي) للعينة الاستطلاعية المقارنة:

الجدول رقم (3-11) : الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي) للعينة الاستطلاعية المقارنة

الرقم	العبـــــــــــــــارة	معامل الارتباط R	مستوى المعنوية	الدلالة
01	أسهمت **التطبيقات والبرمجيات المتوفرة على مستوى الجامعة** في التشجيع على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.37	0.01	دالة
02	مهدت **المقاييس المدرسة** طريقا لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.72	0.00	دالة

03	أسهمت **البرامج (محتوى المقاييس) والمقررات التعليمية** في المساعدة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.81	0.00	دالة
04	25-الانخراط في **برامج تكوينية** (كدورات نادي الدكتوراه، الانخراط بدار المقاولاتية...الخ)، كان له دور في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.40	0.01	دالة
05	وفر تواصلك مع **أستاذك المشرف أو أساتذة آخرين** تسهيلات لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.59	0.00	دالة
06	سمح إتقانك **للغات الاجنبية** في المساعدة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.27	0.09	غير دالة
07	ساعدتك **أنظمة التكوين المعتمدة بالجامعة** على تشجيعك في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.65	0.00	دالة
08	أتاحت **مؤهلاتك المهنية دورا مهما في تطوير معارفك** لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	0.10	0.35	غير دالة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

يبيّن لنا الجدول رقم (3-11) أعلاه معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول (من ع1 إلى ع8) ومتوسط عبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي)، حيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التكوين الجامعي ومجموع عبارات البعد التابعة له لها دلالة أقل من 0.05، ماعدا العبارة رقم 6 و8 والتي ليس لهما دلالة لذا تم حذفهما من قائمة عبارات الاستبيان، وبالتالي معاملات الارتباط كلها ذات معنوية إحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية Sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α.

أي : ($Sig = 0,000 \leq 0,05$)، وبالتالي يمكننا اعتبار أن عبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

3- صدق محاور الاستبيان :

أ- صدق الاتساق البنائي:

يقصد بالصدق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان مع متوسط كل عبارات الاستبيان (متوسط المحاور)، و قد قمنا بحساب الصدق البنائي لمحاور الاستبيان وذلك من خلال حساب معامل الإرتباط بين كل محور ومتوسط محاور الاستبيان وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-12) : صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

رقم المحور	المحور	معامل الارتباط R	مستوى المعنوية	الدلالة
01	سياسات التعليم العالي	0.88	0.00	دالة
02	البحث العلمي	0.79	0.00	دالة
03	التكوين الجامعي	0.82	0.00	دالة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

يبيّن لنا الجدول رقم (3-12) أعلاه معاملات الارتباط بين كل محور (من المحور الأول إلى المحور الثالث) ومتوسط محاور الاستبيان، بحيث نلاحظ بأن معاملات الارتباط كلها ذات معنوية إحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية Sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α.

أي : ($0,05 \geq Sig = 0,000$)، ومنه يمكننا القول أن كل محور من محاور الاستبيان له علاقة بهدف الدراسة، وهو صادق في قياس ما وضع لقياسه، وبالتالي يمكننا القول بأنه يوجد صدق بنائي بين أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان.

ب- الصدق التميزي (المقارنة الطرفية) لـ Spearman-Brown :

الجدول رقم (3-13) : الصدق التميزي (المقارنة الطرفية) لـ Spearman-Brown

بنود الاستبيان	عدد البنود	العينة	"ر" الارتباط قبل التعديل	"ر" الارتباط بعد التعديل
المحددات الجامعية	27	280	0.800	سبيرمان براون Spearman-Brown

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

يبيّن لنا الجدول رقم (3-13) أن معامل الارتباط لسبيرمان براون (Spearman-Brown) يساوي : (**0.800**)، وهي قيمة مرتفعة، وذلك ما يبين أن محاور الاستبيان تتسم بدرجة صدق عالية.

ثانياً : ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة أو القياس (الاستبيان) هو أن يعطي الاستبيان بعد تنفيذه نفس النتيجة في حالة ما أعيد تنفيذه مرة أخرى تحت نفس الشروط والظروف.

وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم الاعتماد على طريقة معامل ألفا كرومباخ، فقد تم حساب معامل ألفا كرومباخ لجميع أبعاد أداة الدراسة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14) : معامل الثبات (معامل آلفا كرونباخ) لمحاور أداة الدراسة

الرقم	المحور	معامل آلفا كرونباخ
01	سياسات التعليم العالي	0.75
02	البحث العلمي	0.61
03	التكوين الجامعي	0.61
04	مجموع العبارات ككل	0.84

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-13) أعلاه بأن "معامل ألفاكرونباخ" يساوي : (**α = 0,84**)، وهي قيمة أكبر من 0.600 كذلك بالنسبة للمحاور الثلاثة، فنلاحظ بأن معظم معاملات ألفاكرونباخ تفوق 0.600 و بالتالي يمكننا القول بأن أداة الدراسة (الاستبيان) تمتاز بثبات جيّد، وأن الاستبيان يمتاز بثبات عالٍ، مما يعني إمكانية الاعتماد على هذا الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الاستبيان على كل مجتمع الدراسة.

III- 2-2- إختبار التوزيع الطبيعي

لاختبار فرضيات الدراسة يجب أولا تحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك باستعمال إختبار كولوجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov).

الجدول رقم (3-15) : إختبار التوزيع الطبيعي لكولمرجوف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov)

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Z Kolmogorov-Smirnov	الدلالة
280	56.30	10.45	0.854	0.460

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

يظهر من الجدول (3-15) أعلاه أن قيمة z تساوي (0.854) عند مستوى دلالة إحصائية تساوي (0.460) هي أكبر من α= 0.05، وبالتالي هي ذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

III.2.3- خصائص عينة الدراسة

لتحديد خصائص عينة الدراسة قمنا بتمثيل بيانات القسم الأول الخاص بالبيانات الشخصية والتي تصف خصائص عينة الدراسة، مستعينين ببرنامج SPSS 22، كما هو موضح في الجدول رقم (3-16) :

الجدول رقم (3-16) : خصائص عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	190	% 67.9
	إناث	90	% 32.1
	المجموع	280	% 100
السن	أقل من 30 سنة	78	% 27.9
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	91	% 32.5
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	38	% 13.6
	من 50 سنة فأكثر	73	% 26.1
	المجموع	280	% 100
المستوى التعليمي	باحث دكتوراه	142	% 50.7
	باحث مابعد الدكتوراه	111	% 39.6
	اخرى	27	% 9.6
	المجموع	280	% 100
ميادين البحث العلمي	العلوم والتكنولوجيا	128	% 47.5
	علوم المادة	70	% 25.0
	الرياضيات والإعلام الالي	16	% 05.7
	علوم الطبيعة والحياة	66	% 23.6
	المجموع	280	% 100

عضو بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة	نعم	243	% 86.8
	لا	37	% 13.2
	المجموع	280	% 100
عضو بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة	نعم	74	% 26.4
	لا	206	% 73.6
	المجموع	280	% 100
عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة	مشروع واحد	149	% 53.2
	مشروعان	45	% 16.1
	ثلاثة مشاريع	13	% 4.6
	اكثر من ثلاثة مشاريع	73	% 26.1
	المجموع	280	% 100
عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة	دون مشروع	190	% 67.9
	مشروع واحد	61	% 21.8
	مشروعان	16	% 5.7
	اكثر من مشروعين	13	% 4.6
	المجموع	280	% 100

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss22

1- الجنس : نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) والشكل رقم (3-5) أن عدد الذكور في عينة الدراسة هو 190 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 68 %، أما بالنسبة لعدد الإناث فكان 90 مفردة من مجموع 280، ما يمثل نسبة 32 %.

الشكل رقم (3-3) : تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

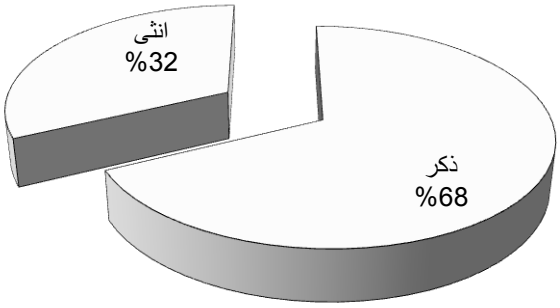

المصدر : من مخرجات Excel على ضوء بيانات الجدول رقم (3-16)

2- السن : نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) والشكل رقم (3-4) بأن الفئة الغالبة على عينة الدراسة هي الفئة الثانية (من 30 إلى أقل من 40 سنة) بحجم 91 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 32 %، أما الفئة الأقل تمثيلاً في العينة فهي الفئة الثالثة (من 40 إلى أقل من 50 سنة) بحجم 38 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 14 %، وهذا ما يثبت على أن اغلب الباحثين بالجامعة الجزائرية يمثلون فئة الشباب.

الشكل رقم (3-4) : تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب السن

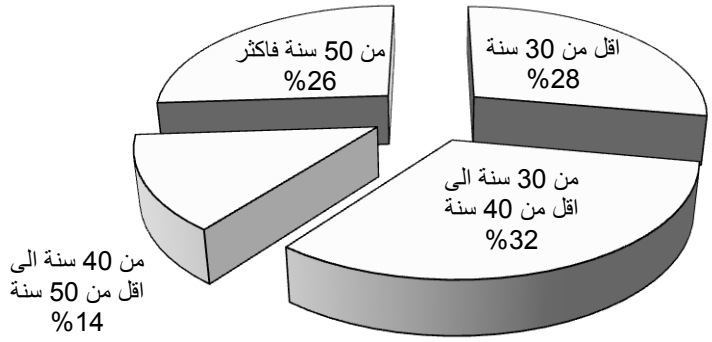

المصدر : من مخرجات Excel على ضوء بيانات الجدول رقم (3-16)

3- المستوى التعليمي : نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) والشكل رقم (3-5) أن الفئة الغالبة على عينة الدراسة هي الفئة الاولى (باحث دكتوراه) بحجم 142 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 51 %، أما الفئة الأقل تمثيلاً في العينة فهي الفئة الثالثة (أخرى) بحجم 27 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 9%، وهذا يؤكد نسب العمر المحققة السابقة، إذ أن نسبة الباحثين الشباب هم باحثين في مستوى الدكتوراه، أما

الباقي أي ما نسبته 9% والذين هم من باقي المستويات الأخرى، يمثلون حسب ما تم تحصيله في استمارات الاستبيان عادة بالماجيستير أو حتى ما بعد الدكتوراه والذي صنفه بعض مستجوبينا بمرحلة تتعدى مرحلة ما بعد الدكتوراه حسب ما تم تدوينه في بعض استمارات الاستبيان، ويرجع ذلك لسوء الفهم الصحيح للتصنيف المتبع لتقسيم المستويات العلمية.

الشكل رقم (3-5) : تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

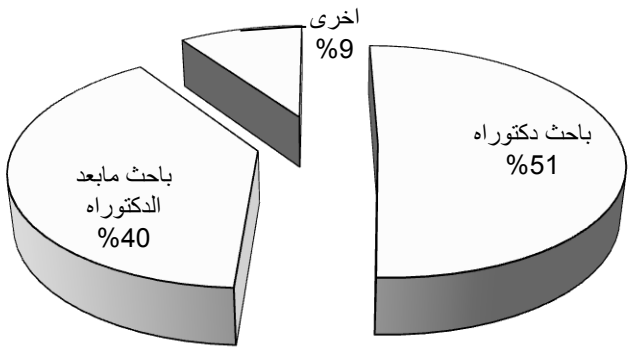

المصدر : من مخرجات Excel على ضوء بيانات الجدول رقم (3-16)

4- ميادين البحث العلمي : نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) والشكل رقم (3-6) أن الفئة الغالبة على عينة الدراسة هي فئة الميدان الأول (العلوم والتكنولوجيا) بحجم 128 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 46 %، أما فئة الميدان الأقل تمثيلاً في العينة فهي الفئة الميدان الثالث (الرياضات والإعلام الالي) بحجم 16 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 6 %، والجدير بالذكر أنه تم اعتماد هذا التصنيف وفقا لميادين البحث العلمي المعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عند التقديم الأولي للطالب الناجح لشهادة الباكالوريا بالجامعة، وفقا للتصنيف التالي:[1]

العلوم والتكنولوجيا D01 بفروعها الاربعة والعشرون -24-، علوم المادة D02 بفرعيها، الرياضيات والإعلام الالي D03 بفرعيها، علوم الطبيعة والحياة D04 بفروعها الثلاثة، وهذا ما يفسر سبب نسبة الفئة الغالبة على عينة الدراسة لأنها تشمل أغلب تشعبات الفروع العلمية في ميدان العلوم والتكنولوجيا.

[1] Guide du bachelier 2017, p.23.26, https://www.mesrs.dz/, consulté le: 25/04/2018.

الشكل رقم (3-6) : تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب ميادين البحث العلمي

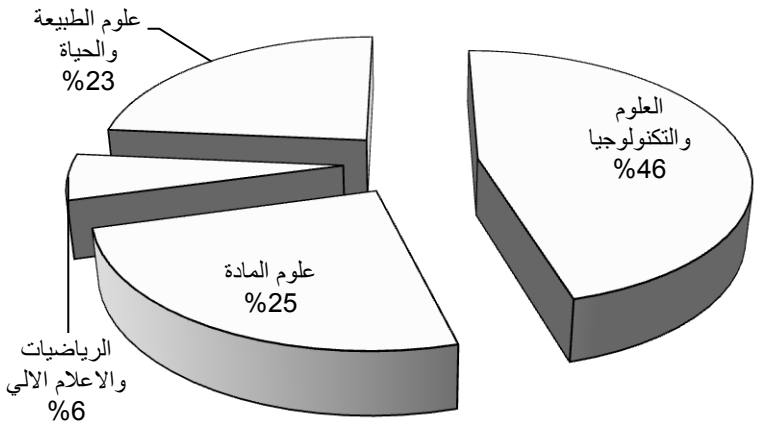

المصدر : من مخرجات Excel على ضوء بيانات الجدول رقم (3-16)

يتوافق توزيع ميادين البحث العلمي مع توزيع طلاب الدكتوراه المنظمين لمخابر البحث العلمي لها، وفقا لما يبنه الجدول رقم (3-17)، بحيث يوضح أن نسبة طلاب الدكتوراه المنظمين لمخابر البحث هي ما يمثل نسبة 35% في جميع التخصصات، يتم تسجيل معدل مرتفع على المستوى الهندسي وأدنى معدل هو على مستوى الرياضيات 22%، وأن أعلى تركيز للباحثين في المختبر هو على مستوى الهندسة 53%، وأدناها في الفيزياء 16%.

الجدول رقم (3-17) : تحليل للمجالات الكبرى للبحث العلمي بالجزائر

التخصص	المخبر	الباحث	مخبر/باحث	دكتوراه	المجموع/المخبر
علوم الطبيعة والحياة	236	4939	21	%29	30
كيمياء	109	2366	22	%38	35
علوم الهندسة	348	10504	30	%43	53
العلوم الرياضية وتفاعلاتها	71	1955	28	%22	36
فيزياء	98	998	10	%37	16
المجموع	1440	34726	24	%35	37

Source : Hafid Aourag, op.cit, p.6.

5- عضوية الباحث بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) والشكل رقم (3-7) أن الفئة الغالبة على عينة الدراسة فهي نسبة الانضمام (بنعم) بحجم 243 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 86.8%، أما الفئة الأقل تمثيلاً في العينة فهي نسبة عدم الانضمام (بلا) بحجم 37 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 13.2%، وهذا يثبت ضرورة انضمام الباحثين لمخابر البحث خصوصا لدى التخصصات التطبيقية والتقنية.

الشكل رقم (3-7) : تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب عضوية الباحث بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة

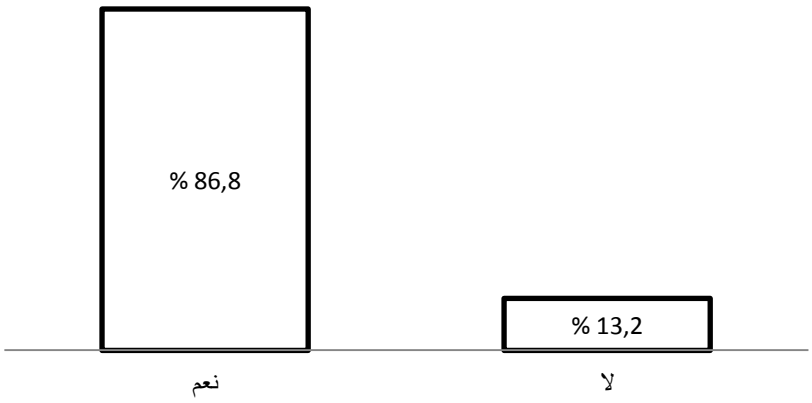

المصدر : من مخرجات Excel على ضوء بيانات الجدول رقم (3-16)

أما بالنسبة لحقيقة الفئة الضئيلة من النتائج السالفة المحققة، فهي تتوافق مع المعطيات المحصلة من وثائق المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وفقا لما يبينه الجدول رقم (3-18)، والذي يبين أن ليس كل باحث علمي ذو تخصص تقني وعلمي منضم لمخبر بحث، بحيث نجد على ارض الواقع أن 32% فقط من عدد المسجلين هم أعضاء في مختبر بحث في جميع المجالات، من ناحية أخرى فإن أعلى معدل في الهندسة (71%) والكيمياء (65%)، وهذا ما يبين أن العمل هو في الأساس تجريبي ويتطلب المقعد والمعدات المتاحة في المختبرات، خلافا لما نلاحظ أن أدنى معدل في الرياضيات (11%)، مما يعكس أن هذه الفروع لا تتطلب أنشطة في المختبر، ومع ذلك، ما هو موضع شك هو انخفاض معدل الفيزياء (25%) وكذا علوم الطبيعة والحياة (37%)، والتفسير الوحيد هو أن الموضوعات المقترحة جذبت أساسا إلى الدراسات الميدانية، وبالتالي فهي لا تتطلب تكيف البنى التحتية.

الجدول رقم (3-18) : الحالة المكانية للموارد البشرية / طلبة الدكتوراه

المجالات الكبرى	طلبة دكتوراه في المخابر	عدد المسجلين في الدكتوراه	طالب دكتوراه في مخبر/ عدد المسجلين
كيمياء	1474	2242	%65
علوم الهندسة	7933	11099	%71
العلوم الرياضية وتفاعلاتها	575	4961	%11
فيزياء	594	2393	%25
علوم الطبيعة والحياة	2085	5607	%37
مجموعة طلبة الدكتوراه	18861	59074	%32

Source : Hafid Aourag, op.cit, p.10.

6- عضوية الباحث بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) والشكل رقم (3-8) أن الفئة الغالبة على عينة الدراسة هي نسبة عدم الانضمام (بلا) بحجم 206 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 73.6%، أما الفئة الأقل تمثيلاً في العينة فهي نسبة عدم الانضمام (بلا) بحجم 74 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 26.4%، و هذا يبين ضعف العلاقة بين الاوساط الخارجية التي تمكن من انضمام الباحث الجامعي ضمن مخبر بحث خارجي.

الشكل رقم (3-8) : تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب عضوية الباحث بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة

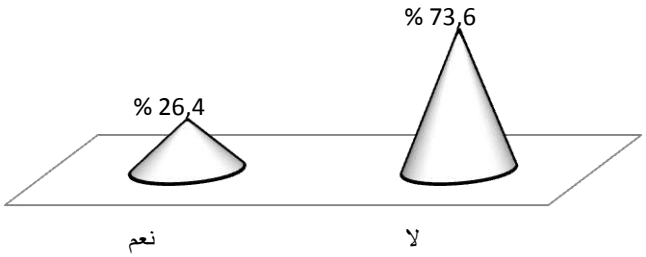

المصدر : من مخرجات Excel على ضوء بيانات الجدول رقم (3-16)

7- عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة : نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) والشكل رقم (3-9) أن الفئة الغالبة على عينة الدراسة هي الفئة الأولى (مشروع واحد) بحجم 149 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 53 %، أما الفئة الأقل تمثيلاً في العينة فهي الفئة الثالثة (ثلاثة مشاريع) بحجم 13 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 5 %، و هذا ما يبين ضعف مستوى انتاج الباحث الجامعي داخل اسوار الجامعة الجزائرية.

الشكل رقم (3-9) : تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة

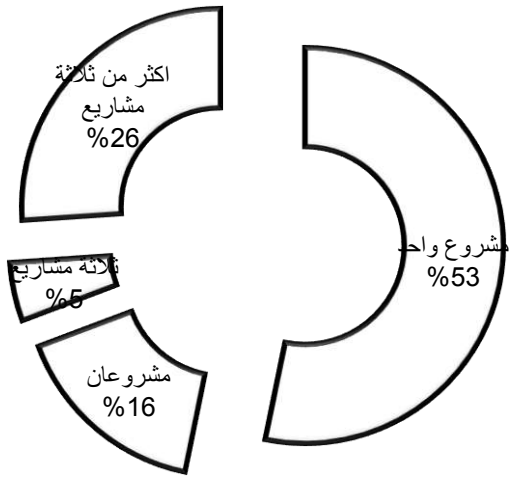

المصدر : من مخرجات Excel على ضوء بيانات الجدول رقم (3-16)

8- عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية : نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) والشكل رقم (3-10) أن الفئة الغالبة على عينة الدراسة هي الفئة الاولى (دون مشروع) بحجم 190 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 68 %، أما الفئة الأقل تمثيلاً في العينة فهي الفئة الرابعة (اكثر من ثلاثة مشاريع) بحجم 13 مفردة من مجموع 280 مفردة، ما يمثل نسبة 4 %، وهذا ما يوضح قلة عدد المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة، وارتفاع نسبة فقدانها خصوصا اذا ما تعلق الامر بخروجها من أسوار المختبر العلمي بالجامعة إلى الوسط الخارجي، والصناعي بصفة خاصة، وهذا ما نلمسه فعليا على أرض الواقع.

الشكل رقم (3-10) : تركيبة أفراد عينة الدراسة حسب عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية

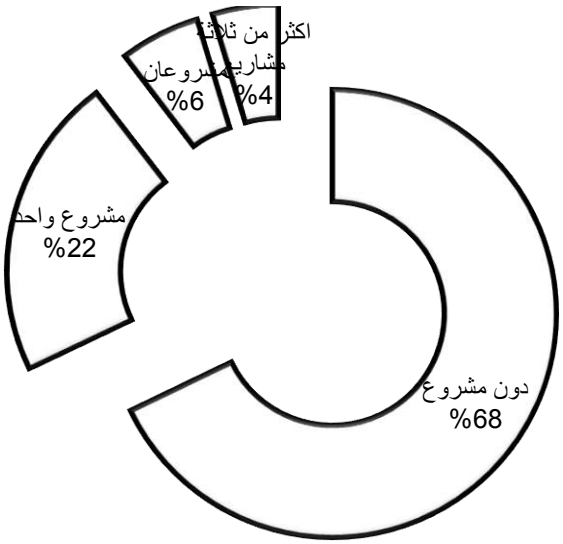

المصدر : من مخرجات Excel على ضوء بيانات الجدول رقم (3-16)

خلاصة الفصل الثالث

تناولنا في هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة من خلال التطرق إلى أداة الدراسة والمتمثلة في إستبيان، والذي تم توزيعه على عينة قوامها (280) باحث من مختلف الجامعات الجزائرية، موزع الكترونيا وورقيا، وبعدها تطرقنا إلى عرض أدوات الدراسة، لكل أداة على حدى معتمدين في حساب الصدق على الصدق الظاهري من خلال صدق المحكمين (التحكيم)، والصدق البنائي، وصدق الاتساق الداخلي (معامل الارتباط)، وكذا الصدق التميزي (المقارنة الطرفية) لـ (Spearman-Brown)، أما بالنسبة للثبات إعتمدنا على حساب معادلة ألفاكرونبخ، وقد استنتجنا بأن هذه الأداة تقيس ما وضعت لأجله و يمكننا الإعتماد عليها في هذه الدراسة، وقمنا بعدها بإثبات أن بياتنا المستعملة تتبع التوزيع الطبيعي من خلال إختبار كولمرجوف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) ، ثم شرحنا خطوات تطبيق الدراسة الأساسية، وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وفي الأخير تطرقنا لتحديد خصائص عينة الدراسة.

و سوف نتطرق إلى عرض النتائج ومناقشتها في الفصل الموالي.

النتائج والمناقشة

تمهيد

بعد تعرضنا في الفصل السابق إلى الإجراءات المنهجية للدراسة، سنقوم في هذا الفصل باستكمال الجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتمثلة أساسا في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعرض النتائج، ثم نقوم باختبار فرضيات الدراسة باستعمال المتوسط الفرضي، وتحليل التباين المتعدد وكذا تحليل التباين أحادي الطرف، وإختبار (t) لعينة واحدة وكذا لعينتين مستقلتين، وفي الأخير سنقوم بمناقشة هذه النتائج المتوصل إليها.

لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور كما يلي : عرض نتائج الدراسة، إختبار فرضيات الدراسة، مناقشة نتائج الدراسة.

IV.1- النتائج

IV -1-1- عرض نتائج الدراسة

لمعرفة الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان سنعرض نتائج الدراسة من خلال جداول إتجاه عباراته، والتي سوف نفصّلها حسب كل محور من محاور الاستبيان :

1- مدى موافقة أفراد العينة واتجاه عبارات المحور الأول (التعليم العالي) :

الجدول رقم (4-1) : مدى موافقة وإتجاه عبارات المحور الأول (سياسات التعليم العالي)

الرقم	العبـــــــــــــــــــــــارة	موافق	محايد	غ موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	أصدرت الجامعة **نشرات ودوريات علمية ومطبوعات مختلفة** أسهمت في تشجيعك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	89	90	101	1.96	0.82	16	**متوسط**
		31%	32%	36%				
2	أسهم **منصبك العالي** (مدير مخبر، أو رئيس فرقة بحث، أو مسؤول تخصص، أو مسؤول شعبة ...إلخ) في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	88	113	79	2.03	0.77	14	**متوسط**
		31%	40%	28%				
3	وفرت **المعدات والوسائل والآلات التكنولوجية والتقنية المتوفرة بالجامعة** دورا داعما في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	95	67	118	1.92	0.87	17	**متوسط**
		33%	23%	42%				
4	أسهمت **الهياكل البيداغوجية** (القاعات والمخابر...الخ) دورا مهما في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	126	70	84	2.15	0.85	11	**متوسط**
		45%	25%	30%				
5	أسهمت **التحفيزات المادية والمعنوية والمالية المعتمدة بالجامعة (الهدايا،شهادات الشكر والعرفان، العلاوات والكفاءات، الاوسمة...إلخ)**	60	76	114	1.70	0.80	24	**متوسط**
		21%	27%	51%				

	على تحفيزك لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.							
6	ساعد وجود **الهيئات العلمية بالجامعة (اللجنة العلمية، والمجلس العلمي ...إلخ)** بالإسهام في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	70 25%	99 35%	111 39%	1.85	0.79	23	**متوسط**
7	وفر وجود **إطار للعلاقات بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط الخارجي** جوا محفزا شجعك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	84 30%	88 31%	108 31%	1.91	0.82	18	**متوسط**
8	أسهم **القانون المتعلق بالمخابر وفرق البحث بتوفير مرونة تسييرية** مكنتك من تسهيل تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	74 26%	91 32%	115 41%	1.85	0.81	22	**متوسط**
9	قدم **نظام الأجور والرواتب المعتمد بالجامعة سياسة محفزة** شجعتك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	55 19%	84 30%	141 50%	1.69	0.78	25	**متوسط**
10	ساعدت **المساهمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات والهيئات** على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	56 20%	76 27%	148 52%	1.67	0.78	26	**متوسط**
11	بادر **الجانب الإعلاني المنشور من طرف الجامعة** (الإعلانات المنشورة) بتوفير الجو المناسب لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	48 17%	91 32%	140 50%	1.67	0.75	27	**متوسط**
متوسط عبارات المحور الأول					1.86	0.47	/	**متوسط**

المصدر : من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات SPSS 22

يتضح من خلال الجدول رقم (4-1) أعلاه وجود موافقة متوسطة على عبارات المحور الأول (سياسات التعليم العالي) وتميل إلى نسبة الموافقة الضعيفة، أي أن أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على مساهمة مختلف السياسات الجامعية على تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم على عبارات المحور (1.86)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية "محايد" من مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 – 2.33)، والذي يميل إلى نسبة الفئة الأولى "غير موافق"، وهو ما يؤكد عدم موافقتهم العامة على عبارات المحور الأول.

كما نلاحظ أن أقل نسبة موافقة كانت على العبارة الحادية عشر حيث بلغ متوسط موافقة أفراد العينة على العبارة (1.67) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية "محايد" من مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 – 2.33)، والتي تميل إلى فئة "غير موافق"، كما شكلت نسبة عدم الموافقة عليها (50%)، وهذا يبين أن سياسة الجامعة الجزائرية المتبعة فيما يخص الجانب الإعلاني المنشور (الإعلانات المنشورة) لا تساهم في توفير الجو المناسب للباحث لتنمية مشروعه الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

بينما أكبر نسبة موافقة كانت تخص العبارة الرابعة حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة أفراد العينة على هذه العبارة (2.15) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية "محايد" التي تميل إلى فئة "موافق" من مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 – 2.33)، كما شكلت نسبة الموافقة عليها (45%)، وهذا يبين أن سياسة الجامعة الجزائرية المتبعة

فيما يخص جانب الهياكل البيداغوجية (كالقاعات والمخابر...الخ) تؤدي دورها المفروض لمساعدة الباحث على تنمية مشروعه الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

كما نلاحظ بأن العبارة الثالثة هي الأقل تجانسا في إجابات أفراد العينة وذلك بانحراف معياري قدره (0.87)، أما العبارة الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة فكانت العبارة الثانية بانحراف معياري قدره (0.77).

2- مدى موافقة أفراد العينة واتجاه عبارات المحور الثاني (البحث العلمي) :

الجدول رقم (4-2) : مدى موافقة و إتجاه عبارات المحور الثاني (البحث العلمي)

الرقم	العبـــــــــــــــــــــــارة	موافق	محايد	غ موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	وفرت **إمكانية التجارب العلمية** تسهيلات لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	126	62	72	2.19	0.82	8	متوسط
		50%	29%	25%				
2	أثارت **الرغبة في البحث العلمي واستكشاف الحقائق والفضول العلمي** حافزا قويا لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	231	30	19	2.76	0.56	1	قوي
		82%	10%	6%				
3	وفرت **منهجية تفكيرك العلمي** في المساهمة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	209	54	17	2.69	0.58	2	قوي
		74%	19%	6%				
4	مكنتك **التعاونات الخارجية بين جامعتك ومختلف الهيئات والمؤسسات الأخرى** من مساعدتك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	122	88	70	2.19	0.80	9	متوسط
		43%	31%	25%				
5	ساعدتك **الاستفادة من التربصات العلمية خارج الوطن (المنح الخارجية)** في دعم تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	153	69	58	2.34	0.80	6	قوي
		54%	24%	20%				
6	أتاحت **التعاونات والتربصات المحلية (داخل الوطن)** فرصة المساعدة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	102	95	83	2.07	0.81	13	متوسط
		36%	33%	29%				
7	ساعدك الانضمام **لفرق البحث العلمي بالمخبر والاطلاع على أبحاثها** على تصور تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	169	65	46	2.44	0.76	5	قوي
		60%	23%	16%				
8	وسعت **المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية التي نظمتها الجامعة وحضرتها** رؤيتك لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	181	65	34	2.53	0.70	4	قوي
		64%	23%	12%				
9	أسهمت **قوانين البحث العلمي وقراراته وتعليماته** بتحفيزك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	70	111	99	1.90	0.77	20	متوسط
		25%	39%	35%				
10	وفرت **الكتب ومختلف المراجع (المتاحة بمكتبتي الجامعة والمخبر)** مجموعة من المعلومات أسهمت في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	118	74	88	2.11	0.85	12	متوسط
		20%	27%	52%				
	متوسط عبارات المحور الثاني				1.86	0.47	/	متوسط

المصدر : من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات SPSS 22

يتضح من خلال الجدول رقم (4-2) أعلاه وجود موافقة متوسطة على عبارات المحور الثاني (البحث العلمي) وتميل إلى نسبة الموافقة القوية، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على دور محدد البحث العلمي على تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم على عبارات المحور (2.32) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية "محايد" من مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 – 2.33)، والذي يميل إلى نسبة الفئة الثالثة "موافق"، وهو ما يؤكد موافقتهم العامة على عبارات المحور الثاني.

كما نلاحظ أن أقل نسبة موافقة كانت على العبارة العشرون حيث بلغ متوسط موافقة أفراد العينة عليها (1.90) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية "محايد" من مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 – 2.33)، والتي تميل إلى فئة "غير موافق"، كما شكلت نسبة المحايدة عليها (39%)، وهذا يبين أن من بين أهم محاور البحث العلمي نجد أن قوانين البحث العلمي وقراراته وتعليماته لا تشجع الباحث في تنمية مشروعه الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

بينما أكبر نسبة موافقة كانت على العبارة الثالثة عشر حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة أفراد العينة عليها (2.76) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "موافق" من مقياس ليكرت الثلاثي (2.34 – 3)، كما شكلت نسبة الموافقة عليها (82%)، وهذا يبين جليا رغبة الباحث بالجامعة الجزائرية في البحث العلمي واستكشاف الحقائق والفضول العلمي، والذي بدوره يشكل حافزا قويا لتنميته على مشروعه الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

كما نلاحظ بأن العبارة الواحدة والعشرون هي الأقل تجانسا في إجابات أفراد العينة وذلك بانحراف معياري قدره (0.85)، أما العبارة الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة فكانت العبارة الثالثة عشر بانحراف معياري قدره (0.56).

3- مدى موافقة أفراد العينة واتجاه عبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي) :

الجدول رقم (4-3) : مدى موافقة وإتجاه عبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي)

الرقم	العبـــــــــــــــــــــارة	موافق	محايد	غ موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	أسهمت **التطبيقات والبرمجيات المتوفرة على مستوى الجامعة** في التشجيع على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	72	103	105	1.88	0.78	**21**	**متوسط**
		25%	36%	37%				
2	مهدت **المقاييس المدرسة** طريقا لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	127	85	68	2.21	0.80	**7**	**متوسط**
		45%	30%	24%				
3	أسهمت **البرامج (محتوى المقاييس) والمقررات التعليمية** في المساعدة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	119	87	74	2.16	0.81	**10**	**متوسط**
		42%	31%	26%				

4	الانخراط في **برامج تكوينية (كدورات نادي الدكتوراه، الانخراط بدار المقاولاتية...الخ)**، كان له دور في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	61	132	87	1.91	0.72	**19**	**متوسط**
		21%	47%	31%				
5	وفر **تواصلك مع أستاذك المشرف أو أساتذة آخرين** تسهيلات لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	186	60	31	2.56	0.68	**3**	**قوي**
		67%	21%	11%				
6	ساعدتك **أنظمة التكوين المعتمدة بالجامعة** على تشجيعك في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.	79	115	86	1.98	0.76	**15**	**متوسط**
		28%	41%	30%				
متوسط عبارات المحور الثالث					**2.12**	**0.49**	/	**متوسط**

المصدر : من إعداد الباحثة على ضوء مخرجات SPSS 22

يتضح من خلال الجدولين رقم (4-3) أعلاه وجود موافقة متوسطة على عبارات المحور الثالث (التكوين الجامعي)، أي أن أفراد عينة الدراسة يحايدون على دور محدد التكوين الجامعي على تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم على عبارات المحور (2.12) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية "محايد" من مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 – 2.33) وهو ما يبين محايدتهم على عبارات المحور الثالث.

كما نلاحظ أن أقل نسبة موافقة كانت على العبارة الثانية والعشرون حيث بلغ متوسط موافقة أفراد العينة على العبارة (1.88) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية "محايد" من مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 – 2.33)، كما شكلت نسبة عدم الموافقة عليها (37%)، وهذا يبين أن من بين أهم نقاط التكوين الجامعي نجد أن التطبيقات والبرمجيات المتوفرة على مستوى الجامعة غير كافية، ولا تساهم في تشجيع الباحث على تنمية مشروعه الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

بينما أكبر نسبة موافقة كانت على العبارة السادسة والعشرون حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة أفراد العينة على هذه العبارة (2.56) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "موافق" من مقياس ليكرت الثلاثي (2.34 – 3)، كما شكلت نسبة الموافقة عليها (67%)، وهذا يؤكد جليا دور المشرف وكذا تواصل الباحث معه ومع أساتذة آخرين على مساعدته في تنمية مشروعه الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

كما نلاحظ بأن العبارة الرابعة والعشرون هي الأقل تجانسا في إجابات أفراد العينة وذلك بانحراف معياري قدره (0.81)، أما العبارة الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة، فكانت العبارة السادسة والعشرون بانحراف معياري قدره (0.68).

4- اتجاه محاور الدراسة :

الجدول رقم (4-4) : إتجاه محاور الدراسة

رقم المحور	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
1	المحور الأول : سياسات التعليم العالي	1.86	0.47	**3**	**متوسط**
2	المحور الثاني : البحث العلمي	2.32	0.41	**1**	**متوسط**
3	المحور الثالث : التكوين الجامعي	2.12	0.49	**2**	**متوسط**

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

يتضح من خلال الجدول رقم (4-4) أعلاه أن نسبة الموافقة العامة على محاور الاستبيان تتفق على المجال المحايد، حيث أن أقل نسبة موافقة كانت على المحور الأول (سياسات التعليم العالي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة أفراد العينة على هذا المحور (1.86)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 – 2.33)، وهي نسبة تقترب من نسبة الفئة الأولى "غير موافق"، وهذا ما يعني أن سياسات التعليم العالي بالجامعة الجزائرية تشكل للباحث دورا مثبطا لتنمية مشروعة الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

بينما أكبر نسبة موافقة كانت على المحور الثاني (البحث العلمي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة أفراد العينة على هذا المحور (2.32) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 – 2.33)، وهي نسبة تقترب من نسبة الفئة الثالثة "موافق"، وهذا ما يعني أن البحث العلمي بالجامعة الجزائرية يشكل للباحث الدور المحفز والدافع القوي له لتنمية مشروعة الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

بينما متوسط نسبة موافقة كانت على المحور الثالث (التكوين الجامعي)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة أفراد العينة على هذا المحور (2.12) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة "محايد" من مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 – 2.33)، وهذا ما يعني أن التكوين الجامعي بالجامعة الجزائرية يشكل الدور المساعد وغير المثبط للباحث لتنمية مشروعة الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

كما نلاحظ بأن المحور الثاني (التكوين الجامعي) هو الأقل تجانسا في إجابات أفراد العينة وذلك بانحراف معياري قدره (0.49)، أما المحور الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة فكان المحور الثاني (البحث العلمي) بانحراف معياري قدره (0.41).

IV-1-2- إختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة نقوم باستعمال أسلوب المتوسط الفرضي، وكذا أسلوب تحليل التباين المتعدد وتحليل اختبار T وكذا تحليل التباين أحادي الطرف، واختبار (t) لعينة واحدة، وإختبار (t) لعينتين مستقلتين، وكذا على أسلوب تحليل التباين احادي الطرف (ANOVA).

أولاً : إختبار الفرضية الجزئية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها

نعتمد على أسلوب المتوسط الفرضي، وعلى إختبار (t) لعينة واحدة، لإختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة.

1- إختبار الفرضية الجزئية الأولى :

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 % ؟.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب المتوسط الفرضي، واختبار (t) لعينة واحدة كما هو موضح في الجدول الموالي.

بحيث يمثل المتوسط الفرضي عدد العبارات في أدنى قيمة مضاف لها عدد العبارات في أعلى قيمة، الكل يقسم على العدد 2.

ومنه 27×1 + 27×3= 2/108=54.

الجدول رقم (4-5) : إختبار الفرضية الجزئية الأولى.

المتغيرات	العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة	الدلالة
فـــ1ـــج	208	54	56.30	10.45	3.68	0.000	0.05	دال إحصائيا

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (4-5) أنّ قيمة t لعينة واحدة (t=3.68) وهي دالة إحصائيا، لأنّ قيمة الدلالة المحسوبة تساوي (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد لدينا (0.05) وهذا يعني أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفرضي (54) والمتوسط الحسابي (56.30) لتأثير المحددات الجامعية في تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية، والفروق لصالح المتوسط الحسابي، وهذا يدل على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

وبالتالي نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية Sig أقل من أو تساوي قيمة α.

حيث : (Sig = 0,000 ≤ 0,05)، وبالتالي نرفض H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 .

إذاً : هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

2- إختبار الفرضية الفرعية الأولى :

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد سياسات التعليم العالي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد سياسات التعليم العالي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب المتوسط الفرضي، واختبار (t) لعينة واحدة كما هو موضح في الجدول الموالي.

بحيث يمثل المتوسط الفرضي عدد العبارات في أدنى قيمة مضاف لها عدد العبارات في أعلى قيمة، الكل يقسم على العدد 2.

ومنه 11×1 + 11×3= 44/2=22.

الجدول رقم (4-6) : إختبار الفرضية الفرعية الأولى.

المتغيرات	العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة	الدلالة
فـــ1ـ	208	22	20.40	5.21	5.10	0.000	0.05	دال إحصائيا

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (4-6) أنّ قيمة t لعينة واحدة (t=5.10) وهي دالة إحصائيا، لأنّ قيمة الدلالة المحسوبة تساوي (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد لدينا (0.05)، وهذا يعني أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفرضي (22) والمتوسط الحسابي (20.40) لتأثير محدد سياسات التعليم العالي في تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية، والفروق لصالح المتوسط الحسابي، وهذا يدل على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد سياسات التعليم العالي في تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

وبالتالي نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية Sig أقل من أو تساوي قيمة α.

حيث : (Sig = 0,000 ≤ 0,05)، وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 .

إذاً : هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد سياسات التعليم العالي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

3- إختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد البحث العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد البحث العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب المتوسط الفرضي، واختبار (t) لعينة واحدة كما هو موضح في الجدول الموالي.

بحيث يمثل المتوسط الفرضي عدد العبارات في أدنى قيمة مضاف لها عدد العبارات في أعلى قيمة، الكل يقسم على العدد 2.

ومنه 10×1 + 10×3= 40/2=20

الجدول رقم (4-7) : إختبار الفرضية الفرعية الثانية.

المتغيرات	العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة	الدلالة
ف_2_	208	20	23.19	4.19	12.76	0.000	0.05	دال إحصائيا

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (4-7) أنّ قيمة t لعينة واحدة (t=12.76) وهي دالة إحصائيا، لأنّ قيمة الدلالة المحسوبة تساوي (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد لدينا (0.05)، وهذا يعني أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفرضي (20) والمتوسط الحسابي (23.19) لتأثير محدد البحث العلمي في تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية، والفروق لصالح المتوسط الحسابي وهذا يدل على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد البحث العلمي في تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

وبالتالي نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية Sig أقل من أو تساوي قيمة α.

حيث : (Sig = 0,000 ≤ 0,05)، وبالتالي نرفض H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 .

إذاً : هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد البحث العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

4- إختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد التكوين العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد التكوين العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب المتوسط الفرضي، وإختبار (t) لعينة واحدة كما هو موضح في الجدول الموالي.

بحيث يمثل المتوسط الفرضي عدد العبارات في أدنى قيمة مضاف لها عدد العبارات في أعلى قيمة، الكل يقسم على العدد 2.

ومنه 12=2/24 =3×6 + 1×6

الجدول رقم (4-8) : إختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

المتغيرات	العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة	الدلالة
فـــ3ـــ	208	12	12.70	2.96	3.95	0.000	0.05	دال إحصائيا

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

يُلاحظ من خلال الجدول رقم(4-8) أنّ قيمة t لعينة واحدة (t=3.95) وهي دالة إحصائيا، لأنّ قيمة الدلالة المحسوبة تساوي (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد لدينا (0.05) وهذا يعني أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفرضي (12) والمتوسط الحسابي (12.70) لتأثير محدد التكوين الجامعي في تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية، والفروق لصالح المتوسط الحسابي وهذا يدل على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد التكوين الجامعي في تنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

وبالتالي نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية Sig أقل من أو تساوي قيمة α.

حيث : ($Sig = 0,000 \leq 0,05$)، وبالتالي نرفض H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 .

إذاً : هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد التكوين الجامعي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

ثانياً : إختبار الفرضية الجزئية الثانية والفرضيات التابعة لها.

نعتمد على أسلوب تحليل التباين المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، أما الفرضيات الفرعية التابعة لها سنعتمد على إختبار (t) لعينتين مستقلتين، وكذا على أسلوب تحليل التباين أحادي الطرف (ANOVA)، واختبار المقارنة المتعددة LSD لمعرفة الفروقات.

1- إختبار الفرضية الجزئية الثانية :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 5 % ؟.

- لإختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل التباين المتعدد، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-9) : إختبار الفرضية الرئيسية الثانية (نتائج إختبار التباين المتعدد للمتغيرات الشخصية)

المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "f"	الدلالة sig	الدلالة الاحصائية
الجنس	8.901	49	0.182	0.181	0.822	غير دال
السن	80.913	49	1.651	1.324	0.090	غير دال
المستوى التعليمي	26.525	49	0.541	1.307	0.100	غير دال
ميادين البحث العلمي	90.240	49	1.841	1.339	0.081	غير دال
عضو بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة	5.547	49	0.113	0.980	0.517	غير دال
عضو بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة	9.892	49	0.202	1.042	0.407	غير دال
عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة	59.323	49	1.211	0.706	0.927	غير دال
عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة	27.415	49	0.559	0.845	0.757	غير دال

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

حسب الجدول (4-9)، لاحظنا أن متوسط المربعات بالنسبة لمتغير الجنس قدر بـ (0.182) بدرجة حرية واحدة (49)، في حين بلغ متوسط المربعات لمتغير السن (1.324) بدرجة حرية (49)، كما بلغ متوسط المربعات لمتغير المستوى التعليمي (1.307) بدرجة حرية (49)، في حين بلغ متوسط المربعات لمتغير مبادين البحث العلمي (1.339) بدرجة حرية (49)، وبلغ متوسط المربعات لمتغير عضو بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة (0.980) بدرجة حرية واحدة (49)، وبلغ متوسط المربعات لمتغير عضو بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة (1.042) بدرجة حرية واحدة (49)، في حين بلغ متوسط المربعات لمتغير عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة (0.706) بدرجة حرية (49)، في حين بلغ متوسط المربعات لمتغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة (0.845) بدرجة حرية (49)، هذا وقد جاءت الدلالة الاحصائية قيم (f) بالنسبة لحالة الجنس والسن والمستوى التعليمي وميادين البحث العلمي وعضو بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة وعضو بمخبر أو فرقة بحث

خارج الجامعة وعدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة وعدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة والتفاعل بينهم على التوالي كما يلي : (0.181، 1.324، 1.307، 1.339، 0.980، 1.042، 0.706، 0.845)، وهي كلها غير دالة عند مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقول أنه لا توجد فروقات جوهرية لتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 5% .

نلاحظ بأنّ جميع القيمة الاحتمالية Sig أكبر من أو تساوي قيمة α.

حيث : (Sig = 0,000 ≥ 0,05)، وبالتالي نرفض H_1 ونقبل الفرضية البديلة H_0.

إذاً : لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 5 %.

2- إختبار الفرضية الفرعية الأولى :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير الجنس عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير الجنس عند مستوى دلالة 5 % ؟.

- لاختبار هذه الفرضية سنعتمد على إختبار t لعينتين مستقلتين كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-10) : إختبار T لبيانات الجنس

المتغيرات	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطات	درجة الحرية	T المحسوبة	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
الذكور	190	56,53	10,53	0.709	278	0.529	0.597	غير دال عند 0.05
الاناث	90	55,82	10,32					

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-10) أن عدد الذكور هو 190 ذكر حيث بلغ المتوسط الحسابي لديهم (56.53) بانحراف معياري قدره (10.53)، بينما بلغ عدد الإناث 90 انثى يحث بلغ المتوسط الحسابي لديهن (55.82) في حين قدر الانحراف المعياري بـ (10.32)، وهذا عند درجة الحرية 278، حيث بلغت t المحسوبة (0.529)، بمستوى دلالة قدر بـ (0.597).

نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية sig أكبر من قيمة α أي أن (sig =0.597> 0.05)، إذاً نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية البديلة H_0، وبالتالي لا توجد فروقات جوهرية لتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير الجنس عند مستوى دلالة 5% .

3- إختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير السن عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير السن عند مستوى دلالة 5 % ؟.

- لاختبار هذه الفرضية سنعتمد على أسلوب تحليل التباين أحادي الطرف (one way ANOVA) .

الجدول رقم (4-11) : إختبار ANOVA لبيانات السن.

	مجموع المربعات	درجات الحرية ddl	مربع المتوسطات	قيمة f	الدلالة الاحصائية sig	مستوى الدلالة
بين المجموعات	155,259	3	51,753	0,471	0,703	غير دال عند 0.05
داخل المجموعات	30347,938	276	109,956			
المجموع	30503,196	279	/			

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

نلاحظ من رقم (4-11) ان قيمة f تساوي (0.471) عند مستوى الدلالة (0.703).

نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية sig أكبر من قيمة α أي أن (sig =0.703> 0.05)، إذاً نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية البديلة H_0، وبالتالي لا توجد فروقات جوهرية لتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير السن عند مستوى دلالة 5% .

4- إختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير المستوى التعليمي عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير المستوى التعليمي عند مستوى دلالة 5 % ؟.

- لاختبار هذه الفرضية سنعتمد على أسلوب تحليل التباين أحادي الطرف (one way ANOVA) .

الجدول رقم (4-12) : إختبار ANOVA لبيانات المستوى التعلمي.

	مجموع المربعات	درجات الحرية ddl	مربع المتوسطات	قيمة f	الدلالة الاحصائية sig	مستوى الدلالة
بين المجموعات	109,824	2	54,912	0,500	0,607	غير دال عند 0.05
داخل المجموعات	30393,372	277	109,723			
المجموع	30503,196	279	/			

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

نلاحظ من رقم (4-12) أن قيمة f تساوي (0.500) عند مستوى الدلالة (0.607).

نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية sig أكبر من قيمة α أي أن (sig =0.607> 0.05)، إذاً نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية البديلة H_0، وبالتالي لا توجد فروقات جوهرية لتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير المستوى التعلمي عند مستوى دلالة 5% .

5- إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير ميادين البحث العلمي عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير ميادين البحث العلمي عند مستوى دلالة 5 % ؟.

- لاختبار هذه الفرضية سنعتمد على أسلوب تحليل التباين أحادي الطرف (one way ANOVA) .

الجدول رقم (4-13) : إختبار ANOVA لبيانات ميادين البحث العلمي.

	مجموع المربعات	درجات الحرية ddl	مربع المتوسطات	قيمة f	الدلالة الاحصائية sig	مستوى الدلالة
بين المجموعات	155,259	3	90,202	0,823	0,482	غير دال عند 0.05
داخل المجموعات	30347,938	276	109,538			
المجموع	30503,196	279	/			

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

نلاحظ من رقم (4-13) ان قيمة f تساوي (0.823) عند مستوى الدلالة (0.482).

نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية sig أكبر من قيمة α أي أن (sig =0.482> 0.05)، إذاً نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية البديلة H_0، وبالتالي لا توجد فروقات جوهرية لتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير ميادين البحث العلمي عند مستوى دلالة 5% .

5- إختبار الفرضية الفرعية الخامسة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

- لاختبار هذه الفرضية سنعتمد على إختبار t لعينتين مستقلتين كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-14) : إختبار T لبيانات متغير عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة

المتغيرات	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطات	درجة الحرية	T المحسوبة	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
عضو	243	56,679	10,059	2,841	278	1,544	0.124	غير دال عند 0.05
ليس عضو	37	53,837	12,641					

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-14) أن عدد الباحثين المنضمين بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة هو 243 باحث، حيث بلغ المتوسط الحسابي لديهم (56.67) بانحراف معياري قدره (10.05)، بينما بلغ عدد الباحثين غير المنضمين بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة 37 باحث، بحيث بلغ المتوسط الحسابي لديهم (53.83) في حين قدر الانحراف المعياري بـ (12.64)، وهذا عند درجة الحرية 278، حيث بلغت t المحسوبة (1.54)، بمستوى دلالة قدر بـ (0.124).

نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية sig أكبر من قيمة α أي أن (sig =0.124> 0.05)، إذاً نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية البديلة H_0، وبالتالي لا توجد فروقات جوهرية لتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة عند مستوى دلالة 5%.

6- إختبار الفرضية الفرعية السادسة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

- لاختبار هذه الفرضية سنعتمد على إختبار t لعينتين مستقلتين كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-15) : إختبار T لبيانات متغير عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة خارج داخل الجامعة

المتغيرات	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطات	درجة الحرية	T المحسوبة	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
عضو	74	56,59	11,72	0.3955	278	0.279	0.781	غير دال عند 0.05
ليس عضو	206	56,19	9,99					

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-15) أن عدد الباحثين المنضمين بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة هو 74 باحث حيث بلغ المتوسط الحسابي لديهم (56.59) بانحراف معياري قدره (11.72)، بينما بلغ عدد الباحثين غير المنضمين بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة 206 باحث بحيث بلغ المتوسط الحسابي لديهم (56.19) في حين قدر الانحراف المعياري بـ (9.99)، وهذا عند درجة الحرية 278، حيث بلغت t المحسوبة (0.279)، بمستوى دلالة قدر بـ (0.781).

نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية sig أكبر من قيمة α اي ان (sig =0.781> 0.05)، إذاً نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية البديلة H_0، وبالتالي لا توجد فروقات جوهرية لتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عضوية الباحثين بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة عند مستوى دلالة 5%.

7- إختبار الفرضية الفرعية السابعة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

- لإختبار هذه الفرضية سنعتمد على أسلوب تحليل التباين أحادي الطرف (one way ANOVA) .

الجدول رقم (4-16) : إختبار ANOVA لبيانات متغير عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة.

	مجموع المربعات	درجات الحرية ddl	مربع المتوسطات	قيمة f	الدلالة الاحصائية sig	مستوى الدلالة
بين المجموعات	333,866	3	111,289	1,018	0.385	غير دال عند 0.05
داخل المجموعات	30169,330	276	109,309			
المجموع	30503,196	279	/			

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

نلاحظ من رقم (4-16) أن قيمة f تساوي (1.018) عند مستوى الدلالة (0.385).

نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية sig أكبر من قيمة α أي أن (0.05 <0.385= sig)، إذاً نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية البديلة H_0، وبالتالي لا توجد فروقات جوهرية لتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5% ؟.

8- إختبار الفرضية الفرعية الثامنة :

H_0: لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

H_1: توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5 % ؟.

- لاختبار هذه الفرضية سنعتمد على أسلوب تحليل التباين أحادي الطرف (one way ANOVA)، وبإختبار المقارنة المتعددة بطريقة أقل فرق معنوي LSD (Least Significant Difference).

الجدول رقم (4-17) : إختبار ANOVA لبيانات متغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة.

	مجموع المربعات	درجات الحرية ddl	مربع المتوسطات	قيمة f	الدلالة الاحصائية sig	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1155,740	3	385,247	3,623	0,014	دال عند 0.05
داخل المجموعات	29347,456	276	106,331			
المجموع	30503,196	279	/			

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

نلاحظ من رقم (4-17) ان قيمة f تساوي (3.623) عند مستوى الدلالة (0.014).

نلاحظ بأنّ القيمة الاحتمالية sig أصغر من قيمة α اي ان (sig =0.014< 0.05)، إذاً نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية البديلة H_0، وبالتالي توجد فروقات جوهرية لتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى متغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة عند مستوى دلالة 5 %، والجدول التالي يوضح لصالح من تعود هذه الفروق.

بعد تحليل التباين تبين وجود اختلافات معنوية بين المعاملات، فمن الطبيعي يجب معرفة أي من المعاملات يختلف تأثيرها عن المعاملات الأخرى، وللإجابة على هذه التساؤل، ولمعرفة لصالح من تعود هذه الفروق، نلجئ لإختبار المقارنة المتعددة بطريقة أقل فرق معنوي LSD (Least Significant Difference)، وهي طريقة لإجراء عدد من الاختبارات الأولية لتحديد الفروق المعنوية للمتوسطات حال رفض فرضية العدم.

الجدول رقم (4-18) : إختبار المقارنة المتعددة LSD لفروقات متغير عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المنجزة.

عدد المشاريع	عدد المشاريع	الفروق في المتوسطات	التشتت	الدلالة
دون مشروع	مشروع واحد	-3,01311*	1,51749	0,048
	مشروعان	-7,67500*	2,68428	,0050
	أكثر من مشروعين	-,18462	2,95618	,9500
مشروع واحد	دون مشروع	3,01311*	1,51749	0,048
	مشروعان	-4,66189	2,89635	,1090
	أكثر من مشروعين	2,82850	3,15000	,3700
مشروعان	دون مشروع	7,67500*	2,68428	0,005
	مشروع واحد	4,66189	2,89635	,1090
	أكثر من مشروعين	7,49038	3,85033	,0530
أكثر من مشروعين	دون مشروع	,18462	2,95618	0,950
	مشروع واحد	-2,82850	3,15000	,3700
	مشروعان	-7,49038	3,85033	,0530

المصدر : من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 22

نلاحظ من الجدول رقم (4-18) بأنّ الفروقات ذات الدلالة الاحصائية في متغير "دون مشروع"، كانت نسبة الاختلاف فيه لصالح متغير "مشروع واحد" و "مشروعان"، بحيث بلغت مستوى الدلالة (0.048 و0.050) على التوالي، وهي أقل من 0.05، وهو ما يؤكد وجود فرق معنوي بين المتوسطين، كما نجد الفروقات ذات الدلالة الاحصائية في متغير "مشروع واحد"، كانت نسبة الاختلاف فيه لصالح متغير "دون مشروع"، بحيث بلغت مستوى الدلالة (0.048)، وهي أقل من 0.05، وهو ما يؤكد وجود فرق معنوي بين المتوسطين، ونجد الفروقات ذات الدلالة الاحصائية في متغير "مشروعان"، بحيث كانت نسبة الاختلاف فيه لصالح متغير "دون مشروع" و"أكثر من مشروعين"، بحيث بلغت مستوى الدلالة (0.005 و0.0530) على التوالي، وهي أقل من 0.05، وهو ما يؤكد وجود فرق معنوي بين المتوسطين، كما نجد أيضا الفروقات ذات الدلالة الاحصائية في متغير "أكثر من مشروعين"، بحيث شكلت نسبة الاختلاف فيه لصالح متغير "مشروعان"، وبلغت مستوى الدلالة (0.0530)، وهي أقل من 0.05، وهو ما يؤكد وجود فرق معنوي بين المتوسطين.

IV– 2– المناقشة

IV –2–1– مناقشة نتائج الدراسة

1- دلّت النتائج على أن الجامعة الجزائرية تهتم بتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية وهذا من خلال الاهتمام بالهياكل البيداغوجية (القاعات والمخابر...الخ)، وذلك في إطار سياسات التعليم العالي (المتوسط الحسابي للإجابات على العبارة الرابعة = 2.15 وترتيبها 11 من بين 27 عبارة من عبارات الاستبيان)، هذا ما يدل على الأهمية التي توليها الدولة للهياكل البيداغوجية بالجامعة، وهذا ما أكّدته مداخلة (EMIN Sandrine)، ودراسة (Janet Bercovitz, Maryann Feldmann).

2- دلّت النتائج على أن الجامعة الجزائرية لا تهتم بتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية من خلال مبادرتها للجانب الإعلاني المنشور (الإعلانات المنشورة)، في إطار سياسات التعليم العالي (المتوسط الحسابي للإجابات على العبارة الحادية عشر =1.67 وترتيبها 27 من بين 27 عبارة من عبارات الاستبيان أي الاخيرة)، وهذا ما يبين النقص الفادح في السياسات المتبعة بالجامعة، والتي قد تسهم في عرقلة حركة سيرها.

3- دلّت النتائج على أن الجامعة الجزائرية لا تهتم بتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية من خلال الجانب المالي، (المساهمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات والهيئات لها، نظام الأجور والرواتب المعتمد بالجامعة، التحفيزات المادية والمعنوية والمالية كالهدايا،شهادات الشكر والعرفان، العلاوات والكفاءات، الاوسمة...إلخ) في إطار سياسات التعليم العالي (المتوسط الحسابي للإجابات على العبارة العاشرة = 1.67 وترتيبها 26 من بين 27 عبارة من عبارات الاستبيان، والعبارة التاسعة = 1.69 وترتيبها 25 من بين 27 عبارة

من عبارات الاستبيان، وكذا على العبارة الخامسة = 1.70 وترتيبها 24 من بين 27 عبارة من عبارات الاستبيان على التوالي)، وهي كلها ذات نسب متفاوتة، وهذا ما أكّدته دراسة (Samia HADDAD) ودراسة (Candido Vieira Borges Jr, et autre)، بحيث نجد أن من أهم المشاكل والعراقيل المثبط للباحث بالجامعة الجزائرية هي الجانب المالي، وهذا بإجماع آراء أفراد عينتنا، والذين يؤكدون على إنعدامه خصوصا إذا ما قورن الأمر بنظيرتنا على مستوى الجامعات الأجنبية، التي تولي أهمية له وتعتبره مقياس لنجاح تحصيل الباحث الذي كلما ازداد نشاطه العلمي يزداد جانبه المالي بالمقابل.

4- دلّت النتائج على أن الجامعة الجزائرية تهتم بتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية من خلال اهتمام الباحث داخل أسوارها بالبحث العلمي، (رغبته بالبحث العلمي واستكشاف الحقائق والفضول العلمي، وكذا توفره على منهجية تفكير علمي)، في إطار البحث العلمي (المتوسط الحسابي للإجابات على العبارة الثالثة عشر = 2.76 وترتيبها 1 من بين 27 عبارة من عبارات الاستبيان، والعبارة الرابعة عشر = 2.69 وترتيبها 2 من بين 27 عبارة من عبارات الاستبيان، من عبارات الاستبيان على التوالي)، وهذا ما أكّدته أطروحة (EMIN Sandrine)، ذلك ما يبين حقيقة الروح العلمية القوية لدى أغب الباحثين بالجامعة الجزائرية، لكن للأسف يقابلها إحباط معنوي نتيجة عدم توافقها مع الممارسات التي يواجهونها، وأولها ممارسة "البيروقراطية"، بحيث وجب القضاء عليها، لكي يكتسبون رد الاعتبار ببلدهم، ويتجنبون الهجرة الدولية، وهجرة الأدمغة، خصوصا هجرة ذوي الكفاءات العالية، وهذا أبرز محور اجمعت عليه افراد عينتنا.

5- دلّت النتائج على أن الجامعة الجزائرية لا تهتم بتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية من خلال قوانين البحث العلمي وقراراته وتعليماته، في إطار البحث العلمي (المتوسط الحسابي للإجابات على العبارة العشرون = 1.90 وترتيبها 20 من بين 27 عبارة من عبارات الاستبيان). و هذا ما أكّدته دراسة (Janet Bercovitz, Maryann Feldmann) ودراسة (Ming Feng TANG)، وهذا ما يؤشر على خلو قوانين البحث العلمي خصوصا قانون الباحث وقانون براءة الاختراع والملكية الفكرية على المرونة الكافية التي تحفز الباحث بالجامعة الجزائرية على تقديم مشروع ابتكاري ذو تكنولوجيا عالية، وهو يشكل أهم العراقيل التي وجب على الجامعة الجزائرية إعادة النظر فيها.

6- دلّت النتائج على أن الجامعة الجزائرية تهتم بتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية وهذا من خلال الاهتمام بتواصل الباحث مع المشرف أو مشرفين آخرين، وذلك في إطار التكوين الجامعي (المتوسط الحسابي للإجابات على العبارة السادسة والعشرون = 2.56 وترتيبها 3 من بين 27 عبارة من عبارات الاستبيان)، وهذا ما أكّدته دراسة (Wafa B.A. Naouar, Baha K.Neffati)، وما يدل على الأهمية

التي توليها الجامعة الجزائرية بتوفير أساتذة لضمان التكوين المستمر للباحثين، خاصة إذا ما تعلق الامر بدور الاستاذ المشرف وإشرافه على مجمل الاعمال العلمية.

7- دلّت النتائج على أن الجامعة الجزائرية تهتم بتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية وهذا من خلال الاهتمام بالمقاييس المدرسة، وذلك في إطار التكوين الجامعي (المتوسط الحسابي للإجابات على العبارة الثالثة والعشرون = 2.21 وترتيبها 7 من بين 27 عبارة من عبارات الاستبيان)، وهذا ما أكّدته دراسة (Jean-Pierre BOISSIN et EMIN Sandrine) ودراسة (Boisclair Michel)، وما يبين حرص الجامعة الجزائرية على تحسين التكوين الجامعي وضمان التحيين المستمر له، ونرى ذلك جليا من خلال اعتمادها على أنظمة تكوين جديدة ومتطورة كاعتمادها نظام (LMD)، الذي يواكب الدول الاوروبية.

8- دلّت النتائج على أن الجامعة الجزائرية لا تهتم بتنمية وإنشاء المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية من خلال التطبيقات والبرمجيات المتوفرة على مستواها، وذلك في إطار التكوين الجامعي (المتوسط الحسابي للإجابات على العبارة الثانية والعشرون = 1.88 وترتيبها 21 من بين 27 عبارة من عبارات الاستبيان)، بحيث نجد أن عدم توفرها يعيق الباحث في استخدامه للتجارب العلمية خاصة التقنية والتطبيقية منها، وهذا ما يقف أمام ابتكاراته العلمية، خصوصا الابتكارات ذات التكنولوجيا العالية.

9- دلّت النتائج على أن الجامعة الجزائرية تهتم بالبحث العلمي (المتوسط الحسابي للإجابات على عبارات محور البحث العلمي = 2.32 و ترتيبها الأول من بين المحددات الجامعية الثلاثة) وجاء بعده في الأهمية التكوين الجامعي (المتوسط الحسابي للإجابات على عبارات محور البحث التكوين الجامعي = 2.12 وترتيبها الثاني من بين المحددات الجامعية الثلاثة) وأن المحددات الأقل اهتماماً من طرف الجامعة الجزائرية هي سياسات التعليم (المتوسط الحسابي للإجابات على عبارات محور سياسات التعليم العالي = 1.86 وترتيبها الثالث من بين المحددات الجامعية الثلاثة). وربما يرجع ذلك لسوء رسم سياسات التعليم العالي وعدم التمعن في تفاصيلها من طرف الوزارة المعية بذلك، رغم توفيرها لجانب البحث العلمي داخل الجامعة واندفاع الباحثين بحد ذاتهم، مع تدعيمهم بتكوين جامعي في المستوى.

10- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %، وهذا ما أكّدته أغلب الدراسة السابقة.

11- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد سياسات التعليم العالي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

12- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد البحث العلمي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

13- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمحدد التكوين الجامعي في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

14- دلّت النتائج على أنه لا توجد فروق جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 5 %.

خلاصة الفصل الرابع

تطرقنا في هذا الفصل لعرض نتائج الدراسة الميدانية المتوصل إليها، وذلك أولا من خلال تحليل عبارات الاستبيان، وبعدها إلى إختبار فرضيات الدراسة، بحيث توصلت النتائج إلى تحقيق الفرضية الجزئية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها، وكذا تحقيق الفرضية الجزئية الثانية والفرضيات الفرعية التابعة لها، وبالتالي فقد خلصنا إلى أن الاهتمام الأكبر للمحددات الجامعية بالجامعات الجزائرية هو محدد البحث العلمي من بين الثلاث المحددات الجامعية، وأن المحدد المثبط للمحددات الجامعية بالجامعات الجزائرية هو محدد سياسات التعليم العالي من بين الثلاث المحددات الجامعية، بحيث كانت النتيجة الأساسية هي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية.

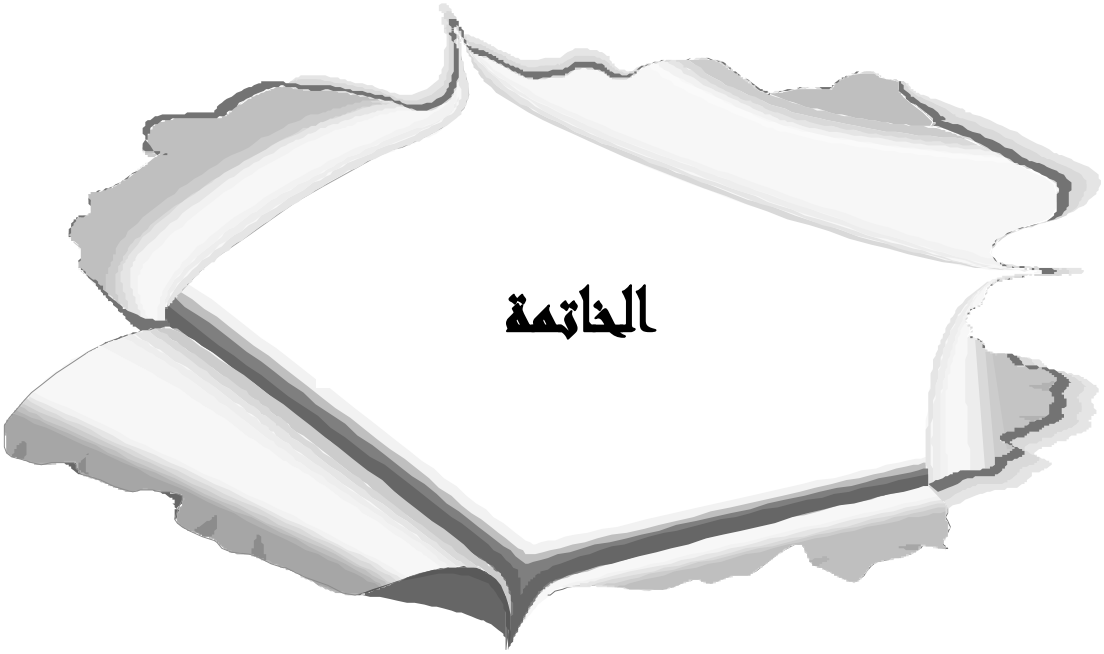

الخاتمة

تمحورت إشكالية هذه الاطروحة في مدى مساهمة المحددات الجامعية في تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية، وتم قياس وتحليل هذه المساهمة لدى الجامعات الجزائرية، بحيث قمنا بمعالجة هذه الإشكالية عبر الفصول الأربعة للاطروحة، تناولنا من خلالها التعريف بالمحددات الجامعية، وكذا تقديم تشخيص عام عنها بالجامعة الجزائرية، بالاضافة إلى تقديم مختلف المفاهيم حول الابتكار والابتكار التكنولوجي وكذا المشاريع الابتكارية خصوصا المشاريع الابتكارية ذات المقدور التكنولوجي العالي، لنتوج البحث في الأخير بدراسة ميدانية تخص عينة من الجامعات الجزائرية. لذا سوف نقوم بسرد لنتائج الدراسة، ثم تقديم مجموعة من التوصيات، وأخيرا تقديم آفاق الدراسة.

اولا : نتائج البحث

من خلال الأسئلة المطروحة في الاشكالية، والفرضيات المقدمة استطعنا التوصل إلى النتائج التالية :

1. إن الجامعة الجزائرية لا تهتم بتطبيق سياسات التعليم العالي داخل أسوارها، خصوصا اذا ماتعلق الامر بسياساتها المالية (المساهمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات والهيئات لها، نظام الأجور والرواتب المعتمد بالجامعة، التحفيزات المادية والمعنوية والمالية كالهدايا،شهادات الشكر والعرفان، العلاوات والكفاءات، الاوسمة...إلخ)، وهو ما يشكل عنصر مثبط للباحث على تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

2. هناك اهتمام بالبحث العلمي بالجامعة الجزائرية ويتجلى ذلك خصوصا من خلال رغبة الباحث بالبحث العلمي واستكشافه للحقائق والفضول العلمي، وكذا توفره على منهجية تفكير علمي تدفعه وتحفزه دائما على تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

3. تهتم الجامعات الجزائرية على العموم بالتكوين الجامعي، حيث أن أهم مجال اهتمامها به هو ما تعلق بتواصل الباحث مع أستاذه المشرف أو أساتذة آخرين كمكونين داعمين له، أو ما تعلق باهتمام الجامعة بالمقاييس المدرسة، رغم وجود نقص للتطبيقات والبرمجيات التي تدعم الباحث في تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

4. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الجامعة في تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية عند مستوى الدلالة 5 %، وهو ما توصلت اليه معظم الدراسات السابقة.

5. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسات التعليم العالي في تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية عند مستوى الدلالة 5 %.

6. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للبحث الجامعي في تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية عند مستوى الدلالة 5 %.

7. لا توجد اختلافات جوهرية للمحددات الجامعية في تنمية وإنشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة الجزائرية تعود إلى المتغيرات الشخصية عند مستوى دلالة 5 %.

8. ان المحدد الجامعي الأكثر تأثيرا في تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية هو محدد البحث العلمي.

9. ان المحدد الجامعي الاقل تأثيرا في تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية هو محدد سياسات التعليم العالي.

10. ان المحدد الجامعي الأوسط تأثيرا في تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية هو محدد التكوين الجامعي.

عموما نجد ان الدراسة تتفق في نتائجها مع العديد من نتائج الدراسات السابقة (كما أشرنا اليها سابقا في الجزء الخاص مناقشة النتائج وكذا أثناء تحليل الدراسات السابقة)، خاصة من حيث دراستها لمحدد البحث العلمي، أما الاختلاف فهو بالنسبة لمتغيري سياسات التعليم العالي والتكوين الجامعي ووكيفية دراستهما مع محدد البحث العلمي وإختبارهم ككل وكركائز ومحددات جامعية منمية للمشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية بالجامعة، وهو أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، كما تختلف نتائج دراستنا عن أغلب نتائج الدراسات السابقة (كما أشرنا اليها سابقا في الجزء الخاص مناقشة النتائج وكذا أثناء تحليل الدراسات السابقة)، بحكم إختلاف البيئة المدروسة، فالدراسات السابقة طبقت دراسة حالتها عن طريق وسائط جامعية بين الجامعة والمشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية المستمدة من الجامعة (كالحاضنات الجامعية، مكاتب براءة الاختراع، الأقطاب المنافسة، اتفاقية شراكة صناعية..الخ)، خلافا لدراستنا التي فرضت عليها بيئة دراسة حالتها عدم وجود هذه الوسائط، وبالتالي طرح المشكلة من مصدرها الرئيسي والتوجه للمصدر الأساسي لتنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية وهو الجامعة، وذلك عن طريق دراسة عينة من الجامعات الجزائرية.

ثانيا : التوصيات

على ضوء النتائج السابقة يمكن سرد مجموعة من التوصيات كالآتي:

1. ضرورة اهتمام الجامعة الجزائرية بسياسات التعليم العالي المطبقة داخل أسوارها، من خلال اعادة النظر في سياساتها المالية، وذلك بتفعيل نظام الاجور والرواتب بها، وكذا تقديم تحفيزات مالية (سواء كانت هدايا أو

كفاءات أو علاوات ...الخ)، التي تحفز الباحث وتشجعه على المنافسة العلمية ليسهم بذلك في تنمية المشاريع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية.

2. ضرورة تثمين البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، من خلال الاهتمام بالباحث في حد ذاته، لأنه يعتبر مورد بشري جد هام للاستثمار، يساهم من خلال روحه العلمية باثراء المنتوج العلمي وبالتالي تنمية مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية.

3. على الجامعات الجزائرية ان تقوم بتحيين وتطوير مناهج وبرامج التكوين الجامعي بداخلها، من خلال اعتماد مقاييس تدريسية ذات مستوى وجودة عاليين، وكذا توفير مختلف التطبيقات والبرمجيات المتطورة التي تساعد الباحث المتكون على تنمية مشروعه الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

4. ضرورة الاقتداء بالتجربة الأجنبية في تفعيل الروابط بين الجامعات والمحيط الخارجي لها، من خلال انشاء همزات وصل متعددة، كاعتماد حاضنات جامعية خاصة الحاضنات التكنولوجية، ومراكز نقل للتكنولوجيا بالجامعات، ومكاتب براءة الاختراع بالجامعات، وامضاء اتفاقيات صناعية، مع تفعيل الدور الحقيقي للنظام الوطني للابتكار .

5. يجب مراعات التقليل من الحجم الساعي الملقى على عاتق الأساتذة، وذلك لضمان تفرغهم للبحث العلمي والابتكار التكنولوجي.

6. تثمين جهود الباحثين الاساتذة عن طريق دفع علاوات مميزة نظير انتاجهم.

ثالثا : آفاق البحث

يعتبر موضوع دراسة المحددات الجامعية ودورها في تنمية وانشاء المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية من أهم المواضيع التي تتطلب المزيد من الدراسة، سواءا من ناحية دراسة كل محدد على حدى ومعرفة أثره، كدراسة محدد سياسات التعليم العالي وأثره في تنمية المشاريع التكنولوجية المبتكرة، أو دراسة دور محدد التكوين الجامعي في تفعيل انشاء مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية، أو من خلال استعمال أساليب ومناهج تحليل أخرى، أو دراسة معمقة لواقع المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية بالجامعة الجزائرية.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في إختيار الموضوع والإلمام ببعض بالجوانب المهمة فيه.

قائمة المراجع

أولا: المجلات

I. المجلات باللغة العربية:

1) إبراهيم بختي، محمد الطيب دويس،" **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية اقتصاديات الجزائر والدول العربية"**، مجلة الباحث، العدد 4 ، 2006.

2) محمد بريش، "**تفعيل التعليم العالي في خدمة الامة** "، مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي، العدد 03، 2002.

3) بشير مصيطفى، "**الابتكار التكنولوجي قياسه ودوره في التنمية الاقتصادية –حالة الدول العربية –**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 7، 2006.

4) عثمان بن عبد الله الصالح، "**تنافسية مؤسسات التعليم العالي : إطار مقترح**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

5) بن عنتر عبد الرحمان، " واقع **الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–دراسة ميدانية–** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 24 العدد 1 ، 2008.

6) عمار بن عيشي، " **إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية– دراسة حالة جامعة بسكرة–**"، مجلة الباحث، العدد 14، 2010.

7) بن نذير نصر الدين ،" **الإبداع و دوره في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال**"، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 4، جامعة البليدة، 2010.

8) لعلى بوكميش، "**معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي**"، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 12، 2014.

9) الجوزي جميلة، " **دور الابداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية** "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011.

10) علي عبد الرضا الجياشي، "**أثر حالة الابتكار في المنظمة على الابتكار التسويقي و انعكاساته على الأداء**"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد السادس، العدد 2، الأردن، 2003.

11) الداوي الشيخ، بن زرقة ليلى، "**تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004/2012** "، مجلة المؤسسة ،العدد 4، 2015.

12) شهرزاد دهيمي، "**تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي –التكوين، البحث العلمي، الإعلام والهياكل –**"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 36، 2011.

13) محمد الطيب دويس، إبراهيم بختي، " **تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 1996–2007**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2010.

14) زرزار العياشي، سفيان بوعطيط، " **الجامعة والبحث العلمي من اجل التنمية : اشارة الى الحالة الجزائرية** "، مجلة المستقبل العربي، العدد 396، 2012.

15) عيسى صالحين، مصطفى عبد الله محمود الفقهي، " **تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي واقع تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي** "، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 6، العدد 14، 2013.

16) مصطفى عبد العظيم الطبيب، " **ضمان جودة البحث العلمي فى الوطن العربي– دراسة تحليلية – ميدانية** "، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،المجلد الخامس، العدد 13، 2013.

17) عماري عمار، بوسعدة سعيدة، "**الابداع التكنولوجي في الجزائر: واقع وأفاق** "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 03 ،2004 .

18) غبغوب ساسي، عكاش فضيلة، "**حوار مع المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي –اوراق حفيظ–**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، ديسمبر 2011، الجزائر.

19) شريف غياط، محمد بوقموم، "**حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر–** "، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، ديسمبر 2009.

20) عبد السلام مخلوفي، " **اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة – TRIPS** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، 2005.

21) ملايكية عامر، "**واقع الابتكار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية : داسة ميدانية لحالة المؤسسة الوطنية للدهن بتسوق أهرس**"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 28/27، نوفمبر 2012.

22) علي همال، ليلى شيخه، "**انعكاسات حماية براءات الاختراع على هيكل قطاع المواد الصيدلانية :حالة المغرب**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، 2010 .

II. المجلات باللغة الأجنبية:

23) Boisclair Michel, « **Des partenariats université-entreprise: un ingrédient essentiel à la qualité de la formation continue? Quelques éléments de réflexion pour l'action**», La revue de l'innovation: La Revue de l'innovation dans le secteur public, Vol. 14(3), 2009, article 9.

24) CHETTAB NADIA ," **l'innovation est le parent pauvre**", L'Eco N ° 17 du 1er au 15 mars 2015.

25) DJEBALI TAOUFIK,« **Recherche et développement dans les universités américaines : quel rôle pour les pouvoirs publics ?**», Revue LISA/LISA e-journal, Driving Innovation in Anglo-Saxon Economies: Comparative Perspectives Le système d'innovation américain,Vol. IV n° 1 | 2006.

26) HADDAD Samia, « **Création des entreprises innovantes en Tunisie. Résultats d'une étude exploratoire** », Revue internationale P.M.E.: économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, Université du Québec canada, 2013.

27) Janet Bercovitz, Maryann Feldmann ,« **Entpreprenerial Universities and Technology Transfer: A Conceptual Framework for Understanding Knowledge-Based Economic Development**», Journal of Technology Transfer, 31, 2006.

28) Temri Leila, Haddad Samia**, « Le processus de création d'entreprises de biotechnologies. Résultats d'une étude exploratoire** », Revue française de gestion, 2009/2 (n°192).

29) Wafa B.A. Naouar, Baha K.Neffati,« **Université Tunisienne et Entrepreneuriat : Analyse, Positionnement et Axes de Renforcement**.», International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB), Issue 2, 2017.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

I. المذكرات والأطروحات باللغة العربية:

أ- الاطروحات:

30) الطيب بالولي، "**دراسة انشطة البحث والتطوير على الابتكار في المؤسسات الصناعية –حالة عينة من المؤسسات في الجزائر –**"، (اطروحة دكتوراه الطور الثالث : غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2016).

31) بن نذير نصر الدين، "**دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالة الجزائر**"، (اطروحة دكتوراه : غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012).

32) بوحنية قوي، "**ادارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية – حالة الاستاذ الجامعي الجزائري –**"، (اطروحة دكتوراه : غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007).

33) حجاج عبد الرؤوف، " **دور الإبداع التكنولوجي في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – دارسة مقارنة بين وحدات مؤسسة كوندور ببرج بوعريريج باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات خلال**

الفترة 2013–2014–"،(اطروحة دكتوراه : غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015).

34) حرنان نجوى، "**مساهمة ادارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي –عينة من الجامعات الجزائرية–**"، (أطروحة دكتوراه الطور الثالث : غير منشورة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، 2014).

35) دويس محمد الطيب، "**محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكارفي الجزائر**"،(اطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدى مرباح– ورقلة–، 2012).

ب– المذكرات:

36) ابراهيمي نادية، "**دور الجامعة في تنمية راس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة جامعة المسيلة–**" ،(مذكرة ماجستير : غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس– سطيف، 2013).

37) بروبي سمية، "**دور الابداع ولاابتكار في ابراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي–**"، (مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2011).

38) بن مويزة مسعود، "**الابداع التكنولوجي لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة : مجمع صيدال** "،(مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2005).

39) بوسلامي عمر، "**دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء الجزائر العاصمة–**"،(مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2013).

40) بوعيسى كريم، "**الابداع ادارة الابداع والبحث والتطوير في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة : مجمع صيدال** "، (مذكرة ماجستير:غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2010).

41) حجاج عبد الرؤوف،" **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الابداع التكنولوجي في تنميتها– دارسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي** –"،(مذكرة ماجستير : غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 55 بسكيكدة، 2007).

42) دويس محمد الطيب، "**براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول – حالة الجزائر-**"، (مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005).

43) سليماني محمد، "**الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة– دراسة حالة :مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة–**" (مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007).

44) طه عبد الرحمان سويسي، "**استراتيجية الابتكار التسويقي ودورها في دعم القدرات التنافسية للمؤسسة –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية E.N.I.E** "، (مذكرة ماجستير: غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2012).

45) عجيلة محمد، "**الابداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة لصفات ومعوقات ومحفزات الابداع – المؤسسة الاقتصادية للانابيب الناقلة للغاز بولاية غرداية –**" (مذكرة ماجستير : غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2005).

46) ملايكية عامر، "**واقع و أهمية ابتكار المنتجات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية باعتباره عامل لرفع القدرة التنافسية**"، (مذكرة ماجستير، غير منشورة، ، جامعة عنابة، 2006).

47) نمور نوال، "**كفاءة اعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي –دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة منتوري بقسنطينة –**"، (مذكرة ماجستير : غير منشورة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري –قسنطينة–، 2012).

II. الأطروحات باللغة الأجنبية:

48) Bi Goli Jean-Jacques IRITIE ,« **Effets des pôles de compétitivité dans les industries de haute technologie :Une analyse d'économie industrielle de l'innovation**» , le 19 Septembre 2012, THESE POUR L'OBTENTION DU DOCTORAT, EN SCIENCES ÉCONOMOQUES, UNIVERSITE DE GRENOBLE-FRANCE.

49) Bouquet valérie, **« système de veille stratégique au service de la recherche et de l'innovation prise de l'entreprise : principes -outils-applications** », thése de doctorat (non publié), université de droit de d'économie et de sciences d'aix , Marseille 3, 1995.

50) EMIN Sandrine, « « **L'intention de créer une entreprise des chercheurs publics : le cas français**», Le 21 novembre 2003, thèse pour l'obtention du doctorat, en sciences de gestion, Université Pierre Mendès Grenoble 2-France.

51) LEVY Rachel, «**La Place de la recherche universitaire dans les systèmes d'innovation : une approche territorialisée**», Novembre 2005, Thèse De Doctorat, en Sciences Economiques université Louis Pasteur.

52) Ming Feng TANG, «**Le Transfert de Technologies de l'Université vers l'Industrie dans le Système National d'Innovation Chinois**», 2008, THÈSE De Doctorat de Sciences Économiques, Université Louis Pasteur Strasbourg I.

53) N'Doli Guilloume ASSIELOU, "**Evaluation des processus d'innovation**", (Thèse Doctorat, Université de NANCY, INAPL soutenue le 10/12/2008).

54) Therrien Aline, « **Valorisation de la recherche biomédicale et création d'entreprises dérivées à l'Université Laval. Les dilemmes et les tensions suscités par l'émergence d'un modèle entrepreneurial en milieu universitaire** », 2005-11, thèse de doctorat, en sciences sociales, Université Laval.

ثالثا : الكتب

I. الكتب باللغة العربية:

55) بوزيان راضية، "**ادارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي**"، (عمان : مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة 1، 2013).

56) حميد الطائي، بشير العلاق، "**تطوير المنتجات وتسعيرها**"، (الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ط ،2008).

57) هشام فوزي دباس العابدي واخرون، " **ادارة التعليم الجامعي –مفهموم حديث في الفكر الاداري المعاصر–** "، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2008).

58) عز عبد الفتاح، "**مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss**"،(السعودية، ط1، مكتبة خوارزم العلمية، 2008).

59) مؤيد عبد الحسين الفضل، " **الابداع في اتخاذ القرارات الادارية** "، (عمان : اثراء للنشر والتوزيع ومكتبة الجامعة، ط1، 2009).

60) علاء محمد سيد قنديل، "**القيادة الادارية وإدارة الابتكار**"، (عمان : دار الفكر ناشرون والموزعون 2009، ط1، 2010).

61) بسمان فيصل محجوب، "**ادارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية**"، (القاهرة : المنظمة العربي للتنمية الادارية بحوث ودراسات، الطبعة 2، 2007).

62) نجم عبود نجم، "**ادارة الابتكار – المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة** –"، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1، 2003).

II. الكتب باللغة الأجنبية:

63) Blandine LAPERCHE , « **l'innovation orchestreé risque et organisation** », (France : l'harmattan, sans édition, septembre 2003).

64) Etienne Gillon et autres, " **petit la rousse**",(paris : édition SNF, 1972).

65) Fernez-Walch Sandrine, François Romon, "**Management de l'innovation : de la stratégie aux projets"**,(Paris : Vuibert, 2édition, 2010).

66) Géraldine benoit cervantes , " **La boite .A. outils de l'innovation** ", (paris : DUNOD, sans édition, 2008).

67) Guerid Djamel , « **l'université d'hier et aujourd'hui** »,(oran : 8 édition crase, 1998) .

68) Jean paul flipo , **«l'innovation dant les activités de service une démarche à rationaliser** », édition d'organisation , paris , France, 2001.

69) Lendrevie et Lévylindon, «**théorie et pratique du marketung** »,(paris : DALLOZ, 7eme édition, 2003).

70) OUKILM-said , « **Economie et gestion de l'innovation technologique – recherche et développement** », (Alger: office des publication universitaire, sans édition, 1995).

خامسا : الملتقيات والأيام الدراسية

I. الملتقيات والأيام الدراسية باللغة العربية:

71) بارك نعيمة، برانيس عبد القادر، "**متطلبات الابداع والابتكار لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمات الاعمال الصناعية بالإشارة الى المؤسسات الجزائرية**"، بحث مقدم للملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، دون تاريخ.

72) بن أعمارة منصور، " **الإبداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي**"، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول : الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 18 و19 ماي 2011، جامعة باجي مختار عنابة.

73) بن بعطوش أحمد عبد الحكيم، "**إشكالية صعوبات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية وآفاق المستقبل**"، ورقة بحثية مقدمة لأشغال الملتقى الوطني الاول حول اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وأفاق، 08/07 مارس 2012، جامعة صادي مرباح بورقلة.

74) بن يعقوب الطاهر، هباش فارس، " **دور الابتكار التسويقي في اكتساب ميزة تنافسية لمنتوجات المصارف الإسلامية**"، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول : منتجات وتطبيقات الابتكار والمالية التقليدية

والصناعة المالية الاسلامية، يومي 5 و6 ماي 2014، (الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA)، جامعة فرحات عباس سطيف.

75) رقايقية فاطمة الزهراء، بومنجل السعيد، "**مساهمة براءة الاختراع في دعم و حماية الإبداع التكنولوجي وتحقيق التميز التنافسي المستديم في منظمات الأعمال، واقع الجزائر**"، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول : الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 12 و13 ماي 2010، جامعة سعد دحلب البليدة.

76) عرابة رابح، عماري جمعي، " **دور المعرفة في ابتكار الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، بحث مقدم الى الملتقى العمي الدولي حول : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 28-27 نوفمبر 2007، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف.

II. الملتقيات والأيام الدراسية باللغة الاجنبية:

77) Candido Vieira Borges Jr, et autre, « **La création des entreprises de haute technologie (EHT) Examen de la documentation** », la série des cahiers de recherche de la Chaire d'entrepreneurship, ISSN : 0840-853X, HEC Montréal Juillet 2003.

78) EMIN Sandrine, «**La création d'entreprise en contexte universitaire : les facteurs de l'engagement**», Xème Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique (AIMS), Université Laval Québec / Canada, 13-15 Juin 2001.

79) Jean-Pierre BOISSIN et Sandrine EMIN, « **Les étudiants et l'entrepreneuriat : l'effet des formations**» , XVème Conférence Internationale de Management Stratégique, Annecy / Genève 13-16 Juin 2006.

80) PIRNAY Fabrice et autre, « **La valorisation économique des recherches universitaires par création d'entreprises (spin-offs) : définition et problématiques**», », IXIeme Conférence Internationale de Management Stratégique - " Perspectives en management stratégique ", AIMS 2000, Université Montpellier / France, 24-26 Mai 2000.

سادسا : النصوص القانونية والمطبوعات

I. النصوص القانونية:

81) قانون رقم 08-06 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية رقم 10، سنة 2008.

II. المطبوعات:

82) رئاسة الجمهورية، "**نحو رؤية جديدة للتعليم العالي (تقرير أولي)**"، المجلس الأعلى للتربية، نوفمبر1999.

سابعا : مواقع الانترنت *

83) Alain Storck ,"**Le rôle de l'université dans l'innovation et le développement territorial Forum Franco mexicain**", www.ctifranciamexico.com/images/eventos/Presentations_Forum2015/.../7UTCb.pdf.

84) EUROPEAN COMMISSION, "**Innovative strategies and actions Results from 15 Years of Regional Experimentation"**, http://ec.europa.eu/regional_policy/en/information/publications/evaluations-guidance documents/2007/innovative-strategies-and-actions-results-from-15-years-of-regional-experimentation, October 2006.

85) Guide du bachelier 2017 , https://www.mesrs.dz/.

86) Hafid Aourag, **« Etat des Lieux de la Recherche Scientifique et Le programme de la DGRSDT pour l'année 2018, Conseil National d'Evaluation de la Recherche** », de la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, Alger, 23 Décembre 2017, http://www.dgrsdt.dz/Ar/?fc=News_A&id=72&m=1&y=2018

87) http://www.dgrsdt.dz/Ar/?fc=Incubateurs.

88) https://fr.checkmarket.com/calculateur-taille-echantillon/.

89) https://fr.wikipedia.org/wiki/Bayh-Dole_Act.

90) Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, «L'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie», https://www.mesrs.dz/documents/12221/189730/50-fr.pdf/ .

91) programme de la DGRSDT pour l'année 2018, Conseil National d'Evaluation de la Recherche »**,** de la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, Alger, 23 Décembre 2017, http://www.dgrsdt.dz/Ar/?fc=News_A&id=72&m=1&y=2018.

* تمت مراجعة هذه المواقع مابين الفترة 2015/11/11 والفترة 2018/04/24.

الملاحق

الملحق رقم (1) قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان [*]

الرقم	إسم المحكم	الجامعة
01	البار محمد	جامعة ورقلة
02	بختي ابراهيم	جامعة ورقلة
03	تاوتي عبد العليم	جامعة الأغواط
04	الحسيني خالد	جامعة برتسموث–ابريطانيا–
05	دويس محمد الطيب	جامعة ورقلة
06	سقني لعجال	جامعة ورقلة
07	شعوبي محمود فوزي	جامعة ورقلة
08	عرابة الحاج	جامعة ورقلة
09	قوجيل محمد	جامعة ورقلة
10	محجر ياسين	جامعة ورقلة
11	مقدم عبيرات	جامعة الاغواط
12	مناصرية رشيد	جامعة ورقلة
13	ناصر يوسف	الجامعة الاسلامية العالمية–ماليزيا–

[*] اساتذة متخصصين في مجال علوم الاقتصاد والتسيير وإدارة الاعمال وكذا العلوم التجارية، ومنهم في الإحصاء، وعلم النفس واللغة العربية واللغة الأجنبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

سيدي المحترم .....

تحية طيبة.....

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم بهذا الاستبيان في إطار تحضيرنا لأطروحة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، بعنوان: **"محددات تنمية المشاريع الابتكارية التكنولوجية العالية في الجامعة –دراسة عينة من الجامعات الجزائرية–"**،

« les déterminants de développement des projets innovants de haute technologie dans l'Université – étude de cas d'une université algérienne-»

ضمن تخصص تسويق استراتيجي وابتكار، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر ؛و ذلك من أجل مساعدتنا للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية. كما ليسعنا أن نعلم حضرتكم بالمحافظة على سرية المعلومات واستخدامها لغرض البحث العلمي لا غير، وأخيرا تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

ملاحظة: مشاريع البحث ذات التكنولوجيا العالية هي المشاريع التي لم تخرج من محيط الجامعة، اما المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية، فهي المشاريع المحققة بالجامعة، والمطبقة على مستوى المحيط الخارجي للجامعة.

الباحثة: طيبي رتيبة

القسم الأول: البيانات الشخصية — **Première partie : données personnel**

1–الجنس: Femme ☐ أنثى — Homme ☐ ذكر — **1-sexe :**

2– السن: 50 ans et plus ☐ من 50 سنة فأكثر — de40 à moins de50 ans ☐ من 40 سنة الى اقل من 50 سنة — de30 à moins de40 ans ☐ من 30 سنة الى اقل من 40 سنة — moins de 30 ans ☐ اقل من 30 سنة — **2-l'age :**

3–المستوى العلمي : — **3- Le Niveau Scientifique :**

Chercheur post-doctorat ☐ باحث ما بعد الدكتوراه — chercheur doctorant ☐ باحث دكتوراه

Autre ☐ اخرى (حددها :.....) — (à préciser .....)

4–ميادين البحث العلمي: — **4- Les champs de recherche scientifique (domaine de recherche) :**

Science de la matière ☐ علوم المادة — Science et technologie ☐ العلوم والتكنولوجيا

Science de la nature et de la vie ☐ علوم الطبيعة والحياة — Mathématiques et informatique ☐ الرياضيات والإعلام الالي

5–عضو بمخبر أو فرقة بحث داخل الجامعة:

5- Membre d'un laboratoire ou d'un groupe de recherche au sein de l'université:

Non ☐ لا — Oui ☐ نعم

6–**عضو بمخبر أو فرقة بحث خارج الجامعة:**

6- Membre d'un laboratoire ou d'un groupe de recherche hors université:

Non ☐ لا — Oui ☐ نعم

7– عدد المشاريع البحثية ذات التكنولوجيا العالية المنجزة:

7- Le nombre de projets de recherche de haute technologie réalisés :

Deux projets ☐ مشروعان — Un projet ☐ مشروع واحد

Plus de trois projet ☐ اكثر من ثلاثة مشاريع — Trois projets ☐ ثلاثة مشاريع

8– عدد المشاريع المبتكرة ذات التكنولوجيا العالية:

8- Le nombre des projets innovants de haute technologie :

Aucun ☐ دون مشروع — Un projet ☐ مشروع واحد

Plus de deux projet ☐ اكثر من مشروعين — Deux projets ☐ مشروعان

Deuxième partie : contribution des déterminants universitaires dans le développement des projets innovants de haute technologie dans l'Université

القسم الثاني: مساهمة المحددات الجامعية في تنمية مشاريع ابتكارية ذات تكنولوجيا عالية بالجامعة

Formulations	غير موافق pas d'accord	محايد sans avis	موافق d'accord	العبـــــــــــــــــــــــــارات
Première axe : L'enseignent supérieur				**المحور الأول: التعليم العالي**
1-L'université a publié des périodiques et des revues scientifiques et d'autres publications qui ont contribué à vous encourager à développer votre projet innovant de haute technologie.				1-أصدرت الجامعة **نشرات ودوريات علمية ومطبوعات مختلفة** أسهمت في تشجيعك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
2-Votre poste de responsabilité (directeur de laboratoire ou de groupe de recherche, responsable du domaine spécialité, responsable de filière…etc) a contribué au développement de votre projet innovant de haute technologie.				2-أسهم **منصبك العالي** (مدير مخبر، او رئيس فرقة بحث، أو مسؤول تخصص، أو مسؤول شعبة ...إلخ) في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
3-Les outils, équipements et appareils technologiques disponibles au sein de l'université ont favorisé le développement de votre projet innovant de haute technologie.				3-وفرت **المعدات والوسائل والآلات التكنولوجية والتقنية المتوفرة بالجامعة** دورا داعما في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
4-Les installations pédagogiques (laboratoires, salles, etc.) ont favorisé le développement de votre projet innovant de haute technologie.				4-أسهمت **الهياكل البيداغوجية** (القاعات والمخابر...الخ) دورا مهما في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
5-Les motivations matérielles, morales et financières prodiguées par l'université (les prix, les certificats d'honneur et de remerciement, primes, médailles, etc.) vous ont encouragé à participer au développement de votre projet innovant de haute technologie.				5-أسهمت **التحفيزات المادية والمعنوية والمالية المعتمدة بالجامعة (الهدايا،شهادات الشكر والعرفان، العلاوات والكفاءات، الاوسمة...إلخ)** على تحفيزك لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
6-L'existence des instances scientifiques de l'université (conseil scientifique, comité scientifiques, etc.) a contribué au développement de votre projet innovant de haute technologie.				6-ساعد وجود **الهيئات العلمية بالجامعة (اللجنة العلمية، والمجلس العلمي ...إلخ)** بالإسهام في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
7-L'existence d'un cadre de relation entre l'Université et les autres établissements extra-universitaires a constitué un environnement favorable qui vous a encouragé au développement de votre projet innovant de haute technologie.				7-وفر وجود **إطار للعلاقات بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط الخارجي** جوا محفزا شجعك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
8-La loi sur les laboratoires et les équipes de recherche a apporté une souplesse de gestion qui a facilité le développement de votre projet innovant de haute technologie.				8-أسهم **القانون المتعلق بالمخابر وفرق البحث بتوفير مرونة تسييرية** مكنتك من تسهيل تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
9-Le régime salarial adopté par l'Université constitue une motivation qui a encouragé au développement de votre projet innovant de haute technologie.				9-قدم **نظام الأجور والرواتب المعتمد بالجامعة سياسة محفزة** شجعتك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

10-Les contributions financières des établissements et organismes ont encouragé le développement de votre projet innovant de haute technologie.				10-ساعدت **المساهمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات والهيئات** على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
11-Le volet informatif à travers les différentes annonces faites par l'Université (annonces affichées) offre un environnement favorable au développement de votre projet innovant de haute technologie.				11-بادر **الجانب الإعلاني المنشور من طرف الجامعة** (الإعلانات المنشورة) بتوفير الجو المناسب لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
Deuxième axe : La recherche scientifique				**المحور الثاني: البحث العلمي**
12-La possibilité de réaliser des expériences scientifiques a facilité le développement de votre projet innovant de haute technologie.				12-وفرت **إمكانية التجارب العلمية تسهيلات** لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
13-L'attrait à la recherche scientifique, à la découverte et la curiosité scientifique a joué un rôle prépondérant dans le développement de votre projet innovant de haute technologie.				13-أثارت **الرغبة في البحث العلمي واستكشاف الحقائق والفضول العلمي** حافزا قويا لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
14-Votre méthode de pensée scientifique a contribué au développement de votre projet innovant de haute technologie.				14-وفرت **منهجية تفكيرك العلمي** في المساهمة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
15-La coopération extérieure entre votre université et d'autres établissements a contribué au développement de votre projet innovant de haute technologie.				15-مكنتك **التعاونات الخارجية بين جامعتك ومختلف الهيئات والمؤسسات الأخرى** من مساعدتك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
16-Les stages scientifiques à l'étranger vous ont aidé à participer au développement de votre projet innovant de haute technologie.				16-ساعدتك **الاستفادة من التربصات العلمية خارج الوطن** (المنح الخارجية) في دعم تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
17-La coopération et les stages locaux ont contribué au développement de votre projet innovant de haute technologie.				17-أتاحت **التعاونات والتربصات المحلية** (داخل الوطن) فرصة المساعدة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
18-Appartenir à un groupe de recherche scientifique et consulter leurs recherches vous a aidé à concevoir le développement de votre projet innovant de haute technologie.				18-ساعدك الانضمام **لفرق البحث العلمي بالمخبر والاطلاع على أبحاثها** على تصور تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
19-Les congrès et colloques nationaux et internationaux ont élargi votre vision du développement de votre projet innovant de haute technologie.				19-وسعت **المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية التي نظمتها الجامعة وحضرتها** رؤيتك لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
20-Les lois, notes et arrêtés relatifs à la recherche scientifiques ont contribué à vous motiver pour le développement de votre projet innovant de haute technologie.				20-أسهمت **قوانين البحث العلمي وقراراته وتعليماته** بتحفيزك على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
21-Les différents ouvrages (disponibles en bibliothèque ou au niveau des laboratoires) constituent un ensemble de connaissances contribuant au développement de votre projet innovant de haute technologie.				21-وفرت **الكتب ومختلف المراجع (المتاحة بمكتبتي الجامعة والمخبر)** مجموعة من المعلومات أسهمت في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

Troisième axe : La formation scientifique				المحور الثالث: التكوين الجامعي
22-Les applications et les programmations disponibles au sein de l'Université encouragent le développement de votre projet innovant de haute technologie.				22-أسهمت **التطبيقات والبرمجيات المتوفرة على مستوى الجامعة** في التشجيع على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
23-Les modules dispensés ont préparé le terrain pour le développement de votre projet innovant de haute technologie.				23-مهدت **المقاييس المدرسة** طريقا لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
24-Les programmes d'enseignement (contenu des modules) ont favorisé le développement de votre projet innovant de haute technologie.				24-أسهمت **البرامج (محتوى المقاييس) والمقررات التعليمية** في المساعدة على تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
25-L'inscription dans des programmes de formation (tel que les sessions des clubs de doctorat, inscription à la maison de l'entreprenariat, etc.) a joué un rôle dans le développement de votre projet innovant de haute technologie.				25-الانخراط في **برامج تكوينية** (كدورات نادي الدكتوراه، الانخراط بدار المقاولاتية...الخ)، كان له دور في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
26-Le contact avec votre directeur de recherche ou d'autres enseignants a facilité le développement de votre projet innovant de haute technologie.				26-وفر تواصلك مع **أستاذك المشرف أو أساتذة آخرين** تسهيلات لتنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.
27-Les programmes de formation adoptés par l'Université vous ont encouragé au développement de votre projet innovant de haute technologie.				27-ساعدتك **أنظمة التكوين المعتمدة بالجامعة** على تشجيعك في تنمية مشروعك الابتكاري ذي التكنولوجيا العالية.

❖ **Remarques générale :**

1- Selon vous, quels sont les principaux obstacles auxquels vous avez fait face dans la réalisation de votre projet innovant ?

……
……
……

2- Si vous souhaitez recevoir les résultats de l'étude, saisissez votre adresse électronique, ou bien vous pouvez demander les résultats de l'étude à travers l'adresse suivante : (taibi.rati@hotmail.fr).

……

❖ **ملاحظات عامة :**

1- حسب رأيك ما هي أهم العراقيل التي واجهتها أثناء القيام بمشروعك الابتكاري ؟

……
……
……

2 – إذا كنت ترغب في الحصول على نتائج الدراسة دوّن بريدك الإلكتروني،
أو يمكنك طلب نتائج الدراسة عبر البريد الالكتروني التالي:(taibi.rati@hotmail.fr)

……

☺ وفي الأخير نشكركم لتخصيص جزء من وقتكم لهذا الاستبيان ☺

الملحق رقم (3) قائمة المقابلات

السيد(ة)	الوظيفة
خلفاوي فتحي	المندوب الجهوي للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية (ANVREDET)، مدير مخبر الاشعاع والبلازما وفيزياء السطوح بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.
سقني لعجال	مدير مخبر هندسة الطرائق بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.
بوقطاية حمزة بشكي جمال بوشكيمة بشير سعاد زيغمي ستو نور الدين.	أساتذة باحثين بمخابر بحث علمي للشعب التقنية والتطبيقية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.